المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
المجلس التنفيذي
الدورة الثمانون
جنيف، 22-26 حزيران/ يونيو 2026

EC-80/INF. 5.7(3)
وثيقة مقدمة من:
مراجع الحسابات الخارجي
26 أيار/ مايو 2026

Corte dei conti

تقرير طويل المراجع الخارجي

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

مراجعة البيانات المالية لعام 2025

28 نيسان/ أبريل 2026

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ترجمة غير رسمية

ترجمة غير رسمية

تُرجِمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

جدول المحتويات

مقدمه 7
أعمال المراجعة 7
تقرير المراجعة 9
نتائج المراجعة 12
تقرير طويل الاستمارة 13
هيكل البيانات المحاسبية 13
بيان الوضع المالي 14
الاصول 14
الأصول المتداولة 14
النقد وما يعادله 15
تأكيد الحسابات البنكية وإغلاق الحسابات غير النشطة 15
تحديث قوائم التوقيعات المرخص بها في البنوك، والحاجة إلى التوقيع المزدوج 15
الاشتراكات المقررة والتبرعية المستحقة القبض من الدول الأعضاء 15
قوائم جرد 16
السلف المقدمة للمشاريع والاجتماعات والأصول الجارية الأخرى 16
مبالغ القبض الأخرى 17
الموجودات غير المتداولة 18
الممتلكات والمنشآت والمعدات 18
الأصول قيد الإنشاء 18
مبنى المقر 20
صيانة مبنى المقر الرئيسي للمنظمة (WMO) 20
سجل الأصول - الدقة - إطار الرسملة والرقابة 21
إسناد معدات تكنولوجيا المعلومات 23
الأصول غير الملموسة 24
الخصوم 24
المطلوبات المتداولة 24
الالتزامات غير المتداولة 25
مزايا الموظفين 25
صافي الأصول 27

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

مخاطر السيولة 27
الاعتبارات التطلعية وتقييم التدقيق 28
بيان الأداء المالي 29
الايرادات 29
إيرادات المساهمات الطوعية 30
إيرادات أخرى 31
الإيرادات من الخدمات 32
إيرادات أخرى - الإيجار من المرافق المكتبية 32
النفقات 32
الرواتب ومزايا الموظفين 33
تكاليف الاستشارات والإعارة 34
السفر 35
إطار حوكمة ومراقبة السفر 35
خطة الاجتماع السنوي (AMP) 36
استثناءات الطلب المتأخر المتكررة 36
المصروفات المتعلقة بالمبنى 37
المشتريات 39
الحوكمة والاستقلالية وفعالية الرقابة 39
الاستقلالية والفصل بين الواجبات ومخاطر الاستعراض الذاتي 39
استجابة الإشراف والتنظيم الإداري 40
حوكمة التحولات وإدارة المخاطر بين الموردين 40
الشفافية والمنافسة والقيمة مقابل المال 42
تطبيق مرتبة الأرصاد الجوية الأمريكية (BAFO) ووثائق التقييم النهائي 42
درجة التفاصيل المسجلة على طرق المصادر الاحتياطية أو المستخدمة بشكل انتقائي 43
المسائل المتعلقة بالتوثيق المتعلقة بالتقييم المالي 44
إمكانية تتبع الوثائق ووضوحها فيما يتعلق بالأساس المنطقي للقيمة مقابل المال 45
الاستثناءات والجوائز غير التنافسية 46
ملفات الاستثناءات وتسلسل المشتريات وضمانات الشفافية 47
ولم تكن مسوغات الطوارئ متدلية دائما بوضوح في سجل المشتريات 48
الوثائق بعد الجائزة وسلامة السجلات 49

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

الشركاء المنفذون 51
قائمة التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 51
بيان التدفقات النقدية 52
بيان مقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية 52
الأحداث بعد تاريخ الإبلاغ 52
نظام الضوابط الداخلية 52
سجل الاستثناءات - مراقبة المخاطر وفعالية الرقابة الداخلية 53
المكاتب الإقليمية ومكاتب التمثيل 54
الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات 55
النهج والمنهجية 55
الختام 56
التذييل ألف - تقييم الضوابط والتوصيات 58
كشوف المرتبات 76
النهج والمنهجية 76
متابعة التوصيات والاقتراحات السابقة 77
الختام 77
التذييل باء - تقييم الضوابط والتوصيات 77
الخزينة المجمعة 81
النهج والمنهجية 81
الختام 81
التذييل جيم – تقييم الضوابط والتوصيات 82
الأمن السيبراني 82
النهج والمنهجية 82
الختام 83
المرفق ألف **Error! Bookmark not defined.**
تفاصيل أنشطة مراجعة ترحيل البيانات 84
النهج والمنهجية 84
الختام 85
كشوف المرتبات 86
النهج والمنهجية 86

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

الختام 86
ميزان المراجعة 86
النهج والمنهجية 86
الختام 87
تعيينات 87
النهج والمنهجية 87
الختام 88
الموردين 88
النهج والمنهجية 88
الختام 89
متابعة التوصيات والاقتراحات السابقة 89
المرفق الأول - متابعة التوصيات الصادرة عن لجنة المراجعة العامة في التقارير السابقة (السنوات المالية 2020-2024) 90
المرفق الثاني - متابعة الاقتراحات الصادرة عن مكتب مراجعة الحسابات (Corte dei Conti) في تقرير المراجعة للسنة المالية 2023 137
المرفق الثالث – متابعة التوصيات الصادرة في مراجعة الأمن السيبراني 138
المرفق الرابع – متابعة التوصيات الصادرة عن مراجعة المكاتب الإقليمية 140
المرفق الخامس – متابعة الاقتراحات الصادرة عن مراجعة المكاتب الإقليمية 151

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

مقدمه

الأساس القانوني لمراجعة حسابات المراجع الخارجي منصوص عليه في المادة 15 من النظام المالي والقواعد المالية للمنظمة (WMO) وفي الصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية للحسابات على المنظمة.

ويطلع هذا التقرير المجلس التنفيذي على نتائج مراجعاتنا للحسابات.

وبحثت المراجعة البيانات المالية للمنظمة (WMO) في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025 وتناسقها.

تخضع هذه الفترة المالية للائحة المالية والقواعد المالية للمنظمة (WMO) المذكورة أعلاه، وللتعليمات الدائمة للمنظمة (WMO)، الفصل 5؛ تعرض البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).

وقد راجعنا حسابات السنة المالية 2025، وفقا لمعايير الإنتوساي ونظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ووفقا للائحة المالية للمنظمة (WMO) المعتمدة في عام 2018، كما تم تحديثها أخيرا في تشرين الأول/ أكتوبر 2025.

وقد تلقينا التقرير والنسخة النهائية من البيانات المالية، مع توقيع الأمين العام، إلى حسابات السنة المالية 2025.

لقد خططنا لأنشطتنا بما يتماشى مع استراتيجية التدقيق الخاصة بنا من أجل الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

قمنا بتقييم المبادئ المحاسبية التي تطبقها الإدارة ومدى كفاية عرض المعلومات في البيانات المالية، مشيرين إلى أنه من منظور استشرافي، ستستفيد بعض المجالات من تحسين وضوح واكتمال الإفصاحات، كما تم تناوله في توصياتنا.

أعمال المراجعة

وأيضا، مستفيدين من مساعدة منسقنا (المراقب المالي)، عقدنا اجتماعات (شخصيا ومن خلال التداول بالفيديو) مع جميع المديرين والمسؤولين المعنيين، وذلك في عملنا الخاص بمراجعة البيانات المالية لعام 2025.

وخلال التدقيق، تمت مناقشة جميع الأسئلة وتوضيحها، شخصيا ومن خلال تبادل رسائل البريد الإلكتروني والمؤتمرات الفيديوية، مع المسؤولين المسؤولين. وبعد تقديم فرقة المراجعة رسميا برنامج المراجعة إلى الأمين العام، عقدت اجتماعات ذات صلة بالمراجعة مع الأمين العام المساعد ومدير الإدارة ومدير LCF؛ وأثناء أعمال مراجعة الحسابات، أجرى الفريق اجتماعات منتظمة ومناقشات متعمقة مع المراقب المالي، ورئيس قسم الموارد البشرية، ورئيس قسم الشؤون المالية، ورئيس قسم المشتريات، ورئيس إدارة المرافق، ورئيس قسم الخدمات الرقمية والتكنولوجيا، وكبير موظفي أمن المعلومات، وكذلك مع موظفيها أو موظفيها في وحدات أخرى. حسب الموضوع قيد النظر.

وفقا لأفضل الممارسات، ركزنا عملنا في المجالات الأكثر حساسية، من وجهة نظر مالية، ومن خلال اختباراتنا، حصلنا على أساس كاف للرأي الوارد في شهادة التدقيق.

لقد أجرينا، جنبا إلى جنب مع الضوابط المعتادة، تدقيقا محددا لتكنولوجيا المعلومات لكشوف المرتبات وعمليات الخزانة المجمعة، بالإضافة إلى تقييم حالة التوصيات السابقة في مجال الأمن السيبراني، والتي تم تضمين نتائجها في التقرير.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ونقدم نتائج نشاطنا الخاص بمراجعة الحسابات من خلال نتائج وملاحظات المراجعة، وأصدرنا، عند الحاجة، "توصيات" ونوقشت مع الإدارة المختصة وعرضت في النهاية، عن طريق المراقب المالي، على الأمين العام الذي أدرجت تعليقاته في التقرير.

وتخضع التوصيات لعملية المتابعة التي تجريها المنظمة، بتنسيق من خلال المراقب المالي الذي يقدم خطة العمل ذات الصلة إلى المسؤولين عن الإدارة الرشيدة

وأخيرا، نود أن نعرب عن تقديرنا للمجاملة والتعاون اللذين قدمهما جميع مسؤولي المنظمة (WMO) الذين طلبنا منهم معلومات ووثائق.

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

Corte dei conti

تقرير المراجعة

الراي

لقد راجعنا البيانات المالية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، والتي تشمل بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025، وبيان الأداء المالي، وبيان التغيرات في صافي الأصول، وبيان التدفقات النقدية، وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وإحاطة علما بالبيانات المالية، بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة وغيرها من المعلومات التوضيحية.

وفي رأينا أن البيانات المالية المصاحبة تمثل بشكل عادل، من جميع النواحي المادية، الوضع المالي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025 وأدائها المالي، وتغيرات صافي أصولها، وتدفقاتها النقدية، ومقارنة ميزانية الصندوق العام للبرنامج العادي والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) واللائحة المالية للمنظمة (WMO) ولائحتها المالية للمنظمة (WMO).

أساس الرأي

وقد أجرينا مراجعتنا للحسابات وفقا للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة المحاسبة (ISSAIs)، واللائحة المالية للمنظمة (WMO) والقواعد المالية للمنظمة (WMO). في مجال مراجعة البيانات المالية، تعد المعايير الدولية للمحاسبة الدولية تحويلا مباشرا عن المعايير الدولية للمحاسبة (ISAs). تطبق Corte dei conti أحكام ISAs بقدر ما تتسق مع الطبيعة المحددة لمراجعتها الحسابية. ويرد مزيد من التفصيل وصف مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير في قسم مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة البيانات المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن المنظمة (WMO) وفقا للمتطلبات الأخلاقية المتصلة بمراجعتنا للبيانات المالية في منظومة الأمم المتحدة، وقد اضطلعنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات. نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لآرائنا.

مسألة أخرى - عملية إعداد البيانات المالية للمنظمة (WMO) لعام 2025

دون تعديل رأينا، نلفت الانتباه إلى ترتيبات الحوكمة والإشراف المعمول بها بشأن إدارة تطبيق Quantum وصيانته وإدارته. نظرا لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوفر تطبيق Quantum (تطبيق Oracle السحابي) كمنصة كخدمة، فإن البرنامج (UNDP) مسؤول عن الضوابط العامة الأساسية لتكنولوجيا المعلومات (ITGCs).

ولاحظت مراجعتنا أن المنظمة (WMO) لم تنجح بعد في وضع إطار شامل للحوكمة والرقابة يوفر ضمانا للأنشطة التي يؤديها مقدمو الخدمات. ويتعلق ذلك، من جانب قاعدة البيانات، بالقيود المفروضة على إشراف المنظمة (WMO) على إنشاء حسابات المستخدمين واستعراضها وإدارتها، بما في ذلك على وجه الخصوص مستخدمو الامتيازات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والأنشطة التي يؤديها هؤلاء المستخدمون، وكذلك التغييرات على مستوى قواعد البيانات التي ينفذها البرنامج (UNDP).

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ونوقشت هذه المسألة مع إدارة المنظمة (WMO)، التي أقرت بالحاجة إلى تعزيز ترتيبات الحوكمة والإشراف عبر المنظمات الشريكة في مجال الكم والالتزام بحل القضايا على مستوى الإدارة والمجلس على حد سواء، بهدف ضمان معالجة الثغرات التي تم تحديدها على النحو المناسب وحلها بحلول نهاية السنة المالية 2026.

فيما يتعلق بتدقيق تكنولوجيا المعلومات للبيانات المالية لعام 2025، تمكنا من تنفيذ إجراءات بديلة، وكذلك التحقق من ترحيل البيانات، والذي كان صحيحا إلى حد كبير، مما سمح لنا بإصدار رأي غير مشفوع. ومع ذلك، فإن حل هذه المسألة يعتبر ذا صلة ببيئة التحكم الشاملة التي تدعم النظام الكمي. وإذا لم تعالج الثغرات التي تم تحديدها في الحوكمة والرقابة معالجة كافية ضمن الإطار الزمني المتفق عليه، فقد يترتب على ذلك آثار على رأي المراجعة فيما يتعلق بالبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2026.

مسؤوليات الأمين العام للمنظمة (WMO) والجهات المكلفة بحوكمة البيانات المالية

الأمين العام مسؤول عن إعداد البيانات المالية وعرضها بطريقة عادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) واللائحة المالية للمنظمة (WMO)، وعن الرقابة الداخلية التي يراها ضرورية للتمكين من إعداد بيانات مالية تخلو من أخطاء جوهرية، سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.

الأمين العام مسؤول، عند إعداد البيانات المالية، عن تقييم قدرة المنظمة (WMO) على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والكشف حسب الاقتضاء عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المتمثل في المحاسبة، ما لم يكن الأمين العام ينوي تصفية المنظمة أو وقف عملياته، أو إذا لم يكن أمامه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية الإبلاغ المالي في المنظمة (WMO).

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهداف Corte dei Conti في الحصول على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأيه. الضمان المعقول هو مستوى عال من التأكيد ولكنه ليس ضمانا بأن المراجعة التي تجرى وفقا لمعايير المعايير ISAs ستكشف دائما عن أخطاء جوهرية عندما تكون موجودة. الأخطاء يمكن أن تنشأ عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول، فرديا أو إجماليا، أنها تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقا ل ISAs، نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. نحن أيضا:
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس للرأي. وتكون مخاطر عدم الكشف عن أي تضليل جوهري ناتج عن الاحتيال أكبر من خطر الاحتيال الناتج عن الخطأ، لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الإغفال المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية؛
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة في ظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية المراقبة الداخلية للمنظمة (WMO)؛
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي تجريها الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تلقي بظلال من الشك على قدرة المنظمة (WMO) على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فنحن مطالبون بتوجيه الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدققنا. غير أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المنظمة (WMO) عن العمل كمنشأة مستمرة؛
- تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض العادل.

نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخططين للمراجعة ونتائج التدقيق المهمة، بما في ذلك أي أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء تدقيقنا.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وعلاوة على ذلك، نرى أن المعاملات التي انظرنا إليها المنظمة (WMO) أو التي اختبرناها كجزء من مراجعتنا قد اتفقت، من جميع النواحي الهامة، مع أحكام اللائحة المالية للمنظمة (WMO) وسلطتها التشريعية.

ووفقا للائحة المالية للمنظمة (WMO) و"الصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية"، أصدرنا أيضا تقريرا مفصلا عن مراجعتنا للبيانات المالية للمنظمة (WMO) لعام 2025.

جيدو كارلينو

Corte dei conti *رئيس*
(الأصل موقع رقميا)

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

نتائج المراجعة

ويتضمن التقرير الطويل التالي ملاحظاتنا بشأن المسائل المالية ومسائل الحوكمة وتكنولوجيا المعلومات، وفيما يتعلق بفعالية الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، وبوجه عام، إدارة المنظمة وعملياتها. وقد أتيحت الفرصة لإدارة المنظمة (WMO) للتعليق على ملاحظاتنا التي نقدمها إلى مراجعة الحسابات. وتعد التوصيات قيمة مضافة وأبلغت إلى إدارة المنظمة للمساعدة على تعزيز إدارة المنظمة (WMO) بكفاءة وفعالية.

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

تقرير طويل الاستمارة

هيكل البيانات المحاسبية

وتضمنت البيانات المالية للمنظمة (WMO)، التي أعدت وقدمت امتثالا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 1، العناصر التالية:

بيان الوضع المالي (البيان الأول) - الميزانية العمومية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025 مع أرقام مقارنة في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2024، تبين الموجودات (مقسمة إلى أصول متداولة وغير متداولة)، والخصوم (مقسمة إلى الخصوم الجارية وغير المتداولة)، وصافي الموجودات؛

بيان الأداء المالي (البيان الثاني) للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025، مع أرقام مقارنة كما في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2024، التي توضح الفائض/ العجز في السنة المالية؛

بيان التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (البيان الثالث)، مع أرقام مقارنة كما في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2024، توضح قيمة صافي الأصول والتي تشمل الفائض أو العجز للسنة المالية، بما في ذلك الخسائر المسجلة مباشرة في صافي الأصول دون تسجيلها في بيان الأداء المالي؛

التدفقات النقدية (البيان الرابع): جدول التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025، يوضح التدفقات الداخلة والخارجة للنقد وما يعادلها، وذلك فيما يتعلق بالمعاملات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ومجاميع الخزينة في نهاية السنة المالية؛

مقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) للأشهر الاثني عشر المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025؛

ملاحظات على البيانات المالية، توفر معلومات عن السياسات المحاسبية، وتقارير الجزءات، والمعلومات الإضافية اللازمة لتقديم عرض عادل (مقتبسة في هذا التقرير في شكل ملاحظة أو ملاحظات).

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

بيان الوضع المالي

ووفقا للبيان الأول - الوضع المالي (الملاحظة 3.2)، يبلغ صافي الاشتراكات المقررة المستحقة القبض 32.7 مليون فرنك سويسري، مما يعكس زيادة قدرها 14.3 مليون فرنك سويسري في صافي الاشتراكات المقررة غير المسددة في الفترة من 31 كانون الأول/ ديسمبر 2024 إلى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (من 18.4 مليون فرنك سويسري إلى 32.7 مليون فرنك سويسري).

ويشير تحليل التقادم (الفقرة 81 من الملاحظة 3.2) أيضا إلى زيادة كبيرة في إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة، من 29.2 مليون فرنك سويسري في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2024 إلى 44.3 مليون فرنك سويسري في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025.

وتبلغ المبالغ المستحقة القبض المرتبطة بآخر عام (2025) 17.9 مليون فرنك سويسري، فيما يظل جزء مادي من أرصدة المتأخرات، بما في ذلك 9.3 مليون فرنك سويسري المتعلق بفترات سابقة لعام 2022.

ويسلط هذا التوزيع الضوء على تراكم المتأخرات الأخيرة واستمرار المبالغ المستحقة منذ مدة طويلة، مما يزيد من عدم اليقين في توقيت التدفقات النقدية الآجلة وإمكانية التنبؤ بها.

وبلغت الاعتمادات المتوقعة لخسائر الائتمان المتعلقة بالاشتراكات المقررة، والتي تمثل مبلغ عدم السداد المحتملة أو خسائر الانخفاض في القيمة، 11.6 مليون فرنك سويسري في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025.

وتشير البيانات الواردة في بيان الوضع المالي إلى انخفاض في إجمالي الأصول (من 246.3 مليون فرنك سويسري في عام 2024 إلى 227.7 مليون فرنك سويسري في عام 2025) وفي إجمالي الخصوم (من 301.0 مليون فرنك سويسري إلى 260.1 مليون فرنك سويسري)، مما أدى إلى تحسن في صافي الأصول، مع انخفاض العجز من 54.8 مليون فرنك سويسري إلى 32.4 مليون فرنك سويسري.

ويعزى هذا التحسن بشكل رئيسي إلى التخفيضات في الالتزامات غير المتداولة، ولا سيما استحقاقات الموظفين. وكما هو مبين في الملاحظة 3.17، يعكس هذا الاختلاف التأثيرات الاكتوارية، بما في ذلك الانخفاض في الخسائر الاكتوارية من 66.8 مليون فرنك سويسري في عام 2024 إلى 45.9 مليون فرنك سويسري في عام 2025، مع تحقيق مكاسب اكتوارية صافية قدرها 18.7 مليون فرنك سويسري ناتجة أساسا عن تغيرات في الافتراضات المالية، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى زيادة في سعر الخصم الطويل الأجل على فرنك سويسري.

تحلل بتفصيل المكونات الخاصة بالأصول والخصوم في الفقرات التالية. سيركز قسم مخصص لاحقا على تقييم مخاطر السيولة والاعتبارات التطلعية ذات الصلة.

الاصول

وبلغ إجمالي أصول المنظمة (WMO) في عام 2025 227.674 فرنك سويسري، بانخفاض قدره 18.602 فرنك سويسري (7.55٪) مقارنة بالقيمة المسجلة في عام 2024 (246.276 ألف فرنك سويسري).

وتتألف هذه الموجودات من أصول متداولة تبلغ 175.686 ألف فرنك سويسري (77.17٪ من إجمالي الأصول) وأصول غير متداولة بواقع 51.988 ألف فرنك سويسري (22.83٪ من إجمالي الأصول). وبلغت الأرقام المقابلة في عام 2024 178.637 ألف فرنك سويسري للأصول المتداولة (72.54٪ من إجمالي الأصول) و67.639 ألف فرنك سويسري للموجودات غير المتداولة (27.46٪ من إجمالي الموجودات).

الأصول المتداولة

انخفض إجمالي الموجودات المتداولة في عام 2025 بمقدار 2.951 فرنك سويسري (1.65٪) مقارنة بعام 2024.

ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى حدوث تخفيضات في: "المساهمات الطوعية المستحقة القبض" (-11.198 ألف فرنك سويسري)، و"النقد، والمعادلات النقدية والاستثمارات" (-7.043 ألف فرنك سويسري)، و"الذمم المدينة الأخرى" (- 90 ألف فرنك سويسري)؛ بينما ظلت المخزونات مستقرة.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

وقوبلت هذه الانخفاضات جزئيا بزيادات في: "الاشتراكات المقررة مستحقة القبض" (+14.337 ألف فرنك سويسري)، و"السلف المقدمة للمشاريع والاجتماعات" (+1.043 ألف فرنك سويسري)، مما أسفر عن زيادة إجمالية قدرها 15.380 ألف فرنك سويسري.

النقد وما يعادله

وبلغ إجمالي العنوان الفرعي "النقد وما يعادله" 130.440 فرنكا سويسريا، بانخفاض قدره 5.1٪ مقارنة ب 137.483 ألف فرنك سويسري في عام 2024.

وشملت المبلغ نقدا غير مقيد بمبلغ 35.091 ألف فرنك سويسري (بانخفاض قدره 7.854 ألف فرنك سويسري، أي -18.3٪ مقارنة بعام 2024 عندما بلغ 42.945 ألف فرنك سويسري) وندا مقيدا بمبلغ 95.349 ألف فرنك سويسري (بانخفاض قدره 811 ألف فرنك سويسري، أي -0.9٪ عن عام 2024، أي 94.538 ألف فرنك سويسري). ويرد تفصيل تفصيلي للعنوان الفرعي في الملاحظة 3.1.

يرد أساس تقييم النقد وما يعادله في السياسات المحاسبية (الملاحظة 2، الفقرات 22-24).

تأكيد الحسابات البنكية وإغلاق الحسابات غير النشطة

وطلبنا من جميع المصارف والمؤسسات المالية التي تربطها علاقات تجارية بالمنظمة (WMO) تأكيد أرصدة الحسابات الجارية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025.

وكما هو الحال في السنوات الماضية، طلبنا من الإدارة أن تطلب من جميع المؤسسات المالية المهتمة أن ترسل إلينا مباشرة تأكيد الحساب مع القائمة المرجعية التفصيلية، اعتبارا من 31 ديسمبر 2025.

تلقينا تأكيدا مباشرا من جميع البنوك، بالإشارة إلى جميع الحسابات المصرفية. إلى جانب ذلك، زودتنا الإدارة بالوثائق الداعمة التي استخدمناها في تدقيقنا.

في السنوات الماضية بدأت الإدارة عملية مراجعة الحسابات المصرفية وفقا لتوصياتنا. خلال عام 2025، حدث الإغلاق النهائي لحساب في أحد البنوك في الميدان وزودتنا الإدارة بالوثائق المتعلقة بالإغلاق، بناء على طلبنا.

لقد تحققنا من تسجيل الأرصدة لكل تأكيدات مصرفية بشكل صحيح في الحسابات. وتم تفسير جميع الاختلافات التي تم تحديدها وتبريرها، باستثناء حالتين لوحظت فيهما تناقضات بين التأكيدات المصرفية المتلقاة ورصيد المراجعة في نهاية السنة. وعلى وجه التحديد، تم تصفير حسابين لم يعدا يحتفظ بهما بشكل صحيح ولكنهما ظلا مسجلين في الدفاتر: الحساب المصرفي الميداني المذكور أعلاه والذي تم إغلاقه، وحساب الإيداع المتعلق بالمقر الرئيسي. وأبلغت الإدارة بهذه الاختلافات. سنتابع في التدقيق التالي للتأكد من تصحيح العرض التقديمي.

تحديث قوائم التوقيعات المرخص بها في البنوك، والحاجة إلى التوقيع المزدوج

بناء على طلبنا، في جميع خطابات التأكيد المصرفي المستلمة، تم تضمين معلومات الموقعين المصرح لهم بتشغيل الحسابات.

نتيجة لمراجعتنا، وجدنا بعض الاختلافات بين هذه القوائم المستلمة من البنوك والقوائم التي تحتفظ بها الإدارة في المقر الرئيسي. على وجه الخصوص، وجدنا أنه في بعض التأكيدات المستلمة، لا يلزم التوقيع المزدوج لتشغيل الحساب المصرفي. ومع ذلك، تصرفت الإدارة على الفور، وشرحت هذه الاختلافات وتواصلت مع البنوك من أجل حلها.

واستنادا إلى الإجراءات التي اتخذتها الإدارة، على النحو المبين أعلاه، تعتبر التوصية رقم 2020/4 منفذة.

الاشتراكات المقررة والتبرعية المستحقة القبض من الدول الأعضاء

وتتكون الاشتراكات المقررة المستحقة على الدول الأعضاء في الميزانية العادية مما يلي:

الأسعار الحالية (المستحقة خلال 12 شهرا)، بواقع 32.638 ألف فرنك سويسري في عام 2025 (18.301 فرنك سويسري في عام 2024، بزيادة قدرها 78.3 في المائة).

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

غير متداولة (مستحقة بعد 12 شهرا) بقيمة 49 ألف فرنك سويسري في عام 2025 (88 ألف فرنك سويسري في عام 2024، بانخفاض قدره 44.3 في المائة).

وبلغت المساهمات الطوعية المستحقة القبض من الدول الأعضاء من الميزانية العادية صفرا في عام 2025 (الحالية وغير الجارية)، مقابل 11.198 ألف فرنك سويسري (متداولة) و14.467 كيلوفرنك سويسري (غير متداولة) في عام 2024، مما يعكس انخفاضا بنسبة 100 في المائة في كلا المكونين.

وحتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025، انخفض إجمالي الاشتراكات المدينة من 44.1 مليون فرنك سويسري في عام 2024 إلى 32.7 مليون فرنك سويسري في عام 2025، مما يدل على انخفاض إجمالي قدره 11.4 مليون فرنك سويسري، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض المساهمات الطوعية المستحقة القبض إلى الصفر. وكما هو موضح في الفقرة 79 من الملاحظة 3.2 من البيانات المالية، لا يعترف بالتبرعات كمستحقة القبض إلا في حالة وجود اتفاقات ملزمة، بعد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 47. ونظرا لأن المنظمة (WMO) تعتبر أن اتفاقاتها غير ملزمة بوجه عام، لم تعد هذه المبالغ معترف بها كمذمم قبض ويفصح عنها بدلا من ذلك كموجودات احتمالية. وبناء على ذلك، لم يسجل أي حكم.

وعلى النقيض من ذلك، ارتفعت الاشتراكات المقررة المدينة من 18.4 مليون فرنك سويسري في عام 2024 إلى 32.7 مليون فرنك سويسري في عام 2025. كما ارتفعت مخصصات انخفاض القيمة ذات الصلة من 10.8 مليون فرنك سويسري (2024) إلى 11.7 مليون فرنك سويسري (2025)، بناء على نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقا لما تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 41.

وكما ذكر آنفا، انخفضت المساهمات الطوعية المستحقة القبض (الجارية وغير الجارية) من 25.8 مليون فرنك سويسري إلى 0 مليون فرنك سويسري. كما ورد في الفقرة 79 من الإيضاح 3.2 من البيانات المالية، عوض هذا الانخفاض جزئيا زيادة قدرها 14.3 مليون فرنك سويسري في الاشتراكات المقررة غير المسددة بين 31 كانون الأول/ ديسمبر 2024 و31 كانون الأول/ ديسمبر 2025.

ويشير تحليل التقادم (الفقرة 81 من الملاحظة 3.2) أيضا إلى زيادة كبيرة في إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة، من 29.2 مليون فرنك سويسري في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2024 إلى 44.3 مليون فرنك سويسري في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025.

وتبلغ المبالغ المستحقة القبض المرتبطة بآخر عام (2025) 17.9 مليون فرنك سويسري، فيما يظل جزء مادي من أرصدة المتأخرات، بما في ذلك 9.3 مليون فرنك سويسري المتعلق بفترات سابقة لعام 2022.

ويسلط هذا التوزيع الضوء على تراكم المتأخرات الأخيرة واستمرار المبالغ المستحقة منذ مدة طويلة، مما يزيد من عدم اليقين في توقيت التدفقات النقدية الآجلة وإمكانية التنبؤ بها.

قوائم جرد

تنص الفقرة 19 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 12 على أن تكلفة قوائم الجرد تشمل جميع تكاليف الشراء وتكاليف التحويل والتكاليف الأخرى المتكبدة في وضع قوائم الجرد إلى موقعها وحالتها الحالية.

وفقا للملاحظة 2 - السياسات المحاسبية الواردة في البيانات المالية، تشمل قوائم حصر المنظمة (WMO) المطبوعات والهدايا التذكارية، تقاس بأقل تكلفة وقيمة إحلال أو قابلة للتحقيق وتخضع لاستعراض سنوي لتقادم.

وتشمل تكاليف المطبوعات الورقات والأقراص المدمجة والتحرير والاستعانة بمصادر خارجية.

وكما هو مبين في الملاحظة 3.3، ظلت قوائم الجرد (المطبوعات والهدايا التذكارية) مستقرة عند 8 كيلومترات فرنك سويسري في عامي 2025 و2024 على حد سواء. ويعزى الانخفاض المسجل في عام 2024 (من 17 إلى 8 آلاف فرنكات سويسرية إلى السلع المباعة أو الموزعة خلال العام.

السلف المقدمة للمشاريع والاجتماعات والأصول الجارية الأخرى

وتمثل السلف المقدمة للمشاريع والاجتماعات السلف التشغيلية المقدمة إلى الشركاء المنفذين ومن أجل اجتماعات المنظمة (WMO)، وهي تقيد على أساس النفقات المبلغ عنها وتخضع لتسوية أو إعادة الأرصدة غير المنفقة.

وبلغت هذه الحصص في عام 2025 8.316 ألف فرنك سويسري، بزيادة قدرها 14.3٪ مقارنة بعام 2024 (7.273 ألف فرنك سويسري) و3.7٪ من إجمالي الأصول.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

مبالغ القبض الأخرى

تشمل الذمم المدينة الأخرى بشكل أساسي المبالغ المستحقة من المستأجرين فيما يتعلق بتكاليف الإيجار والمرافق، وسلف منحة التعليم للموظفين، ورد الضرائب، والنفقات المدفوعة مسبقا، والودائع، والفوائد المستحقة القبض.

ففي عام 2025، بلغت هذه الوحدات 4.284 ألف فرنك سويسري (2024: 4.374 ألف فرنك سويسري)، مما يدل على انخفاض طفيف في عام عام. وتعكس هذه الحركة اتجاهات غير متجانسة عبر المكونات، مدفوعة في المقام الأول بانخفاض كبير في عدد المدينين المتنوعين، والذي انخفض من 917 ألف فرنك سويسري إلى 441 ألف فرنك سويسري. في الوقت نفسه، سجلت زيادات في سلف منح التعليم واسترداد الضرائب، بينما أظهرت المكونات الأخرى تغييرات محدودة.

وفيما يتعلق بالمدينين المتنوعين، تشير الملاحظة 5-3 (الفقرة 90) إلى أن غالبية الرصيد يتعلق بالمستأجرين. ومع ذلك، واستنادا إلى التوزيع الذي قدمته الإدارة لاحقا، تبلغ المستحقات من المستأجرين حوالي 156 كيلو فرنك سويسري من إجمالي رصيد قدره 441 ألف فرنك سويسري، في حين أن الرصيد المتبقي يتعلق في المقام الأول بمستحقات القبض التاريخية لأنشطة محددة من عضوين (166 ألف فرنك سويسري) ومستحقات أخرى (119 ألف فرنك سويسري).

وعلى هذا الأساس، لا يبدو أن الإفصاح في البيانات المالية يتسق تماما مع التكوين الأساسي للرصيد، كما يتضح من التوزيع المقدم من الإدارة.

وترجع الأرصدة المستحقة على العضوين إلى المبلغين 83 كيلا فرنك سويسري و84 كيلو فرنك سويسري إلى عامي 2013 و2014 على التوالي. أشارت الإدارة إلى أن جميع المدينين الآخرين المتنوعين يرتبطون بعام 2025.

وخلال المناقشة النهائية، أشارت الإدارة إلى أنه تم إجراء تقييمات انخفاض القيمة لهذين المدينين بعد أكثر من عامين من تأخر القيمة. وإذ يلاحظ هذا البيان، فإنه لا يمكن إقراره في حدود الإطار الزمني لمراجعة الحسابات ولذلك ستخضع المسألة للتحقق في دورة المراجعة التالية.

وكما هو مبين في البيانات المالية (الملاحظة 4 - مخاطر الائتمان، الفقرة 167 وما يليها)، تشير المنظمة (WMO) إلى أن الخسارة الدائنة المتوقعة (ECL) للذمم المدينة الأخرى تستند إلى نهج تطلعي يتضمن خبرة التحصيل التاريخية، وأن الأثر ذي الصلة في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025 لا يعتبر ماديا. غير أنه ليس من الواضح ما إذا كان نموذج خصلة المناخ المتوقعة يطبق في الحالات التي تكون فيها الأرصدة مادية، أو قد تصبح مادية، ووفقا للمنهجيات. وفي هذا السياق، لا يزال مدى تشغيل هذا النهج بفعالية كنموذج للغة النخبة الأساسية (ECL) تطلعي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 41 غير واضح.

وينبغي أيضا النظر في هذه الجوانب بالاقتران مع التوصية المتعلقة بمخاطر السيولة والإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المستقبلية، حيث إن الافتراضات المتعلقة بإمكانية استرداد الذمم المدينة تمثل مدخلا رئيسيا في إسقاطات السيولة. وستخضع هذه المسألة لمزيد من البحث في دورة المراجعة التالية.

التوصية رقم 1

نوصي بأن تقوم الإدارة بما يلي:

أ) تعزيز الكشف عن المبالغ المستحقة القبض الأخرى، والتأكد من تقديم الأرصدة بشفافية، ومدعومة بأعطال كافية (بما في ذلك الطبيعة والعمر)، ومتسقة مع السجلات المحاسبية الأساسية؛

ب) ضمان التطبيق المتسق لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة عبر جميع فئات المستحقات، بما في ذلك الذمم المدينة الأخرى، حيثما تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 41. وفي هذا الصدد، ينبغي للمنظمة (WMO) أن تضع نهجا استشرافيا فيما يتعلق بالذمم المدينة الأخرى وأن تقدم إفساحا واضحا في البيانات المالية عن المنهجية المطبقة.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

تعليقات الأمين العام:

وتقبل الإدارة هذه التوصية.

الموجودات غير المتداولة

كما 31 ديسمبر 2025، بلغ إجمالي الموجودات غير المتداولة 51.988 ألف فرنك سويسري، مما يدل على انخفاض قدره 15.651 فرنك سويسري مقارنة بعام 2024 (67.639 ألف فرنك سويسري).

وتتألف الأصول غير المتداولة مما يلي: (أ) "الاشتراكات المقررة المدينة" التي تبلغ قيمتها، كما ذكر أعلاه، 49 فرنك سويسري (0.1٪ من إجمالي الأصول غير المتداولة)؛ ب) "المساهمات الطوعية المستحقة القبض"، 0 كيلو فرنك سويسري (0٪ من إجمالي الأصول غير المتداولة)؛ (ج) "الممتلكات والمصانع والمعدات" التي تبلغ قيمتها 983 50 فرنك سويسري (98.1 في المائة من مجموع الأصول غير المتداولة)؛ د) "الأصول غير الملموسة" بقيمة 5 آلاف فرنك سويسري، ه) "الفوائد في المشاريع المشتركة والشركات الزميلة "951 ألف فرنك سويسري (1.8٪ من إجمالي الموجودات غير المتداولة). ويرد رسم للعناوين المذكورة أعلاه في الملاحظات 3.2 و3.6 و3.7 و3.16 على التوالي.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

ويقدم المبلغ 50.983 فرنك سويسري تحت عنوان "الممتلكات والمنشآت والمعدات" وهو يمثل صافي القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (52.166 ألف فرنك سويسري في عام 2024)

وهذا يعكس انخفاضا بمقدار 1183 ألف فرنك سويسري في التكاليف الرسملية، بعد إجراء التعديلات و/أو عمليات التصرف بمقدار 624 ألف فرنك سويسري، وإهلاك قدره 3.234 ألف فرنك سويسري، على النحو المبين في الملاحظة 3.6.

وبلغت التكلفة الافتتاحية لمبنى المقر 161 110 فرنك سويسري، زادت بمقدار 051 2 فرنك سويسري معترف بها على أنها "أصول قيد الإنشاء" (انظر القسم أدناه).

الأصول قيد الإنشاء

وخلال مراجعة الحسابات، وفي أعقاب استفسارات بشأن الزيادة الكبيرة الواضحة في نفقات صيانة المباني، لوحظ أنه في نسخة لاحقة من البيانات المالية، أعيد تصنيف مبلغ قدره 2 مليون فرنك سويسري تقريبا من نفقات الصيانة إلى أصول قيد الإنشاء.

وفي هذا السياق، تم اختيار عينة من البنود ذات القيمة الهامة من إجمالي المبلغ المعاد تصنيفه، وفي إطار هذه العينة، حددت ترتيبات تعاقدية متعددة السنوات، مما يدل على أن النفقات الأساسية تشمل فترات إبلاغ متعددة. وتشير الوثائق المستعرضة إلى أن الإنفاق يشمل خدمات وأعمال لا يمكن التمييز بينها دائما بوضوح بين المكونات الرأسمالية والمكونات التشغيلية.

وفي هذا الصدد، أثيرت استفسارات محددة مع الإدارة مدعومة بأدلة مستندية (بما في ذلك العقود والفواتير المؤرخة 2022 و2023)، من أجل تقييم طبيعة النفقات الأساسية، والتحقق مما إذا كانت التكاليف تتعلق بالأصول القابلة للتحديد قيد الإنشاء أو بالأنشطة التشغيلية، وتقييم المعايير والتوقيت المطبق للرسملة، والتوفيق بين المبالغ المعاد تصنيفها والوثائق الداعمة وسجل الأصول.

وبشأن هذه المسألة، أشارت الإدارة إلى أن البنود التي يتكون منها المبلغ المعاد تصنيفه (2 مليون فرنك سويسري) تتعلق بالأصول التي تنتظر الرسملة ويتم تسجيلها على النحو المناسب بوصفها قيد الإنجاز (CIP)، وأنه لا يوجد تصنيف خاطئ بين النفقات الرأسمالية ونفقات الصيانة.

وأشارت الإدارة إلى أن العقود الأساسية أبرمت في البداية في عامي 2022 و2023 وتم تعديلها لاحقا، وأن الأعمال ذات الصلة قد أنجزت خلال عام 2024 وأنجزت في عام 2025، وأنه نظرا لوجود فجوة في التواصل بين وظيفة إدارة المبنى والتقارير المالية، لم يتم رسملة التكاليف ذات الصلة في الوقت المناسب في عام 2025.

وأوضحت الإدارة كذلك أن هذا أدى إلى تقليل تقدير الاستهلاك المقدر بنحو 82 ألف فرنك سويسري في البيانات المالية لعام 2025 وتم تقييمه على أنه غير جوهري.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

في هذه المرحلة، وفي غياب أدلة مراجعة كافية ومناسبة، لم يتسن من الممكن: 1) تحديد الأصول قيد الإنشاء ومكوناتها الأساسية بوضوح كاف؛ 2) التحقق من مرحلة الإنجاز ومعايير الرسملة المطبقة، لا سيما فيما يتعلق بالأعمال التي تمتد لفترات متعددة. 3) التحقق من مدى ملاءمة التصنيف المطبق والمعاملة المحاسبية ذات الصلة، بما في ذلك الآثار المترتبة على الإهلاك. وبناء على ذلك، تم الاعتماد على تمثيلات الإدارة، التي ستخضع لاستعراض محدد في دورة المراجعة التالية، مع مراعاة التزام الإدارة بتعزيز التتبع والشفافية.

وترتبط هذه الجوانب ارتباطا وثيقا بنقاط الضعف المحددة في تشكيل وتوزيع النفقات المرتبطة بالمباني وتتجلى أيضا في أوجه التضارب الملاحظة في سجل الأصول (انظر النتائج ذات الصلة)، مما يؤثر بوجه عام على اتساق التصنيف، فضلا عن شفافية المعلومات المالية ذات الصلة وقابليتها للمقارنة وقابليتها للمراجعة

وفي هذا السياق، تقدم الملاحظة 3.6 للبيانات المالية إفصاحا محدودا وغير محدد، يشير إلى الأعمال الإضافية المتصلة بالمؤتمر، مما يثير مخاوف بشأن اكتمال المعلومات المكشفة ودقتها.

التوصية رقم 2

نوصي بأن تضمن الإدارة أن الاعتراف بالنفقات والأصول المتعلقة بالمبنى وتصنيفها وعرضها مدعومة بمعايير واضحة ومتسقة وقابلة للتدقيق، بما يتماشى مع المعايير المحاسبية المعمول بها.

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للإدارة:

أ) ضمان التحديد والتتبع الواضحين للنفقات المتعلقة بالمباني والأصول المقابلة، بما في ذلك الأصول قيد الإنشاء ومكوناتها الأساسية.

ب) ضمان الاعتراف بالأصول والنفقات في الوقت المناسب وباستمرار عبر فترات، بما يعكس التقدم الفعلي واستكمال الأعمال الأساسية، من خلال المواءمة الفعالة بين الوظائف التشغيلية، بما في ذلك إدارة المباني والإبلاغ المالي.

(ج) تطبيق معايير محددة بوضوح للرسملة ومعالجة محاسبية متسقة (بما في ذلك الإهلاك)، مدعومة بوثائق كافية ومحتفظ بها على النحو الواجب.

د) كفالة أن تكون إقرارات البيانات المالية كاملة ومتسقة ومفصلة بما فيه الكفاية لتعكس طبيعة وتوقيت وتكوين النفقات المتعلقة بالمبنى والأرصدة المناظرة، تماشيا مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

(ه) الاحتفاظ بسجل أصول موثوق ومفصل بما فيه الكفاية، لكفالة مطابقة البيانات المالية على النحو اللائق.

ينبغي قراءة هذه التوصية بالاقتران مع الاتفاقيات المتعلقة بالنفقات المتصلة بالبناء وسجل الأصول، نظرا لأنها تتناول قضايا مترابطة تشترك في عنصر أساسي مشترك، ألا وهو إدارة البنود ذات الصلة بالمباني كأصول ونفقات على السواء، وعرضها على النحو الملائم والمنصف في البيانات المالية وفي سجل الأصول.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

تعليقات الأمين العام:

تقبل الإدارة التوصية وتقر بالملاحظات التي أثيرت بشأن الاعتراف بالنفقات والأصول المتعلقة بالمبنى وتصنيفها وعرضها. وتتبع المسائل المحددة في المقام الأول من الاختلافات في التوقيت في رسملة المشاريع المتعددة السنوات وعدم كفاية التنسيق بين إدارة المبنى والوظائف المالية، وليس إلى سوء تصنيف منهجي للنفقات.

تؤكد الإدارة أن المبالغ المعاد تصنيفها إلى الإنشاءات قيد التنفيذ (CIP) تتعلق بالأصول التي تفي بمعايير الرسملة. ومع ذلك، ستنفذ تحسينات لكفالة تحديد هذه النفقات وتقييمها وتسجيلها في الوقت المناسب ومتسقة، مدعومة بتوثيق واضح في المستقبل.

مبنى المقر

ومبنى المقر هو ملك للمنظمة (WMO) بينما ملك الحكومة السويسرية.

يتكون الصرح من خمسة مستويات تحت الأرض، وطابق سفلي واحد، وطابق استقبال واحد، وثمانية طوابق من المكاتب، وطابق علوي مخصص لمطعم أو كافتيريا. وقد تم حاليا تأجير طابقين من مبنى المنظمة (WMO).

وقت التشييد، كانت التكلفة النهائية للمبنى 105 ملايين فرنك سويسري. وتم تمويل هذا المبلغ من عائدات بيع مبنى المنظمة (WMO) السابق إلى الويبو (26 مليون فرنك سويسري) والرصيد من قرض. وقد تلقت المنظمة (WMO) قرضا بدون فوائد أبرم في عام 1997 مع المكتب الدولي للتطبيقات والمعلومات (FIPOI) بمبلغ إجمالي قدره 75.8 مليون فرنك سويسري، وهو المقرر أن تسدده المنظمة (WMO) على مدى 50 عاما، حتى عام 2048، على أن تسدده المنظمة (WMO) على مدى 50 عاما، حتى عام 2048، على أن تسددها اللجنة على مدى 1.48 مليون فرنك سويسري. ووفقا لما هو منصوص عليه في البيانات المالية (ملاحظة 3.6، الفقرة 100)، يجوز تمديد حق الاستخدام، بناء على طلب المنظمة (WMO)، حتى عام 2068.

وكما ورد في الفقرات 102-103 (الملاحظة 3.6)، عند التوقف عن الحقوق السطحية، تعود ملكية مبنى مقر المنظمة (WMO) إلى كانتون جنيف. وسيستند أي تعويض للمنظمة (WMO) إلى القيمة العادلة للمبنى، مخفضا بفعل إيجار الأرض غير المدفوع. ولكن إذا بقيت المنظمة (WMO) في المبنى حتى نهاية حقوق الرصد السطحي، كما تتوقع المنظمة (WMO) حاليا، فلن ترد أموالا محتملة.

وفيما يتعلق بالقرض غير المسدد مع المنظمة (FIPOI)، عفت الحكومة السويسرية عن أقساط عامي 2025 و2026، بشرط أن تواصل المنظمة (WMO) أنشطتها الأساسية في جنيف لمدة لا تقل عن 10 سنوات من تاريخ استلام الخطاب الوارد من المنظمة (FIPOI). وبناء عليه، وكما هو مبين في الملاحظة 3.13، لن تقيد الإيرادات ذات الصلة إلا عند استيفاء هذا الشرط، أي في عام 2036.

ويمكن إعادة النظر في إجراءات سداد القرض بالاتفاق بين المنظمة (WMO) والمكتب الدولي للمعلومات (FIPOI) إذا استأجرت المنظمة (WMO) أكثر من 30 في المائة من إجمالي مساحات المكاتب (أي أكثر من طابقين من المكاتب) لأطراف ثالثة ليست لها علاقة وظيفية بالمنظمة (WMO).

ويرد في القسم ذي الصلة تحليل لعقود إيجار المكاتب هذه.

***صيانة مبنى المقر الرئيسي للمنظمة* (WMO)**

وتمثل صيانة مبنى مقر المنظمة (WMO) عنصرا رئيسيا من عناصر إدارة المرافق للحفاظ على قيمة الأصول. وفي هذا السياق، يعد التخطيط الملائم والمعلومات الموثوقة عن الأصول أمرا ضروريا لدعم اتخاذ القرار وتقييم التكاليف وتحديد أولويات التدخلات بفعالية.

وتدير المنظمة أنشطة الصيانة الروتينية من خلال عقود خدمة، في حين قد تلزم صيانة استثنائية ليس فقط لمعالجة الأحداث غير المتوقعة فحسب، ولكن أيضا لتنفيذ تدخلات هيكلية تهدف إلى الحفاظ على قيمة المبنى في الأجل الطويل، والتي تتطلب تخطيطا سليما وتحديد الأولويات.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

وفي مراجعة الحسابات السابقة، قدمت توصية لتحديث وتعزيز الإطار الذي يحكم الصندوق الخاص للصيانة وغيره، بما في ذلك إدخال تحسينات في التخطيط الاستراتيجي، وتحديد أولويات التدخلات، ورصد الأعمال الاستثنائية.
واستجابة لذلك، اعتمدت المنظمة اختصاصات منقحة وأدخلت تدابير إجرائية ترمي إلى تعزيز إدارة أنشطة الصيانة. على وجه الخصوص، من المخطط نفقات الصيانة الاستثنائية ضمن الصندوق الخاص للمبنى، واعتبارا من عام 2026، ستقدم الإدارة إلى لجنة البناء قائمة منظمة بمشاريع التشييد والتحديث واستبدال المعدات للتحقق من صحتها.
غير أنه استنادا إلى أعمال المراجعة التي تم الاضطلاع بها، لايزال تنفيذ إطار شامل يضمن خارطة طريق استراتيجية واضحة ومراقبة منتظمة لأنشطة الصيانة الاستثنائية جاريا.
وعلى هذا الأساس، تقيم تنفيذ التوصية رقم 1/2024 على أنه جار.
في الميزانية العادية للمنظمة (WMO)، يخصص مبلغ لصيانة المباني. وتبلغ الآثار المالية لهذه الترتيبات لعام 2025 نفقات صافية قدرها 2.354 ألف فرنك سويسري.
ويتناول الفرع المتعلق بالنفقات بتفصيل إدارة النفقات المتصلة بالمباني ومعالجتها المحاسبية (بما في ذلك الصيانة والأمن والمرافق)، بما في ذلك تخصيص التكاليف وإعادة شحنها للمستأجرين، فضلا عن تعويض الإيرادات والنفقات ذات الصلة.
التبرعات محددة في الاختصاصات (ToR) كمصدر محتمل لتمويل الحساب الخاص؛ بيد أنه خلال السنة المالية 2025، أشارت الإدارة إلى أنه لم يتم استلام أو استخدام أي منها لهذا الغرض.

سجل الأصول - الدقة - إطار الرسملة والرقابة

يوفر سجل الأصول معلومات غير مالية مهمة تدعم اتخاذ القرارات الداخلية، بما في ذلك معلومات حول نوع الأصول وطبيعتها وحالتها المادية والتخطيط للاستبدال. يعد سجل الأصول الذي يتم صيانته جيدا أمرا ضروريا لضمان فهم موثوق به للآثار المالية لمحفظة الأصول، سواء من حيث المخزون (الوضع المالي) أو التدفقات (بيانات الأداء والتدفق النقدي).
وخلال المراجعة، استنادا إلى عينة من 88 بندا، تم تحديد عدة تناقضات في سجل الأصول.
أولا، تم تحديد أصول غير مملوكة للمنظمة (WMO) ولا تخضع لسيطرة المنظمة (WMO). ومعدات الصالة الرياضية الموجودة في المقر تنتمي خاصة إلى كيان مستقل عن المنظمة (رابطة الموظفين). ومع أن هذه الأصول ممولة جزئيا من خلال تبرع من المنظمة (WMO) وموجودة في مباني المنظمة (WMO)، فإنها لا ينبغي إدراجها في سجل الأصول الخاص بالمنظمة لأنها ليست مملوكة للمنظمة. بيد أن الإدارة أشارت إلى أن هذه الأصول غير مدرجة في البيانات المالية للمنظمة (WMO).
يتم تسجيل الأصول في سجلين منفصلين: "دفتر الأصول" للبنود المكتوبة بحروف كبيرة و"الدفتر غير القائم بالرسم" للبنود المصروفات.
واستنادا إلى التحليل الذي أجري، هناك عدم تناسق بين عتبة الرسملة المقررة، والتعليمات الدائمة، والبيانات المالية.
وتنص التعليمات الدائمة بشأن إدارة المرافق (الفصل 8.4.16) على عتبة رسملة قدرها 4.000 فرنك سويسري، بينما تحدد سياسة المحاسبة المالية والبيانات المالية وتخطيط الموارد في الكميات عتبة للرسملة بقيمة تتجاوز 5.000 فرنك سويسري.
وينبغي حل هذا التناقض بمواءمة الممارسات الداخلية مع الإطار التنظيمي المعمول به.
وفي بعض الحالات، سجلت الأصول غير الرسملة في السجل الرسملي، وعلى العكس من ذلك، سجلت الأصول الرسملية في السجل غير الرسملي.
وعلاوة على ذلك، تم تحديد عدد من الأصول المتبرع بها في سجل الأصول، ومسجلة في كل من السجلات الرسملة وغير الرسملة دون مبرر محاسبي واضح ومتسق، على الرغم من ارتباطها بأنواع مماثلة من الأصول.
ووفقا للإدارة، لا تطبق منهجية تقييم متسقة بسبب الصعوبات في تحديد القيمة العادلة، وهذه الموجودات غير معترف بها في البيانات المالية حسبما تسمح به معايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
وفي حين لا يبدو أن هذا له تأثير مالي مباشر، فإن عدم وجود معايير محددة للتقييم يقلل من شفافية معلومات الأصول واتساقها وموثوقيتها بشكل عام.
لا تزال عملية إدارة الأصول الرسملة وغير الرسملية يدوية. وفي هذا الصدد، ووفقا للإدارة، فإن قرار عدم أتمتة العملية مدفوع بالقيود التشغيلية.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

وتتطلب العملية على وجه الخصوص خطوات يدوية تشمل الترميز الشريطي للأصول قبل الاستخدام، والتحديثات اليدوية لبعض حقول البيانات، والاعتماد على إصدار الفاتورة قبل الرسملة. وشددت الإدارة أيضا على أن التأخير بين استلام الأصول والاعتراف بالفاتورة قد يزيد من خطر فقدان الأصول أو فقدانها أو تلفها إذا لم يتم تسجيلها على الفور.

وفي حين أن هذه الاعتبارات تفسر النهج اليدوي الحالي، فإنها تزيد من الاعتماد على الضوابط اليدوية وإدخال البيانات، مما يتطلب إطارا أقوى للمراقبة لضمان دقة معلومات الأصول واكتمالها وإمكانية تتبعها.

وعلاوة على ذلك، تشير أدلة مراجعة الحسابات إلى أصول تبلغ قيمتها حوالي 2 مليون فرنك سويسري صنفت في البداية في مشاريع البيانات المالية على أنها مصاريف بناء وأعيد تصنيفها بعد ذلك كأصول قيد الإنشاء. وقد تم تناول هذه المسألة بالتفصيل في الفقرة السابقة بشأن المشاركة بين القطاعين العام والخاص، والتي تشير إليها إلى النتائج ذات الصلة.

يبرز هذا الظرف نقاط الضعف في تحديد الأصول والاعتراف بها في الوقت المناسب، والتي لم يتم رسملتها في عام 2025 بسبب قيود إبلاغ البيانات ولا يبدو أنها متسقة تماما مع الأساس المنطقي الذي قدمته الإدارة فيما يتعلق بمدى ملاءمة الحفاظ على العملية اليدوية.

وفي هذا الصدد، ينبغي النظر أيضا في كفالة الاحتفاظ بالوثائق الداعمة للأصول الرسملية بشكل مناسب وبقائها متوافرة بمرور الوقت، امتثالا لملاحظة الخدمة 12/2025 بشأن سياسة المنظمة (WMO) لإدارة السجلات وجدول الاستبقاء، بما في ذلك ضرورة التحقق من أن فترات الاحتفاظ المعمول بها بالنسبة للسجلات الداعمة (مثل العقود والوثائق المتعلقة بالمشروع) قد تم تحديدها والامتثال لها على النحو الواجب.

وهذا مهم بشكل خاص في ضوء الأهمية القانونية والمالية لهذه السجلات، بما في ذلك استخدامها المحتمل في سياق المطالبات أو النزاعات أو غيرها من الأحداث التي تؤثر على الأصول ذات الصلة، على النحو المبين في متطلبات مذكرة الخدمة المتعلقة بالاحتفاظ والتمديد في حالة التقاضي أو مراجعة الحسابات.

وفيما يتعلق بالتحقق المادي، تم تحديد مشكلات، لا سيما فيما يتعلق بالأصول في المكاتب الإقليمية: فهناك عدد كبير من الأصول إما لم يحمل رمز التعريف المطلوب أو لم يتسن تحديد مكانها فعليا في أماكن العمل المعينة. وتعوق هذه الظروف إمكانية تتبع الأصول وتشير إلى نقاط الضعف في ضوابط إدارة الأصول على الصعيد الإقليمي.

وبالإضافة إلى ذلك، يبرز عدم وجود منسقين معينين بوضوح لإدارة الأصول في المكاتب الإقليمية أوجه القصور في الرقابة ويضعف بيئة الرقابة العامة.

وفي ضوء ما تقدم، لا تزال التوصية 2/2024 قيد التنفيذ، إذ تلزم مواصلة التنفيذ لتبسيط وتعزيز التدابير المعمول بها لمعالجة المشكلات المحددة.

التوصية 3

بالإضافة إلى التوصيات الواردة بالفعل فيما يتعلق بدقة سجل الأصول، وكمواصفات إضافية ومكملة له، حتى فيما يتعلق بتلك المتعلقة بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص، نوصي بأن تقوم الإدارة بما يلي:

أ) حذف أصول غير مملوكة للمنظمة (WMO) من سجل الأصول، بما يكفل الاتساق بين الملكية والاعتراف المحاسبي؛

ب) ضمان أن جميع البنود المسجلة في سجل الأصول مدعومة بوثائق كافية تثبت بوضوح طبيعة وقيمة التكاليف المسجلة، مع الاحتفاظ بالوثائق الداعمة بالشكل المناسب وإتاحتها بمرور الوقت بما يتوافق مع مذكرة الخدمة 12/2025 بشأن سياسة إدارة السجلات في المنظمة (WMO) وجدول الاحتفاظ بها؛

ج) تعزيز ضوابط إدارة الأصول في المكاتب الإقليمية عن طريق تحديد أدوار ومسؤوليات وآليات مساءلة واضحة، بما في ذلك تعيين مسؤولي التنسيق المسؤولين عن الإشراف على الأصول؛

د) ضمان التطبيق المتسق والموحد لعتبات الرسملة في جميع أنحاء المنظمة، ومواءمة الممارسات التشغيلية مع القيم المحددة في التعليمات الثابتة؛

ه) تحديد معايير التقييم للأصول الممنوح بها وتطبيقها باستمرار؛

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

و) بالنظر إلى الاعتماد على العمليات اليدوية والتصنيف الخاطئ الذي تم تحديده في عام 2025 (انظر المشاركة بين القطاعين العام والخاص - نتائج الأصول قيد الإنشاء)، إعادة تقييم ما إذا كان الاعتماد المستمر على العمليات اليدوية يظل مناسبا مقارنة بالحلول الآلية، وتحديد التدابير والأدوات المناسبة، لا سيما لتعزيز إطار الرقابة العام على إدارة الأصول الرسملية وغير الرسملة، بما يكفل ما يلي:

- الاحتفاظ بإجراءات مراجعة واضحة للاعتراف بالأصول وتصنيفها وأي عمليات إعادة تصنيف لاحقة (بما في ذلك الأصول قيد الإنجاز
- إنشاء تدفقات معلومات فعالة وفي الوقت المناسب بين إدارتي المباني والمالية لدعم التحديد الدقيق للأصول والاعتراف بها؛
- تتم عمليات تسوية دورية بين السجلات لضمان دقة معلومات الأصول واكتمالها وإمكانية تتبعها بمرور الوقت.

تعليقات الأمين العام:

وتقبل الإدارة التوصية وستتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ المخاطر المحددة والتخفيف منها.

إسناد معدات تكنولوجيا المعلومات

وقد أوصينا في تقرير عام 2024 أيضا بأن يبين سجل الأصول بوضوح، لتحسين دقته، الوضع الحقيقي لأصول تكنولوجيا المعلومات. في الواقع، تتميز هذه بتقادم سريع جدا مقارنة بفئات الأصول الأخرى ومن المهم تحديث حالة قابلية الاستخدام في السجل.

وقد ركزنا في التقرير السابق أيضا على نقطة ضعف في تخصيص موارد تكنولوجيا المعلومات للموظفين. ومع ذلك، استنادا إلى نتائج عمليات الفحص المادية التي أجريناها المذكور سابقا في هذه الفقرة، يبدو أن معظم المسائل قد تم حلها الآن. وقد مكن إدخال أجهزة كمبيوتر محمولة جديدة الخدمات المالية للخدمات المالية من تعيين كل جهاز مؤقتا لجهة تنسيق تكنولوجيا المعلومات، التي تربطه بعد ذلك بالمستخدم وقت استبدال المعدات القديمة.

وفي حين يبدو أن الضوابط الرئيسية قد تعززت بالنسبة لغالبية الأصول، لا تزال هناك بعض الثغرات المتبقية في إدارة الأصول التي ريثت التصرف فيها.

لا تزال عملية التخلص من المعدات القديمة جارية، ولا تزال معظم أجهزة الكمبيوتر المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المكتبية مخزنة في غرف تخزين آمنة. غير أن بعض أصول تكنولوجيا المعلومات التي يفترض أن تكون مخصصة للتصرف فيها لم تعثر في المواقع المشار إليها في سجل الأصول، ولا يبدو أنها مؤمنة على نحو كاف؛ علاوة على ذلك، لم يظهروا بعد في قائمة التخلص الرسمية.

تم العثور على بعض أجهزة الكمبيوتر المكتبية القديمة وأجهزة الكمبيوتر المحمولة الأخرى في الممر خارج الغرف المخصصة، ووضعت في صناديق خشبية يسهل على أي شخص الوصول إليها. ومع أن هذا الوضع لا يمثل خطرا ماليا على المنظمة، فإن عدم الدقة في إجراءات التخلص من الحواسيب قد تسفر عن مخاطر جانبية، من قبيل تسرب البيانات المحتمل، لأن البيانات المخزونة على الحواسيب لا تحذف إلا وقت التخلص منها.

ومن ثم، يرمي الاقتراح التالي إلى تحسين إدارة مرحلة التخلص، لا سيما في ضوء الطبيعة المحددة لأصول تكنولوجيا المعلومات والاعتبارات ذات الصلة المتعلقة بحماية **البيانات.**

الاقتراح رقم 1

نقترح أن الإدارة:

أ) تعزيز إدارة أصول تكنولوجيا المعلومات التي تنتظر التخلص منها، وضمان تتبع مواقعها بشكل صحيح وتخزينها بشكل آمن، والحيلولة دون الوصول غير المصرح بها؛

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ب) ضمان استكمال إجراءات التصرف وتوثيقها بشكل صحيح، بما في ذلك التحقق في الوقت المناسب من قوائم التخلص والحذف المناسب للأصول من سجل الأصول، مع مراعاة اعتبارات حماية البيانات أيضا.

تعليقات الأمين العام:

وتقبل الإدارة هذا الاقتراح، وقد نفذت تدابير كافية للمراقبة على أصول تكنولوجيا المعلومات، كما هو مذكور في تقرير المراجعة. نحن نقر بالثغرات الطفيفة التي تم تحديدها فيما يتعلق بالأصول القديمة المخصصة للتخلص، وكما هو مقترح، سننفذ تدابير إضافية لضمان التعامل السليم مع تلك الأصول وتتبعها والتخلص منها.

الأصول غير الملموسة

وبلغت الأصول غير الملموسة في عام 2025 5 آلاف وقدم سويسري، بانخفاض قدره 49 ألف فرنك سويسري مقارنة بمبلغ عام 2024، وهو ما يعادل تماما الاستهلاك في فئة "البرمجيات المطورة داخليا". ولم تسجل أي إضافات في عام 2025. وتوضح التفاصيل في الملاحظة 3.7.

الخصوم

وبلغ إجمالي الخصوم في عام 2025 260.055 ألف فرنك سويسري، مما يشير إلى انخفاض قدره 40.979 ألف فرنك سويسري مقارنة بعام 2024 (301.034 ألف فرنك سويسري).
وتتألف هذه الأشكال مما يلي:

الخصوم المتداولة التي بلغت 88 88 882 فرنك سويسري، بنسبة 34.2٪ من إجمالي الخصوم (بلغ مجموعها في عام 2024 97.975 فرنك سويسري وبلغت 32.6٪ من إجمالي الخصوم)؛

الخصوم غير المتداولة التي بلغت 171.173 ألف فرنك سويسري (في عام 2024، 203.059 ألف فرنك سويسري) تمثل 65.8٪ من إجمالي الخصوم. وتتألف هذه الالتزامات أساسا من الالتزامات الاكتوارية المتعلقة باستحقاقات الموظفين (124.114 ألف فرنك سويسري) التي تمثل 47.7٪ من إجمالي الخصوم؛ وفي عام 2024، بلغ المبلغ 145.108 فرنك سويسري وهو ما يمثل 48.2٪ من إجمالي الخصوم.

المطلوبات المتداولة

وانخفض إجمالي الخصوم المتداولة في عام 2025 بمقدار 9.093 فرنك سويسري (9.3 في المائة) مقارنة بعام 2024. وتتألف من:
أ) "المستحقات المالية والمستحقات"، التي بلغ مجموعها 5.246 ألف فرنك سويسري في عام 2025، بزيادة قدرها 2.180 ألف فرنك سويسري (71.1 في المائة) عن عام 2024؛

ب) "استحقاقات الموظفين" التي تبلغ قيمتها 8677 ألف فرنك سويسري؛ فقد زادت بمقدار 1.193 ألف فرنك سويسري (15.9٪) مقارنة بعام 2024، عندما بلغت 7.484 ألف فرنك سويسري (انظر الفقرة المخصصة أدناه للاطلاع على مزيد من الاعتبارات)؛

ج) بلغت "الاشتراكات المؤداة مقدما" 9.776 ألف فرنك سويسري في عام 2025، بزيادة قدرها 1.924 ألف فرنك سويسري (24.5 في المائة) مقارنة بعام 2024؛
د) بلغت "الإيرادات غير المكتسبة من معاملات الصرف" 26 كيلو فرنك سويسري في عام 2024 وانخفضت إلى صفر في عام 2025؛

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ه) "الإيرادات المؤجلة" التي بلغت 32.884 ألف فرنك سويسري، أي بانخفاض قدره 9.681 ألف فرنك سويسري (-22.7٪) مقارنة ب 42.565 ألف فرنك سويسري في عام 2024؛
(و) "القروض" التي بلغت 1.442 ألف فرنك سويسري في عام 2025 (نفس المبلغ المسجل في عام 2024)؛
ز) "الاعتمادات" المسجلة بقيمة 539 ألف فرنك سويسري في عام 2025، متناقصة مقارنة بعام 2024 عندما بلغت 2.205 ألف فرنك سويسري؛
ح) "الأموال المحتفظ بها في الصناديق الاستئمانية"، بواقع 30.318 ألف فرنك سويسري في عام 2025؛ وانخفضت هذه الوحدات بمقدار 3.017 ألف فرنك سويسري (-9.1 في المائة) مقارنة بعام 2024.

الالتزامات غير المتداولة

ويرتبط إجمالي الالتزامات غير المتداولة بما يلي:
أ) "استحقاقات الموظفين"، التي أظهرت بلغا قدره 124.114 ألف فرنك سويسري، أي بانخفاض قدره 20.994 ألف فرنك سويسري (-14.5٪) مقارنة بعام 2024 (145.108 ألف فرنك سويسري) (انظر الفقرات المخصصة أدناه لمزيد من الاعتبارات)؛
ب) "الإيرادات المؤجلة" البالغة 22.704 ألف فرنك سويسري (-10.062 ألف فرنك سويسري، -30.7٪)؛ وبلغت هذه الوحدات 32 766 فرنك سويسري في عام 2024؛ وهي تمثل 8.7٪ من إجمالي الخصوم؛
ج) بلغت "القروض" 24.355 ألف فرنك سويسري في عام 2025 بانخفاض طفيف جدا (-3.4٪) بنسبة 850 ألف فرنك سويسري مقارنة ب 25.185 ألف فرنك سويسري في عام 2024.

مزايا الموظفين

يتم الإفصاح عن استحقاقات الموظفين في البيانات المالية تحت عنوان "الالتزامات المتداولة" بمبلغ 8.677 ألف فرنك سويسري وفي إطار "الالتزامات غير المتداولة" بمبلغ 124.114 ألف فرنك سويسري، كما هو موجز في الجدول أدناه.
وارتفعت خصوم استحقاقات الموظفين الحالية من 7.484 فرنك سويسري في عام 2024 إلى 8.677 فرنك سويسري في عام 2025، في حين انخفضت التزامات استحقاقات الموظفين غير المتداولة من 145.108 فرنك سويسري في عام 2024 إلى 124.114 فرنك سويسري في عام 2025. وتشرح الإدارة التطور العام لهذه الالتزامات والإفصاح عنها في الملاحظة 3.9، بينما يرد الأساس المحاسبي لقياسها في الملاحظة 2 في إطار السياسات المحاسبية الهامة (الفقرات 54-51)؛
وكما هو مبين في البيانات المالية، تتعلق هذه الالتزامات أساسا بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI)، ومنحة الإعادة إلى الوطن، والإجازة السنوية المستحقة المقدمة للموظفين وفقا للنظام الأساسي لموظفي المنظمة (WMO) ولائحة الموظفين.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

الخصوم	السنة (KCHF)		التباين	
	2025	2024	kCHF	%
الحاليه	8.677	7.484	1.193	%15.9
غير حالي	124.114	145.108	20.994-	%14.5-
مجموع	**132.791**	**152.592**	**19.801 -**	**%13.0-**
تكوين				
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	122.172	142.454	20.282-	%14.2-
التزامات الإعادة إلى الوطن	5.773	5.496	277	%5
الإجازة السنوية المتراكمة	4.846	4.642	204	%4.4
مجموع	**132.791**	**152.592**	**19.801-**	**%13-**

يوضح الجدول أعلاه تطور التزامات استحقاقات الموظفين مقارنة بالعام السابق. وفي إطار الالتزامات غير المتداولة، زادت التزامات الإعادة إلى الوطن والإجازات السنوية المتراكمة، بينما انخفضت التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

وتعزى الزيادة في الإجازات السنوية المتراكمة، البالغة 0.2 مليون فرنك سويسري، بشكل أساسي إلى الموظفين المتأثرين بإعادة التنظيم لعام 2025. كما هو مبين في الفقرة 115 من الملاحظة 3.9، صنفت أرصدة الإجازات السنوية المتراكمة المتعلقة بالموظفين الذين أنهيت خدمتهم على أنها قصيرة الأجل، بغض النظر عن تصنيفهم الأصلي.

ويعزى الانخفاض في الالتزام باستحقاقات الموظفين بشكل رئيسي إلى انخفاض الالتزام بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، مما يعكس مكاسب اكتوارية صافية قدرها 20.8 مليون فرنك سويسري. وتعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى التغيرات في الافتراضات المالية، ولا سيما الزيادة في سعر الخصم على المدى الطويل (18.7 مليون فرنك سويسري)، وكذلك الافتراضات الديموغرافية المحدثة (2.1 مليون فرنك سويسري).

ويرد العنوان الفرعي للإعادة إلى الوطن المشار إليه باسم منحة الإعادة إلى الوطن لتغطية نفقات سفر الموظف والمعالين المستحقين وشحن أمتعتهم الشخصية. وتتحمل المنظمة هذه التكلفة بالكامل وهي تدفع المبالغ المستحقة لإعادة الأشخاص المستحقين إلى أوطانهم وسفرهم ونفقات انتقال أماكنهم.

العنوان الفرعي للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) المشار إليه في خطة التأمين التي تتيح للموظفين المتقاعدين المؤهلين وأفراد أسرهم المؤهلين المشاركة في جمعية التأمين المتبادل لموظفي الأمم المتحدة (UNSMIS)، مع جزء من القسط الشهري الذي تدفعه المنظمة (WMO) وجزء من الموظف، بما في ذلك أفراد الأسرة.

وتحدد التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) على أساس التقييمات الاكتوارية التي يجريها اكتواري مستقل (AON)، وفقا للافتراضات التي كشفت عنها الإدارة في الملاحظة 3.9.

وتستخدم هذه الافتراضات لتحديد قيمة التزامات المنظمة (WMO) بعد الوظيفة وغير ذلك من التزامات الموظفين المتعلقة بانتهاء الخدمة في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025، ويرد هذا الأمر في الفقرات 116 إلى 131 من الملاحظة 3.9. وهي تشمل الافتراضات المالية والديموغرافية.

وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 39، تجري تحليلات الحساسية على أساس افتراضات رئيسية، لا سيما معدل الخصم ومعدل اتجاه التكاليف الطبية، كما كشفت عنها الإدارة.

كما لوحظ أعلاه، فإن التباين في التزامات استحقاقات الموظفين مدفوع في المقام الأول بالتغيرات في الافتراضات الاكتوارية.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

كما يتضح من الفقرات 130-127 من الملاحظة 3.9، فإن تقييم التزامات استحقاقات الموظفين حساس للغاية للتغيرات في معدل الخصم. وسيؤدي نقصان بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى زيادة قدرها حوالي 20.4 في المائة في الالتزام بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI)، في حين أن زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة ستخفضها بنسبة 15.6 في المائة تقريبا.
ويتسق ذلك مع التطورات المرصودة في عام 2025، حيث يعكس الانخفاض في التزامات استحقاقات الموظفين تأثير التغييرات في الافتراضات الاكتوارية.
أجرى اكتواريون معينهم مراجع الحسابات الخارجي استعراضا اكتواريا مستقلا استنادا إلى نفس البيانات والمنهجية التي تستخدمها الإدارة.
وتشير نتائج هذا الاستعراض إلى وجود تباين محدود مقارنة بالتقييم الذي أعده الخبير الاكتواري (AON) في المنظمة (WMO)، مع وجود فرق عام يبلغ حوالي 1.4 في المائة، وهو ما يعتبر مقبولا.
وفي هذا السياق، تمثل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة التزامات طويلة الأجل يكون تقييمها متأصلا حساسا للتطورات الديموغرافية والافتراضات المالية، كما يتضح من البيانات المالية.
وكما أوضحت من قبل في التقارير السابقة، تظل المراقبة المستمرة لتطور هذه الالتزامات والافتراضات الاكتوارية الأساسية أمرا أساسيا.

صافي الأصول

ويشمل صافي الأصول العجز المتراكم واحتياطيات المنظمة في نهاية السنة.
وبلغ صافي الأصول في عام 2025 رصيدا سلبيا قدره 32.381 ألف فرنك سويسري، جانبا من 54.758 ألف فرنك سويسري في عام 2024، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض في الالتزامات غير المتداولة، ولا سيما الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين (انظر الفقرة 7).
يتم شرح التحركات في صافي الأصول في البيانات المالية والملاحظات ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص:

أ) البيان الثاني "بيان الأداء المالي"، الذي يبلغ عن فائض لفترة 980 ألف فرنك سويسري؛
ب) البيان الثالث "بيان التغيرات في صافي الأصول"، الذي يعرض الحركات بالتفصيل؛
ج) الملاحظة 3.17 التي توفر مزيدا من المعلومات عن تكوين احتياطيات استحقاقات الموظفين.

ويقدم الملاحظة 4 للبيانات المالية تحليل المنظمة للمخاطر وفي هذا السياق، وبالنظر إلى البيئة الخارجية الآخذة في التطور، أولي اهتمام خاص لمراجعة الحسابات بمخاطر السيولة.

مخاطر السيولة

وتشير البيانات المالية (الملاحظة 4 - تحليل المخاطر) إلى أن الرصيد النقدي وما يعادلها في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025 كان 130.4 مليون فرنك سويسري (137.5 مليون فرنك سويسري في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2024)، متجاوزا الخصوم الحالية البالغة 88.9 مليون فرنك سويسري (98.0 مليون فرنك سويسري في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2024).
وعلى هذا الأساس، وكذلك من خلال تحليلات داخلية إضافية، تعتبر إدارة المنظمة (WMO) توافر سيولة كافية للوفاء بالالتزامات عند استحقاقها.
كما تم الكشف عنه في الفقرات 173-177، نفذت المنظمة (WMO) في عام 2025 مجموعة من التدابير لحماية السيولة، بما في ذلك إجراءات احتواء التكاليف التي تؤثر على أنشطة الميزانية العادية، والتخفيضات الهيكلية في التكاليف عقب إعادة تنظيم الأمانة، وإنشاء فرقة عمل بقيادة أعضاء لتحديد الأنشطة التي يمكن إرجائها أو تقليصها أو تنفيذها على مراحل.
وبالإضافة إلى ذلك، توجد آليات لدعم القدرة على تحمل السيولة، بما في ذلك إمكانية السحب من صندوق رأس المال العامل في حالة التأخر في الاشتراكات المقررة، والقيود على عدم الاضطلاع بالأنشطة الممولة بالتبرعات إلا عند استلام الأموال.
ووفقا للبيانات المالية، فإن هذه التدابير "كافية لضمان وجود نقد كاف للوفاء بالالتزامات التعاقدية".
يظهر تحليل الإنفاق (الملاحظة 6) انخفاضا في إجمالي النفقات بمقدار 8 ملايين فرنك سويسري تقريبا بين عامي 2024 و2025، مما يوفر دليلا أوليا على تدابير احتواء التكاليف.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

الاعتبارات التطلعية وتقييم التدقيق

وفي الوقت نفسه، يحدد التخطيط للسيناريوهات المالية لعام 2026 تدابير إضافية، منها التوظيف وإدارة الوظائف الشاغرة وتخفيضات في النفقات غير المتعلقة بالموظفين. ويتعلق جزء من الوفورات المتوقعة بالتدابير التطلعية المرتبطة بعملية إعادة الهيكلة الجارية، والتي لا يمكن بعد قياس أثرها المالي بشكل كامل. وتشير بعض عناصر الخطة أيضا إلى أنه قد يلزم إجراء مزيد من التخفيضات لضمان استدامة وضع السيولة.

ومن منظور استشرافي، قد يتأثر الوضع المالي بالآثار المحتملة الناشئة عن غير المنفقة من الاشتراكات المقررة، والتي يمكن أن تفضي، كما هو مبين في الفقرة 35، إلى الاعتراف بالالتزام في حالة عدم موافقة المؤتمر في دورته العشرين على تعليق اللائحة المالية ذات الصلة.

تستند توقعات السيولة إلى التدفقات المتوقعة المستمدة من أنماط التحصيل التاريخية. ومع ذلك، في سياق عالمي متطور، لا تزال إمكانية التنبؤ بسلوك سداد الدول الأعضاء غير مؤكدة. وبينما أشارت الإدارة إلى أنه تم أخذ الاتجاهات الأخيرة في الاعتبار، تظل موثوقية هذه الإسقاطات معرضة لعوامل خارجية خارجة عن سيطرة المنظمة.

وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى إطار التخطيط الحالي، بما في ذلك نهج عام 2026 وافتراضات المخصصات، يعتمد الوضع المالي المتوقع على التنفيذ الفعال لتدابير احتواء التكاليف. وتشير سيناريوهات التخطيط الداخلي إلى أن "تخفيضات في التكاليف" الإضافية لا تزال ضرورية للحفاظ على مستويات السيولة الحالية.

وفي هذا السياق، يجب أن يضمن أي تنبؤ بالسيولة أن تكون الافتراضات التي يقوم عليها كل من التدفقات الداخلة المتوقعة ومقاييس الإنفاق مدعومة بوثائق مناسبة ويمكن تتبعها بوضوح.

وفي هذا المجال، تصبح فعالية إدارة النفقات بالغة الأهمية.

وقد حددت المراجعة الاعتماد المتكرر على الاستثناءات ونقاط الضعف في عمليات الرقابة والحوكمة، بما في ذلك عمليات الشراء والسفر، مما قد يؤثر على فعالية التكاليف ويضعف، بمرور الوقت، الجهود الرامية إلى الحد من النفقات.

وعلاوة على ذلك، يشمل الإطار المالي للمنظمة إيرادات من المصدر الخاص، مثل إيرادات الإيجار والخدمات، التي يمكن أن تسهم في التخفيف من ضغوط السيولة. غير أن الخطط والإسقاطات التي تقدمها الإدارة ترمي في الغالب إلى خفض التكاليف، مع تركيز البعض على محاولة تحديد المساهمات الطوعية الإضافية غير المخصصة التي يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات البرنامجية للمنظمة في تنفيذ خطتها الاستراتيجية والتشغيلية.

وفي هذا الصدد، سيكون من المناسب النظر أيضا في الدور المحتمل للإيرادات من المصدر الخاص، علاوة على الاشتراكات المقررة، في دعم مسار تدريجي نحو تحقيق اكتفاء ذاتي أكبر من الناحية المالية. وهذا يشمل أيضا مراعاة الآثار غير المباشرة لتحسينها على تخصيص الموارد بوجه عام والاستدامة المالية للمنظمة.

وفي هذا السياق الأوسع نطاقا، تكتسي موثوقية ووضوح واكتمال المعلومات المقدمة في البيانات المالية، عند تصوير الوضع المالي والوضع المالي للمنظمة وتدفقاتها النقدية، فضلا عن كونها الأداة الرئيسية للمساءلة أمام أصحاب المصلحة، أهمية خاصة تماشيا مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 1.

ويتطلب هذا على وجه الخصوص تحديد الافتراضات والمنهجيات والبارامترات الرئيسية التي تقوم عليها إسقاطات السيولة بوضوح وتطبيقها باستمرار ودعمها بالوثائق المناسبة.

وفي ضوء ما سبق، يعتبر من المناسب زيادة تعزيز تقييم مخاطر السيولة والإفصاح المرتبط بها للإبلاغ عن البيانات المالية في المستقبل.

التوصية 4

نوصي بأن تنظر الإدارة في مواصلة تعزيز تقييم مخاطر السيولة والإفصاحات ذات الصلة في تقارير البيانات المالية المستقبلية على النحو التالي:

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

أ) توضيح التمييز بين تدابير احتواء التكاليف المنفذة بالفعل وتلك ذات الطابع الاستشرافي، فضلا عن أثر كل منها على السيولة والتدفقات النقدية المتوقعة، بما في ذلك الافتراضات والمنهجيات والبارامترات الرئيسية المحددة بوضوح والتحقق منها والمستخدمة لاشتقاق الإسقاطات؛

ب) مواصلة توضيح الصلة بين التخفيضات المتوقعة في التكاليف وآثارها التشغيلية، بما في ذلك الآثار المترتبة على الأنشطة المخطط لها وإنجاز البرامج في إطار عملية برنامج الرصد الجوي للأداء وعمل فرقة العمل ذات الصلة، مع ضمان توثيق تلك التخفيضات بشكل سليم؛

ج) تعزيز وضوح واكتمال الإفصاحات في البيانات المالية المستقبلية، تماشيا مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 1، من أجل ضمان أن يكون أساس تقييم السيولة، بما في ذلك الافتراضات الرئيسية وأوجه عدم التيقن المرتبطة بها، فضلا عن التأثير المحتمل للتطورات المستقبلية، شفافا ومفهوما للمستخدمين؛

د) تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات بشأن إدارة المشتريات والسفر والاستثناءات لضمان كفاءة تلك العمليات وفعاليتها من حيث التكلفة؛

(ه) النظر في تضمين التدابير الرامية إلى ضمان السيولة المسائل المتعلقة بتعزيز إيرادات الكيان من المصدر الخاص.

تعليقات الأمين العام:

وتقبل الإدارة التوصية مشيرة إلى ما يلي:

التحليل الحالي الذي تجريه الإدارة لمعالجة الشواغل الراهنة المتعلقة بالسيولة ينظر في التخفيضات الهيكلية في التكاليف وتدابير احتواء التكاليف السارية بالفعل وتدابير احتواء التكاليف المزمعة في المستقبل، بما في ذلك التوقيت، ويميز بينها.

تدار الخطة التشغيلية السنوية للربط بين خفض التكاليف والتأثير هذه الربط من خلال الخطة التشغيلية السنوية، وهو عنصر رئيسي في عمل فرقة العمل التابعة للمجلس التنفيذي؛

• *توفر التقارير الإضافية التي تقدم إلى الأعضاء من خلال عمل فرقة العمل والتقارير المالية الفصلية ووثائق المجلس التنفيذي، مزيدا من التفاصيل للأعضاء فيما يتعلق بالتدابير المتخذة.*

بيان الأداء المالي

يبين هذا البيان إيرادات المنظمة ونفقاتها المصنفة والمكشف عنها والمقدمة على أساس متسق لشرح صافي العجز أو الفائض في السنة. والنتيجة بالنسبة لتلك الفترة هي فائض قدره 980 كيلو فرنك سويسري.

الايرادات

بلغ إجمالي الإيرادات 104.456 فرنك سويسري، بانخفاض قدره 4.344 فرنك سويسري (-4٪) مقارنة بعام 2024 (108.800 ألف فرنك سويسري). وتتكون هذه المجموعة من:

"الاشتراكات المقررة (غير البورصة)" التي بلغ مجموعها 69 663 ألف فرنك سويسري في عام 2025، دون تغيير من مبلغ 69 663 ألف فرنك سويسري في عام 2024، وهو ما يمثل 66.7 في المائة من إجمالي الإيرادات في عام 2025.

وبلغت نسبة "المساهمات الطوعية (غير التبادلية)" البالغة 31.015 ألف فرنك سويسري في عام 2025، 29.7٪ من إجمالي الإيرادات، بزيادة قدرها 5٪ مقارنة بعام 2024 (29.512 ألف فرنك سويسري).

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

"الإيرادات من الخدمات"، التي بلغ مجموعها 502 *فرنك سويسري في عام* 2025*، بزيادة قدرها* 100.8*٪ مقارنة بعام* 2024 *(*250 *ألف فرنك سويسري)، مدفوعة بإتمام عقد مهم قائم على الخدمات في بداية عام* 2024.

وقد عكست "الإيرادات الأخرى"، التي بلغ مجموعها 1.406 *آلاف فرنك سويسري في عام* 2025*، انخفاضا بنسبة* 81.3*٪ مقارنة بعام* 2024*، عندما أسفرت عن* 7.505 *ألف فرنك سويسري. ويعزى الانخفاض العام في المقام الأول إلى فروق أسعار صرف العملات وخسائر العملات الأجنبية المحققة وغير المحققة، فيما يتعلق بانخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الفرنك السويسري، مقارنة بعام* 2024.

المساهمات العينية (الخدمات) (غير الصرافة) التي يبلغ مجموعها نفس المبلغ المسجل في عام 2024 *(*1.870 *ألف فرنك سويسري)، وهو ما يمثل* 1.8 *في المائة من إجمالي الإيرادات؛*

إيرادات المساهمات الطوعية

والتبرعات هي المصدر الثاني للإيرادات بالنسبة للمنظمة (WMO)، ولذا فهي تستحق اهتمام الإدارة الإدارية.

وعلى النحو المبين في الملاحظة 5 (الفقرات 185-184)، زادت المساهمات الطوعية في عام 2025 بمقدار 1.5 مليون فرنك سويسري في عام 2025، ويعزى ذلك أساسا إلى زيادة الطلب على أنشطة التعاون الفني والتنمية التي تضطلع بها المنظمة (WMO).

وكما سبق ذكر ذلك، اعتمدت المنظمة (WMO) المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 47 بدءا من عام 2025. وكما هو مبين في الملاحظة 2 (السياسات المحاسبية)، تعتبر المنظمة (WMO) أن معظم ترتيبات المساهمات الطوعية غير ملزمة بطبيعتها، مع الاعتراف بالإيرادات عموما عند استلام الموارد. وحيثما تشمل الترتيبات التزامات قابلة للتنفيذ، تؤجل الإيرادات إلى حين الوفاء بهذه الالتزامات. وفي نهاية السنة، تستعرض الأموال غير المنفقة، ويعاد تصنيف المبالغ المقابلة في حالة عدم الوفاء بالالتزامات، على أنها إيرادات مؤجلة.

وخلال المراجعة السابقة، تم التعرف على أوجه عدم اتساق في إدارة المساهمات الطوعية، مما أدى إلى إصدار التوصية 3/2024.

ومع التسليم بالإجراءات المتخذة من جانب الإدارة في عام 2025، لا يمكن اعتبار التوصية 3/2024 منفذة بالكامل في هذه المرحلة وينبغي تقييمها على أنها "قيد التقدم".

واستنادا إلى أعمال المراجعة التي أجريت خلال الفترة المالية 2025، لايزال هناك بعض أوجه التناقض ونقاط الضعف الرقابية في إجراءات إدارة المساهمات الطوعية.

وتتعلق هذه ببعض الاختلافات بين الوثائق التعاقدية والبيانات الرئيسية لتخطيط موارد المؤسسات (ERP) / PMIS الرئيسية، وتسوية الإيرادات المعترف بها للعام التي لا يمكن تتبعها بسهولة، وPSC والرصيد غير المنفق، والتي، بناء على العينات التي تمت مراجعتها والمعلومات والوثائق التي تم تحليلها، لم تؤدي إلى تناقضات جوهرية تؤثر على البيانات المالية أو الاعتراف بالإيرادات.

وفي حين أن هذه المسائل لا يبدو أنها متفشية بين جميع السكان، فإنها لا تزال قائمة في الحالات التي أخذت منها عينات وفي بعض الحالات، تتطلب توضيحا أو تصحيحا أثناء المراجعة.

وبالإضافة إلى ذلك، حددت ثغرات أخرى في كل من التوثيق والحوكمة.

وبالنسبة لثلاثة مشاريع (من كل 9 منها عينات)، لم تقدم سوى اختصاصات إنشاء الصناديق الاستئمانية، في حالة عدم وجود اتفاقات للاشتراكات.

وفي هذا الصدد، ينبغي توضيح أن الاتفاق مع الجهة المانحة لا يعود فقط بأغراض المحاسبة. ومن منظور الإدارة والحوكمة، يظل وجود اتفاق رسمي أمرا أساسيا لضمان تنفيذ المساهمات الطوعية وفقا للأحكام والأحكام المتفق عليها. وتوفر هذه الاتفاقات الإطار اللازم للمساءلة والرصد والاستخدام السليم للأموال.

وفي هذا السياق، يؤكد اعتماد المنظمة (WMO) لنموذج قياسي وفقا لتوصية سابقة لمراجع الحسابات الخارجي الأهمية التي تعزى إلى الاتفاقات الرسمية في إدارة المساهمات الطوعية.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق ببعض المشاريع التي أخذت منها عينات، لم تكن التقارير المرحلية أو النهائية متاحة في ملف المراجعة وقت الاستعراض، كما لم تقدم أدلة داعمة لتفسير غيابها، مما حد من القدرة على تقييم ما إذا كانت الأموال قد استخدمت بما يتماشى مع الأغراض المقصودة.

وتشير هذه العناصر مجتمعة إلى أنه لاتزال هناك حاجة إلى مزيد من التحسينات لضمان الاتساق الكامل والشفافية وإمكانية التتبع في إدارة المساهمات الطوعية ودعم التقييم بأن التوصية 3/2024 لاتزال قيد التنفيذ.

ومن خلال تحليل الأحداث المتعلقة بالمشاريع المأخوذة من العينات، ظهرت مسألة جديدة تتعلق بحوكمة عمليات إنشاء الصناديق الاستئمانية واعتمادها.

وبالنسبة لمشروع "المبادرة المعنية بنظم الإنذار المبكر (CREWS) - توسيع نطاق الإنذار المبكر الشامل والعمل في منطقة المحيط الهادئ (SIEWAP)"، وجه كل من طلب الموافقة والموافقة المقابلة إلى المراقب المالي ومنحه، بدلا من السلطة المختصة المعينة بموجب الفصل 16.

في هذه النقطة، أوضحت الإدارة أن المثيل الذي تم تحديده - حيث تم توجيه مذكرة إنشاء الجائزة إلى المراقب المالي واعتماده - كان بسبب مشكلة في القالب الأصلي، والتي أدرجت مؤقتا المراقب المالي كسلطة الموافقة. وأشارت الإدارة أيضا إلى أنه تم تنقيح النموذج منذ ذلك الحين ليعكس المستوى المناسب من الموافقة، وأنه تم رصد حالات إضافية تم تحديدها وإلغاء سير العمل ذات الصلة فيما بعد. وأعلنت الإدارة أنه لم يبلغ عن أي حالات أخرى.

وفي حين تجد الإشارة إلى هذه الإجراءات التصحيحية، فإنها تسلط الضوء على الحاجة إلى مواصلة تعزيز حوكمة القوالب وسير عمل الموافقة لضمان المواءمة الكاملة مع الإطار المعمول به في المستقبل.

التوصية 5

ينبغي للإدارة أن تضمن توافق إنشاء الجوائز واعتمادها، بما في ذلك النماذج ذات الصلة وسير العمل وتشكيلات تخطيط موارد المؤسسات، توافقا تاما مع القواعد المالية والتعليمات الدائمة، مدعومة بضوابط كافية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للإدارة أن تعزز الرقابة على اكتمال الوثائق التعاقدية (بما في ذلك اتفاقات المانحين) والإبلاغ عن المشاريع وإدارتها إدارة سليمة، باعتبارها عناصر مراقبة رئيسية لضمان المراقبة الكافية وإمكانية التتبع والمساءلة في استخدام الأموال.

تعليقات الأمين العام:

وتقبل الإدارة هذه التوصية، مشيرة إلى أن عددا من الإجراءات الناجمة عن ذلك (مثل تنقيح وتحديث النماذج ذات الصلة) قد تم بالفعل اتخاذها وتنفيذها.

إيرادات أخرى

وكما هو مبين في الملاحظة 5، بلغت "الإيرادات الأخرى"، التي تشمل فروق أسعار صرف العملات الأجنبية، وإيرادات الإيجارات، وإيرادات الاستثمار، وإيرادات تكاليف دعم البرامج، وبنود متنوعة أخرى، 1.4 مليون فرنك سويسري في عام 2025 (7.5 مليون فرنك سويسري في عام 2024)، مما يعكس انخفاضا كبيرا مقارنة بالعام السابق.

ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى ما يلي:

أ) انخفاض كبير في إيرادات الاستثمار الذي انخفض من 2.2 مليون فرنك سويسري في عام 2024 إلى 0.7 مليون فرنك سويسري في عام 2025؛

ب) تغير سلبي في فروق صرف العملات الأجنبية، انتقل من مكاسب صافية قدرها 1.4 مليون فرنك سويسري في عام 2024 إلى خسارة صافية قدرها 2.3 مليون فرنك سويسري في عام 2025؛ ج) انخفاض في الإيرادات الأخرى من 1.3 مليون فرنك سويسري في عام 2024 إلى 0.5 مليون فرنك سويسري في عام 2025. وفي هذا الصدد، تنص الملاحظة 5

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

على أن هذا التخفيض يعكس عدم وجود أرصدة في مختلف الصناديق الاستئمانية المعترف بها كإيرادات أخرى في عام 2024 في سياق الانتقال إلى برنامج الموارد المائية للموارد المؤسسية (الفقرة 187 (ج).

الإيرادات من الخدمات

وبلغت الإيرادات من الخدمات في عام 2025 502 فرنك سويسري (250 كيلوفرنك سويسري في عام 2024)، ما يمثل زيادة قدرها حوالي 101 في المائة.

وكما هو مبين في الملاحظة 5، تعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع مستوى الخدمات الاستشارية التي تقدمها المنظمة (WMO) خلال العام.

إيرادات أخرى - الإيجار من المرافق المكتبية

وفي عام 2025، بلغ الإيجار من المرافق المكتبية 1.800 فرنك سويسري (1.899 فرنك سويسري في عام 2024)، مما يمثل انخفاضا طفيفا مقارنة بالعام السابق. وكما هو مبين في الملاحظة 5 (الفقرة 187 (ب))، فإن هذا يعكس انخفاضا في خدمات تأجير قاعات المؤتمرات، في حين ظل عدد المستأجرين مستقرا على نطاق واسع.

وكما هو موضح في الملاحظة 5 (الفقرة 188)، فإن إيرادات الإيجار تتعلق بالأساس من الحيز المكتبي المستأجر للمستأجرين داخل مبنى مقر المنظمة (WMO). وفي بعض الحالات، يتم توفير حيز مكتبي بمعدلات أقل من القيمة السوقية، حيث تبرر ذلك اعتبارات برنامجية أو استراتيجية. وكما هو مبين في البيانات المالية، فإن هذه الفوائد ليست قابلة للقياس بشكل موثوق وبالتالي فهي لا تنعكس في البيانات المالية.

وبعض مباني المكاتب مؤجرة أيضا لكيانات غير موحدة مثل الفريق المخصص المعني برصدات الأرض (GEO) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) ورابطة صناعة معدات الأرصاد الجوية الهيدرولوجية (HMEI). وفي هذا الصدد، أبلغ عن التوصية الصادرة في دورة المراجعة السابقة (التنبؤ 6/2024) الرامية إلى استعراض الترتيبات ذات الصلة على أنها نفذت في عام 2025، بناء على التحديثات التي قدمتها الإدارة.

غير أن التوصيات المتعلقة بوضع إطار منسق وشفاف لاسترداد التكاليف من أجل إدارة المباني لا تزال قيد التنفيذ. وتشمل هذه التكاليف على وجه الخصوص تحديد وتوزيع التكاليف القابلة للاسترداد، والتوفيق بين الوظائف ذات الصلة، ومعالجة إيرادات المستأجرين ورسومهم، بما في ذلك ممارسات التعويض.

ويشار في هذا الصدد إلى الفقرة المتعلقة بالنفقات المتصلة بالمباني، حيث تحلل هذه الجوانب بمزيد من التفصيل.

النفقات

وبلغ إجمالي النفقات 103.476 ألف فرنك سويسري، بانخفاض قدره 8.946 ألف فرنك سويسري (-7.9٪) مقارنة بعام 2024 (112.422 ألف فرنك سويسري). وتتألف هذه المواقع من:

أ) "الرواتب واستحقاقات الموظفين"، التي بلغ مجموعها 70.377 ألف فرنك سويسري في عام 2025 وتمثل 68.0٪ من إجمالي النفقات؛ وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا نسبته 1.6 في المائة مقارنة بعام 2024 (كان 71 487 كيلوفرنك سويسري)؛

ب) "الاجتماعات والمشاريع"، بمبلغ قدره 11 625 ألف فرنك سويسري في عام 2025 (11.2 في المائة من إجمالي النفقات)؛ وانخفضت هذه النسبة بنسبة 9.2 في المائة مقارنة بعام 2024 (12 797 ألف فرنك سويسري)؛

ج) "السفر"، بإجمالي 6.626 ألف فرنك سويسري في عام 2025؛ بلغت 6.4٪ من إجمالي النفقات، -8.6٪ مقارنة بعام 2024، عندما بلغت 7.253 ألف فرنك سويسري.

(د) "الإمدادات والمستهلكات والتكاليف التشغيلية الأخرى"، ما مجموعه 6.320 ألف فرنك سويسري في عام 2025 (6.1 في المائة من إجمالي النفقات)؛ وانخفضت هذه الوحدات بمقدار 4.531 ألف فرنك سويسري، بنسبة 41.8 في المائة، مقارنة بعام 2024 (10.851 ألف فرنك سويسري)؛

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ه) "الاستهلاك والإطفاء"، 3.385 ألف فرنك سويسري في عام 2025 (3.2٪ من إجمالي النفقات)، بانخفاض طفيف نسبته 3٪ مقارنة بعام 2024 (3.385 ألف فرنك سويسري)؛

(و) "النفقات العينية (الخدمات)"، بإجمالي 1.870 ألف فرنك سويسري في عام 2025 – مثل عام 2024 – وهو ما يمثل 1.8 في المائة من إجمالي النفقات؛

ز) "تكاليف التمويل"، التي بلغ مجموعها 1.991 ألف فرنك سويسري في عام 2025 (1.9 في المائة من إجمالي النفقات)، أي بزيادة قدرها 76.8 في المائة مقارنة بعام 2024 (1.126 ألف فرنك سويسري)؛

ح) "المنح الدراسية"، أي مبلغ قدره 560 ألف فرنك سويسري في عام 2025 (حوالي 0.5 في المائة من إجمالي النفقات)؛ وفي عام 2024، بلغت هذه المعدلات 1.668 فرنك سويسري، أي -50.3٪؛

ط) "النفقات الأخرى" التي بلغ مجموعها 911 ألف فرنك سويسري في عام 2025 (0.9 في المائة من إجمالي النفقات)، أي بانخفاض قدره 49.6 في المائة مقارنة بعام 2024 (1.807 ألف فرنك سويسري)؛

ي) "الحركة في حصة صافي الأصول/ حقوق الملكية في المشاريع المشتركة والشركات الزميلة "، بإجمالي 9 آلاف فرنك سويسري في عام 2025، بزيادة عن عام 2024 (كان -3 آلاف فرنك سويسري في عام 2024)؛

ك) "الفائدة في المشاريع المشتركة والشركات الزميلة"، بمبلغ سلبي قدره 96 ألف فرنك سويسري في عام 2025 (كان 181 ألف فرنك سويسري في عام 2024).

الرواتب ومزايا الموظفين

وفي عام 2025، نفذت أمانة المنظمة (WMO) عملية إعادة تنظيم هيكلها ووظائفها، بما في ذلك تعديل القوة العاملة والتدابير ذات الصلة. وكما ورد في الملاحظة 6 (الفقرات 194 وما يليها)، أدى ذلك إلى إنشاء 49 وظيفة جديدة وإلغاء 68 وظيفة، وهو ما يعادل انخفاضا صافيا قدره 19 وظيفة. وقد أسفرت عملية إعادة الهيكلة أيضا عن تكاليف متعلقة بإنهاء الخدمة، بما في ذلك تعويضات إنهاء الخدمة، وإلى إعادة تخصيص بعض الوظائف من الميزانية العادية إلى مصادر تمويل بديلة. ووفقا لما ورد في البيانات المالية (الملاحظة 6، الفقرة 193)، انخفض إجمالي المرتبات ونفقات الموظفين في عام 2025 بمقدار 1.110 فرنك سويسري (1.5 في المائة) من 71.487 ألف فرنك سويسري إلى 70.377 ألف فرنك سويسري في عام 2025.

ويعكس هذا الاختلاف عدة عوامل أساسية منها: '1' زيادة في تكاليف الموظفين قدرها 2700 ألف فرنك سويسري، ويعزى ذلك أساسا إلى زيادة في عدد الموظفين الممول من الحساب الخاص بتكاليف دعم البرامج، وزيادة النشاط في إطار صناديق المساهمات الطوعية، والتكاليف لمرة واحدة المرتبطة بإعادة التنظيم؛ '2' انخفاض في تكاليف الاستشارات بنحو 600 ألف فرنك سويسري، ناتج أساسا عن تدابير احتواء التكاليف؛ '3' انخفاض بمقدار 3200 ألف فرنك سويسري في تكاليف استحقاقات الموظفين، ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادة المقيدة على الالتزامات الاكتوارية، على النحو الموصوف في الملاحظة 3.9.

وعلاوة على ذلك، وكما هو مبين في الملاحظة 3.9، أدى الانتهاء المبكر من الموظفين إلى تقليص بعض الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين (بما في ذلك التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن)، مما أدى إلى انخفاض الالتزامات الطويلة الأجل والاعتراف بمكاسب مماثلة في عام 2025 (قدرها 900 2 ألف فرنك سويسري).

ويرد في الجدول أدناه تلخيص للتغيرات الناتجة في وظائف الموظفين، مصنفة حسب فئات الرتب.

الرواتب ومزايا الموظفين	2025	2024	التباين	
			kCHF	%
تكاليف الموظفين	62.816	60.098	2.718	4.5

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

مزايا الموظفين	4.451	7.690	3.239	42.1-
تكاليف الاستشارات والإعارة	3.110	3.699	0.589	15.9-
إجمالي الرواتب ومزايا الموظفين	**70.377**	**71.487**	**1.110**	**1.6-**

وفي عام 2025، بلغ عدد الموظفين في الوظائف 343 موظفا، باستثناء موظفي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) والفريق (GEO) (366 في عام 2024). وكما هو مبين في الفقرة 174، أسفرت عملية إعادة الهيكلة عن إنشاء 49 وظيفة جديدة وإلغاء 68 وظيفة، وهو ما يعادل انخفاضا صافيا قدره 19 وظيفة داخل الأمانة العامة.
وترد أدناه النتائج الإجمالية حسب رتب الموظفين:

تصنيف فئة الموظفين	المواقف الملغاة	الوظائف التي تم إنشاؤها	تغيير FTE
د-2	(4)	2	(2)
ف-5 إلى مد-1	(24)	14	(10)
ف-1 إلى ف-4	(31)	32	1
ع	(9)	1	(8)
مجموع	(68)	49	(19)

بالنسبة لعام 2025، أجرينا إجراءات تدقيق على الرواتب وكشوف المرتبات، واختيار عينة لكل فئة من الموظفين، وكذلك على مزايا وبدلات الموظفين. ولم تحدد أي فروق ذات شأن فيما يتعلق بالعرض في البيانات المالية.
وكما حدث في السنوات السابقة، نواصل رصد النسبة بين التعيينات الجديدة ومغادرة الموظفين من أجل تقييم الاتجاهات في تكاليف المرتبات، في ضوء الاختلافات الموصوفة أعلاه أيضا.
وفي هذا السياق، تم تقديم التقرير السنوي للموارد البشرية لعام 2025 عن حالة الموارد البشرية. وبالتوازي مع ذلك، لا تزال الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية قيد الإعداد، وتم تقديم مشروع وثيقة. وسنقوم في عمليات المراجعة المقبلة بتقييم تنفيذها الفعال ومواءمته مع رؤية إستراتيجية متعددة السنوات للموارد البشرية، تماشيا مع التوصية الصادرة في تقريرنا السابق.

تكاليف الاستشارات والإعارة

وتستعين المنظمة (WMO) بالخبراء الاستشاريين من خلال اتفاقات الخدمة الخاصة (SSA) للقيام بمهام محددة تتطلب خبرة غير متوفرة داخل هيكل الموظفين العاديين. يجب أن يكون الخبراء الاستشاريون مزودي خدمات مستقلين، وليسوا موظفين، وعملهم يحدد باختصاصات واضحة تحت إشراف مسؤولي المنظمة (WMO).
ولأغراض محاسبية، تصنف التكاليف ذات الصلة تحت بند "الرواتب ومزايا الموظفين".
وبالنسبة لعام 2025 (الملاحظة رقم 6 - النفقات)، بلغت هذه التكاليف 3.110 فرنك سويسري، وهو ما يمثل 4.41٪ من الإجمالي (70.377 ألف فرنك سويسري)، وانخفضت هذه التكاليف من 5.17٪ في عام 2024.
وتماشيا مع النتائج الواردة في دورة المراجعة السابقة، أكد تحليل الترتيبات الاستشارية التي أخذت منها عينات استمرار وجود العديد من نقاط الضعف في تطبيق الإطار ذي الصلة، لا سيما فيما يتعلق بالمتطلبات المحددة في مذكرة الخدمة 7/2024.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

وتشمل هذه الإجراءات، في جملة أمور، عدم وجود عملية توظيف رسمية، وفقدان الوثائق الداعمة (مثل البيانات الصحية واستمارات التقييم)، وحالات تجاوز العقود الحد الأقصى للمدة أو انقطاع وتسوية لاحقا. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد حالات تأخير التخصيصات وتمديد النطاق دون إجراءات اختيار مسبقة.

وفي حين أن الإدارة قد شرعت في اتخاذ إجراءات تصحيحية، فإن التوصيات ذات الصلة لا تزال قيد التنفيذ، حيث تلزم بذل المزيد من الجهود لضمان الامتثال المتسق للإجراءات المستقرة وتعزيز بيئة الرقابة العامة التي تحكم الارتباطات في مجال الاستشارات.

وعلى النقيض من ذلك، تم تقييم التوصيات المتعلقة بالحاجة إلى ضمان التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي في الأعمال الاستشارية عند تنفيذها، مع مراعاة التحديثات التي قدمتها الإدارة والتدابير التي تعتبر قابلة للاعتماد بشكل معقول في هذه المرحلة.

السفر

وبلغ نفقات السفر في عام 2025 6.626 ألف فرنك سويسري (7.253 ألف فرنك سويسري في عام 2024)، مما يمثل انخفاضا قدره 627 فرنك سويسري، أي ما يعادل حوالي -8.6 في المائة مقارنة بالعام السابق.

ويعكس هذا الانخفاض بشكل أساسي انخفاضا في سفر الموظفين، الذي انخفض من 2.872 فرنك سويسري في عام 2024 إلى 2.164 ألف فرنك سويسري في عام 2025، في حين زاد سفر غير الموظفين زيادة طفيفة من 4.381 فرنك سويسري في عام 2024 إلى 4.462 ألف فرنك سويسري في عام 2025 خلال نفس الفترة. وعموما، لا يزال الإنفاق في الأسفار مدفوعا في المقام الأول بالسفر غير الموظفين، والذي يمثل أكبر مكون في الإجمالي.

وكما هو مبين في الملاحظة 6 (الفقرة 198)، يعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض سفر موظفي الأمانة، مما يعكس تنفيذ منهجيات مختلطة واجتماعات افتراضية، فضلا عن مواصلة الجهود الرامية إلى ترشيد المشاركة في الاجتماعات وجها لوجه. وسجلت أغلبية الانخفاض في الميزانية العادية.

إطار حوكمة ومراقبة السفر

وقد أصبح الفصل 6 من التعليمات الدائمة (2021) متقادما جزئيا بسبب التغييرات التنظيمية والعملية الأخيرة. وعلى وجه التحديد، لا يعكس الإطار المكتوب هيكل الأمانة المنقح، الذي ألغي بموجبه المنصة الفنية (مع عودة المهام إلى الإدارات) والذي نقلت فيه مهام تجهيز السفر إلى الشعبة الجديدة للموارد البشرية والخدمات المؤسسية بدلا من الشعبة الإدارية. ومع ذلك، فإن المنظمة (WMO) بصدد حاليا استعراض ورسم خرائط لجميع العمليات الرئيسية وتوثيق المخاطر والضوابط الرئيسية المتعلقة بالعملية الجديدة، وذلك من خلال استشارة مع شركة خدمات مهنية. وقد لاحظت مراجعة مكتب الرقابة الداخلية (IOO) لعام 2025 بالمثل هذه التناقضات.

ومن الأمثلة الواضحة على نفس سوء التوافق الإجرائي المتطلبات المتعلقة بمطالبات السفر والمتابعة والمتطلبات الوثائقية. ولا يزال الفصل 6 يفرض تقديم المطالبات يدويا، إلى جانب بطاقات دخول الطائرة وفواتير الفنادق، في غضون أسبوعين بعد السفر، مدعوما بجدول يدوي لتتبع المطالبات. يوفر UNall تذكيرا تلقائيا بتقديم طلب السفر إلى الموظفين أو القائمين بإعداد السفر إذا كان مسافرا خارجيا. لم يعد من الموظفين تقديم بطاقات دخول الطائرة وفواتير الفنادق مع المطالبة، ولكن بدلا من ذلك الاحتفاظ بها لمدة 24 شهرا؛ كما أبلغت الإدارة مراجعة الحسابات بأن متابعة المطالبات أصبحت الآن آلية في UNall. وفي حين أن هذه التحسينات التشغيلية معقولة، لم يتم تحديث الفصل 6 وفقا لذلك.

التوصية 6

ولقد أوصينا بأن تحدث المنظمة (WMO) إطار حوكمة السفر ومراقبته ويعتمد رسميا بحيث يعكس هيكل الأمانة المنقح، وعملية السفر الحالية، وبيئة النظم التابعة لنظام الرصد غير الكامل (UNall/Quant).

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

تعليقات الأمين العام:

وتقبل الإدارة هذه التوصية.

***خطة الاجتماع السنوي* (AMP)**

ولئن كان الفصل 6 من التعليمات الدائمة يتطلب تحديثا على نطاق أوسع ليعكس هيكل أمانة المنظمة الحالي وعمليات السفر، فإن مرفقه الأول يظل حاليا المرجع الرسمي للمحتوى التخطيطي الأدنى لخطة الاجتماع السنوي (AMP). ووفقا للمرفق الأول، ينبغي أن تتضمن مقترحات الموظفين العاملين في مجال الأرصاد الجوية للطيران (AMP)، على الأقل، عنوان الاجتماع وتاريخه ومكانه والإنجازات المتوقعة المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية والعدد المقدر للمشاركين والموظفين والميزانية المعتمدة.

ومع ذلك، فإن ملف AMP لعام 2025 الذي استعرضه المراجعة لم يقدم دليلا واضحا على كل هذه العناصر الدنيا. وفي حين أنها تتضمن التفاصيل اللوجستية والتشغيلية الأساسية، مثل المسمى الوظيفي، والتواريخ، والموقع، وأعداد المشاركين، والنسق وترتيبات الغرف، فإنها تفتقر إلى الحقول المخصصة للإنجازات المتوخاة المتوقعة، والأعداد المقدرة للموظفين، والميزانية المعتمدة. وبينما أوضحت خدمات المؤتمرات أن الموظفين العاملين في مجال الأرصاد الجوية للطيران (AMP) يعمل بالاقتران مع فرادى طلبات الاجتماعات وأن معلومات إضافية يتم الحصول عليها عبر سير عمل MR، لاحظت المراجعة أن السجل الموحد لموظفي الأرصاد الجوية للطيران لعام 2025 الذي استعرض لم يدل، في ظاهره، على جميع عناصر التخطيط الدنيا المذكورة في المرفق الأول.

وعلى وجه الخصوص، لم يدرج بوضوح عنصر مطلوب واحد على الأقل - وهو مبلغ الميزانية المعتمدة - في نموذج MR الحالي. وبالإضافة إلى ذلك، لا يحدد الإطار المكتوب المطبق بوضوح كيف يراد من سجلات AMP وMR معا الوفاء بالمتطلبات الدنيا من المحتوى الواردة في المرفق الأول.

التوصية 7

ونوصي بأن تكفل المنظمة (WMO)، في إطار التنقيح الجاري للفصل 6 من التعليمات الثابتة، أن يعكس الإطار المكتوب بوضوح نموذج التخطيط الحالي للموظفين العاملين في مجال الأرصاد الجوية للطيران (AMP)/ إصلاح الضباط (AMP) وأن يشرح كيف تلبي خطة الاجتماع السنوي وطلبات الاجتماع ذات الصلة معا المتطلبات الدنيا لمحتوى التخطيط الواردة في المرفق الأول. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمنظمة (WMO) أن تفي بالتزامها بإضافة حقل مخصص لمبلغ الميزانية المعتمدة إلى نموذج طلب الاجتماع، وأن تضمن إمكانية تحديد عناصر التخطيط اللازمة المتبقية بوضوح في أدوات التخطيط الأساسية.

تعليقات الأمين العام:

وفيما يتعلق بالتوصيات، نتفق على أن تظل عملية طلب الاجتماع متوافقة تماما مع متطلبات الفصل 6 والمرفق الأول، ونعتبر أنها كذلك. وتعد MRs وتقارير الأرصاد الجوية للطيران AMP الأداتين الموثوقتين للتخطيط والاستعراض لجميع الاجتماعات مع السفر أو بدون سفر، وتستخدم هذه الأدوات بصورة متسقة في جميع إدارات المنظمة (WMO).

ونوافق على التوصية بإدراج حقل مبلغ الميزانية المعتمد في MR، وسندرج هذا في التحديث القادم.

استثناءات الطلب المتأخر المتكررة

ويقضي الفصل 6 من التعليمات الدائمة بتقديم طلبات السفر الرسمية قبل 21 يوما تقويميا على الأقل من المغادرة، وهي مراقبة تهدف إلى ضمان تجهيزها في الوقت المناسب وتأمين تذاكر سفر أكثر تكلفة. ويجب تبرير الاستثناءات من هذا الموعد النهائي تبريرا رسميا.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ومع ذلك، لا يزال التخطيط للتأخر في السفر مسألة مستمرة، كما أكد سابقا مكتب الرقابة الداخلية (IOO) في مراجعتي الحسابات لعامي 2023 و2025، الذي أشار إلى انخفاض الامتثال لمتطلبات التخطيط المسبق وأوصى بتعزيز الإنفاذ والمراقبة.

ويؤكد استعراضنا لسجل الاستثناءات لعام 2025 هذا الاتجاه المستمر، إذ سجلت 388 طلبا للسفر المتأخر خلال العام (285 في الربع الأول إلى الربع الثاني، و40 في الربع الثالث، و63 في الربع الرابع). ويشير هذا الحجم الكبير إلى أن الطلبات المقدمة المتأخرة تحدث كممارسة تشغيلية متكررة وليس في ظروف استثنائية حقا.

والاعتماد المتكرر على استثناءات الطلب المتأخر يقوض مراقبة التخطيط المسبق، ويضعف الغرض من عملية الاستثناء، ويحد من قدرة المنظمة (WMO) على تأمين سفر فعال من حيث التكلفة. كما أنه يضع ضغطا إداريا يمكن تجنبه على سلسلة الموافقة ويقلل من المساءلة عن سوء التخطيط.

التوصية: 8

ونوصي بأن تعزز المنظمة (WMO) إنفاذ شرط التخطيط للسفر المسبق لمدة 21 يوما وضمان الاحتفاظ بالاستثناءات عند الطلب المتأخر في حالات استثنائية حقا. يجب أن تطلب الإدارة أن يكون كل طلب متأخر مدعوما بمبرر موثق، وأن تراقب أحجام الطلبات المتأخرة حسب الإدارة على أساس دوري، وتقدم مجموعة محدودة من رموز الأسباب المتكررة لعدم الامتثال حتى يمكن تحديد الأسباب المتكررة لعدم الامتثال ومعالجتها. وينبغي للإدارة أيضا أن تنظر في تحديد عواقب واضحة لعدم الامتثال المتكرر، وتتبع الأثر المالي للحجز المتأخر حيثما أمكن من أجل تعزيز المساءلة ودعم تخطيط السفر الأكثر اقتصادا.

تعليقات الأمين العام:

وتقبل الإدارة التوصية وستواصل البحث عن سبل لتحسين الالتزام بقاعدة ال 21 يوما، مشيرة إلى أن العديد من أسباب التأخير خارج سيطرة المنظمة (WMO).

المصروفات المتعلقة بالمبنى

وفي عام 2025، بلغت نفقات صيانة المباني وأمنها (غير رسملة) 2354 ألف فرنك سويسري، مقارنة بمبلغ 2801 ألف فرنك سويسري في عام 2024. كما انخفضت المرافق من 815 ألف فرنك سويسري إلى 784 ألف فرنك سويسري في عام 2025.

ووفقا للبيانات المالية، تفسر هذه التحركات جزئيا إلى رسملة بعض التكاليف التي سبق تسجيلها كنفقات صيانة. وقد عولجت هذه المسألة في سياق الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول قيد الإنشاء التي أشير إليها.

فيما يتعلق بالمرافق، يعكس الانخفاض انخفاض تكاليف الطاقة في عام 2025. وبالإضافة إلى ذلك، تشير البيانات المالية إلى أنه في عام 2024، تم تسجيل 0.68 مليون فرنك سويسري يتعلق بصيانة المباني كمرافق وأعيد تصنيفها في إطار صيانة وأمن المباني في عام 2025 لأغراض المقارنة (الملاحظة 6، الفقرة 201).

أشارت الإدارة إلى أن التكاليف المتعلقة بالمبنى يتم تقديمها بعد خصم المبالغ المعاد شحنها للمستأجرين بموجب الترتيبات التعاقدية القائمة. ونتيجة لذلك، لا يتم الاعتراف بالإيرادات من رسوم المستأجرين بشكل منفصل في البيانات المالية ولكنها تنعكس من خلال صافي العرض، بينما يتم تسجيل المستحقات المدينة فقط تحت "مستحقات أخرى - المدينون المتنوعون" (انظر القسم ذي الصلة).

وقد أثيرت هذه المسألة بالفعل من خلال توصيتين محددتين صدرتا في مراجعة القوائم المالية لعام 2024 (التوصيتان 2024/4 و2024/5) ولاتزال دون حل.

وبالرغم من الالتزامات التي تعهدت بها الإدارة في هذا السياق والتدابير المتخذة حتى الآن لمعالجتها، استنادا إلى أعمال المراجعة التي أنجزت في الدورة الحالية، لا تزال النتائج التالية محددة:

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

أوجه عدم الاتساق بين مكونات التكلفة المدرجة في البيانات المالية وتلك المستخدمة في حسابات إعادة الملء؛

الاختلافات في التصنيف والمبالغ بين مصادر البيانات.

عدم الوضوح بشأن تكوين مبالغ إعادة التعبئة وارتباطها بالوثائق الداعمة.

إدراج عناصر إضافية لم يتم تحديدها سابقا، بما في ذلك التهم المتعلقة بنيوريست، والتي ظهرت فقط خلال إجراءات المصالحة، والمواد المرتبطة بمركز الأمن السياسي.

أشارت الإدارة إلى أنه يتم استخدام عنصرين منفصلين لتحصيل التكاليف لإعادة شحنها إلى المستأجرين وأنه نظرا لاستخدام حسابات دفتر الأستاذ العام التي تغطي رموز أنشطة متعددة، فإن عملية التسوية ليست مباشرة. كما سلمت الإدارة بقضايا التصنيف (مثل الحساب 54501 المسمى بشكل غير صحيح كاستثمارات رأسمالية على الرغم من تقارنته بالتكاليف التشغيلية) وأشارت إلى أنه يجري التخطيط لإدخال تحسينات، بما في ذلك إنشاء حسابات منفصلة وتحسين رسم خرائط رموز الأنشطة.

في هذه المرحلة، واستنادا إلى المعلومات المتاحة وكما أقرت الإدارة، لم يكن من الممكن تسوية المبالغ المعاد شحنها للمستأجرين، ولا تحديد المستوى الفعلي للموازنة المطبقة، بما في ذلك فيما يتعلق بالعناصر المتعلقة بمركز الخدمات المالية التي لم تقدم بشأنها سوى معلومات محدودة.

وفي هذا الصدد، يلاحظ أن المركز يمثل مصدرا للتمويل وليس انخفاضا مباشرا في النفقات. ولذلك، يظل من غير الواضح على أي أساس تم النظر في هذه المبالغ ضمن آلية الموازنة المطبقة على التكاليف المتعلقة بالمبنى.

ومن ثم، لم يتسن التحقق مما إذا كانت الشروط المطلوبة بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 1 لتطبيق التعويض قد تم استيفاؤها، ولا تحديد مستوى النفقات المتعلقة بالبناء في عام 2025 الذي تتحملته المنظمة (WMO)، مع النظر إلى المبالغ المقوضة من خلال إعادة تعبئة المستأجرين وغير ذلك من الإيرادات ذات الصلة.

وينبغي النظر في هذه القيود بالاقتران مع الرصدات المتعلقة بمخاطر السيولة إذ إن التقييم الصحيح والحكيم لكل من التكاليف التي تتحملها المنظمة والإيرادات ذات الصلة يمثل عنصرا أساسيا لتعزيز التخطيط المالي التطلعي.

وبالنظر إلى ما سبق، فإن التطبيق السليم للموازنة بما يتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإمكانية التحقق منه، يمثل عنصرا حاسما لضمان الشفافية والمساءلة وموثوقية التقارير المالية.

ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 1، لا يسمح عموما بالتعويض، ما لم يسمح بذلك صراحة بموجب معايير محددة وتخضع لشروط صارمة، بما في ذلك الإنفاذ القانوني والقدرة على قياس وتوثيق المبالغ المعنية بشكل موثوق (انظر الفقرة 48). وتنص الفقرة 49 على أنه "*من المهم الإبلاغ عن الأصول والخصوم والإيرادات والنفقات بشكل منفصل. إن التعويض في بيان الأداء المالي أو بيان المركز المالي، إلا إذا كان التعويض يعكس جوهر المعاملة أو أي حدث آخر، ينتقص من قدرة المستخدمين على حد سواء (أ) فهم المعاملات، والأحداث والظروف الأخرى التي حدثت، و (ب) تقييم التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة*".

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

التوصية 9

وفي إطار صقل وتمديد التوصيتين 4/2024 و5/2024، اللتين قيمتا على أنهما قيد التنفيذ، نوصي بأن تقوم الإدارة بما يلي:

أ) تحديد وتوثيق معالجة جميع تدفقات الدخل المستخدمة لتعويض النفقات المتعلقة بالمباني بشكل رسمي، وضمان تحديدها الكامل والشفاف وتصنيفها وتتبعها في البيانات المالية، فضلا عن التمييز الواضح بين إعادة تعبئة المستأجرين ومصادر الدخل الأخرى؛

ب) ضمان استيفاء شروط الموازنة استيفاء تاما وإثباتها؛ وبخلاف ذلك، ينبغي عرض الإيرادات والنفقات بشكل منفصل، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 1.

تعليقات الأمين العام:

وتقبل الإدارة التوصية وتقر بالرصدات المتعلقة بعرض النفقات المرتبطة بالمبنى والإيرادات المرتبطة بها وتصنيفها ومعادلتها. أثناء وجود العمليات، تم تحديد قيود في الاتساق وإمكانية التتبع والتسوية، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تعقيد هياكل التكلفة، واستخدام حسابات دفتر الأستاذ العام التي تغطي رموز أنشطة متعددة، وقضايا التصنيف التاريخي.

ستعزز الإدارة وضوح وتوثيق العلاج المطبق، بما في ذلك تحسين إمكانية تتبع مكونات إعادة التعبئة من خلال إدخال حسابات دفتر الأستاذ العام الأكثر دقة حسب طبيعة المصروفات.

ستكفل الإدارة أيضا تقييم وتوثيق تطبيق الموازنة بشكل مناسب بما يتماشى مع المعايير المعمول بها، وتعديل العرض حيثما لا تكون شروط الموازنة مستوفاة بالكامل.

المشتريات

الحوكمة والاستقلالية وفعالية الرقابة

وقد وضعت المنظمة (WMO) إطارا لحوكمة المشتريات، مع امتثال أفرقة التقييم عموما للمعيار 10 للنظام الدولي للوحدات.

إلا أن المراجعة أشارت إلى أنه في عدد محدود من الحالات - لا سيما خلال الانتقال التنظيمي للفترة 2025-2024 - يمكن أن تؤدي مشاركة كبار المسؤولين، بمن فيهم أولئك الذين يضطلعون بمسؤوليات الرقابة المالية - إلى خلق إمكانية للتركيز المتصور للأدوار والاستعراض الذاتي.

وفي حين لم يتم تحديد أي حالات من تأثير غير لائق، ينبغي اتخاذ تدابير لتعزيز الفصل بين الواجبات والتخفيف من حدة هذه المخاطر.

الاستقلالية والفصل بين الواجبات ومخاطر الاستعراض الذاتي

وبعد إعادة التنظيم التنظيمي في الفترة 2025-2024، تولى المراقب المالي، في عدد محدود من الحالات، مسؤوليات موسعة ماديا فيما يتعلق بالضوابط الداخلية والرقابة المالية وغيرها من عناصر الحوكمة المالية للمنظمة.

وفي هذا السياق، وبالنسبة للمشتريات المتعلقة بعينة 42005502 أمر الشراء، عمل المراقب المالي كعضو مصوت في مجلس تقييم المناقصات، إلى جانب عضو من قسم مختلف وعضوين آخرين من القسم الخاص بالمراقب المالي اللذين سيكونان من أصحاب المصلحة الرئيسيين في تنفيذ المشروع، لتقييم الخدمات التي تؤثر تأثيرا مباشرا على العمليات في

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

نطاق اختصاص الرقابة على المراقب المالي. وعلى الرغم من أن فريق الخبراء الفني (TEB) كان ممتثلا تماما لمتطلبات الفصل 10 من النظام الدولي للوحدات، إلا أن هذا التشكيل قد أوجد خطرا محتملا يتمثل في المراجعة الذاتية وإدراكا لانخفاض الاستقلالية في تقدير التقييم.

لم تجد مراجعة الحسابات أي دليل على أن المراقب المالي أثر على النتائج بشكل غير صحيح، أو أن القرارات كانت غير صحيحة أو أن أي عملية شراء قد تعرضت للخطر.

وعلاوة على ذلك، في حين لاحظت مراجعة الحسابات أن عملية الموافقة على استثناءات المشتريات كانت خارج نطاق سلطة أو شعبة المراقب المالي (على سبيل المثال من خلال المشتريات والموافقة في نهاية المطاف على مدير الإدارة أو الأمين العام المساعد)، فإن مشاركة كبار المسؤولين - بمن فيهم أولئك الذين يضطلعون بمسؤوليات الرقابة المالية - في مجالس تقييم المناقصات قد تخلق إمكانية للتركيز المتصور للأدوار والاستعراض الذاتي بما يتعارض مع مشتريات الأمم المتحدة التوقعات المتعلقة بالفصل في الواجبات، حتى في غياب دليل على أن هذه المخاطر قد تحققت

استجابة الإشراف والتنظيم الإداري

وبشكل عام، تبين من مراجعة الحسابات أن هيئات الرقابة، بما في ذلك لجنة المشتريات والعقود، نشطة ومشاركة ومؤثرة. ووجدت المراجعة أيضا أن إرشادات اللجنة (PCC) تدمج بشكل عام بنشاط في إجراءات الشراء. غير أن مراجعة الحسابات وجدت في إحدى الحالات قدرا محدودا من إمكانية تتبع متابعة الإدارة لأن الإجراءات التي اتخذت في نهاية المطاف لم تكن موثقة توثيقا كاملا في ملفات القضايا ذات الصلة.

في الواقع، في قضية المشتريات (PO 42000700) المتعلقة بعقد خدمات المرافق، سجلت لجنة المشتريات والعقود (PCC)، في PCC 02-2023، صراحة مخاوف جدية من أن القضية قد تم تقديمها قريبا جدا من تاريخ إنهاء العقد الحالي، وتساءلت عن سبب عدم متابعة عملية تنافسية كاملة بعد، ولاحظت أن هذا ربما أدى إلى وفورات محتملة، وأوصت بأن تعد BSMU و PCM طلبا رسميا في عام 2024 لتأمين عقد جديد بحلول 31 مارس 2026.

نشأت هذه المخاوف على خلفية عقد تم منحه في الأصل في عام 2018 في إطار مسابقة رسمية بمبلغ NTE البالغ 2.196 مليون فرنك سويسري، والذي تم توسيعه لاحقا من خلال الإضافات والتمديدات اللاحقة قبل الوصول إلى NTE تراكمي قدره 7.249 مليون فرنك سويسري في عام 2023.

وبعد إجراء شراء جديد، دخل عقد استبدال حيز النفاذ في نهاية المطاف مع المورد الحالي في 1 نيسان/ أبريل 2026، أي بعد انتهاء العقد السابق مباشرة. وبالتالي، تم اتباع إرشادات PCC بشكل فعال في هذه الحالة.

وعلاوة على ذلك، تؤكد المراجعة أنها لم تجد في استعراضها أي دليل على أن توصيات الرقابة ليست جزءا لا يتجزأ عموما من عمليات صنع القرار التشغيلي.

ومع ذلك، فإن سجل المشتريات للحالة المذكورة أعلاه لا يقدم أي دليل على تقرير المتابعة المطلوب من قبل PCM إلى PCC. وفي حين أن هذه الحالة تسلط الضوء على وجود نقص في التوثيق بدلا من اتخاذ إجراءات، فإن تحسين إمكانية تتبع الإجراءات المتخذة بموجب متطلبات هيئات الرقابة من شأنه أن يحسن مسار المراجعة ويعزز المساءلة التشغيلية.

حوكمة التحولات وإدارة المخاطر بين الموردين

وتبين من المراجعة أن المنظمة (WMO) تتبع عموما نهجا منظما لإدارة التحولات التشغيلية، وأوجه اعتماد الموردين والمخاطر ذات الصلة بالاتحادات. ومع ذلك، لاحظت مراجعة الحسابات في حالات محدودة وجود أوجه قصور إدارية (أي الوثائق الناقصة في ملفات القضايا ذات الصلة) مما يضعف مسار المراجعة.

فعلى سبيل المثال، في 42001415 الأمر يتعلق بانتقال تشغيلي كبير، على الرغم من أنه تم التعاقد بالفعل على حل استبدال في كانون الأول/ ديسمبر 2024، فإن الانتقال وإيقاف التشغيل لم يتحسلا تقدما كافيا قبل انتهاء ترتيب الإرث القديم. ونتيجة لذلك، اضطرت المنظمة (WMO) إلى الاعتماد على تمديد جسر قصير الأجل للعقد القديم، وقبلت، خلال جزء من تلك الفترة المؤقتة، التشغيل المؤقت للطبقة الأمنية للطراز F5 دون دعم من المورد من التصحيح

وقد عرض ذلك المنظمة (WMO) لوضع مؤقت دون المستوى الأمثل للأمن السيبراني في بيئة قديمة مكشوفة خارجيا وتحتفظ ببيانات شخصية شديدة السرية والحساسة، مع الحاجة إلى ضوابط تعويضية محددة بوضوح، وشروط صارمة لانتهاء الصلاحية، والملكية الصريحة للمخاطر المتبقية. وأوضحت المنظمة (WMO) أن المخاطر السيبرانية ومخاطر

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

الانتقال ذات الصلة قد قيمتها ووجدتها مقبولة من قبل اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات، وهي هيئة تتألف من خبراء فنيين قادرين تماما على تقييم المخاطر موضع البحث. ولذلك يقر التدقيق بأنه تم بذل العناية الواجبة، وأن المخاطر قد تم تقييمها على أنها مقبولة من قبل هيئة فنية، ووجود ضوابط مخففة بما في ذلك إشراف الغرفة PCC. غير أن مراجعة الحسابات لاحظت أن سجل المشتريات لا يقدم، في شكل منظم وقابل للمراجعة بما فيه الكفاية، أوجه الاعتماد الرئيسية، وملكية المخاطر المتبقية المحددة زمنيا، وتدابير التخفيف، وشروط الخروج الواضحة التي تدعم هذا القبول المؤقت للمخاطر.

لوحظت ثغرات في توثيق المخاطر في حالات أخرى: الاتحاد أو بذل العناية الواجبة لشركاء التوصيل الرئيسية. وفي مكتب المشروع 42005623، حيث لم تكن المعلومات المالية القياسية من طرف ثالث متاحة لأحد أعضاء الكونسورتيوم، حدد سجل المشتريات بعض العوامل المخففة، بما في ذلك التقييم المنخفض المخاطر لشريك الكونسورتيوم الآخر، وتوقع أن يقوم بذلك الشريك بالغالبية العظمى من العمل، واستخدام شروط الدفع القائمة على الأداء. ومن ثم، بشكل أساسي، في جميع الحالات المذكورة أعلاه وجميع حالات الاتحادات الأخرى، تم إجراء العناية الواجبة، وتم تقييم المخاطر على أنها مقبولة بناء على الظروف (مثل هوية شركاء الكونسورتيوم وحصة الأداء)، وكانت هناك ضوابط مخففة.

ومع ذلك، بينما تقر المراجعة بأن منهجيات تقييم المخاطر وقبولها راسخة تماما، فإن الوثائق في الحالات المذكورة لا تكون كافية لإثبات وجود إطار رسمي جاهز للمراجعة. وعلى وجه التحديد، فإن السجلات الحالية لا توفر سببا منظما أو قابلا للمراجعة بما فيه الكفاية لإثبات الأساس الذي اعتبرت على أساسه المخاطر المتبقية مقبولة، ومن الضروري معالجة أوجه القصور في المراجعة بشكل خاص بالإشارة إلى الحالات الأكبر أو الأكثر تعقيدا أو الأكثر حساسية.

التوصية 10

ونوصي بأن تعتمد المنظمة (WMO) تدابير لتقليل تصور الاستعراض الذاتي ومخاطره، وتحسين إمكانية تتبع متابعة الرقابة، وتوثيق انتقال المواد ومخاطر الموردين على أساس أكثر تنظيما.

وينبغي للمنظمة (WMO) على وجه الخصوص أن:

(أ) اتخاذ تدابير متناسبة للحد من خطر المراجعة الذاتية وتصور كل منها، مثلا من خلال محفزات الرفض الأكثر وضوحا، أو من خلال قواعد الاستبعاد عند الاقتضاء، أو من خلال استخدام مقيمين محايدين من الناحية التشغيلية في الحالات الحساسة؛

(ب) تعزيز إمكانية تتبع استجابات الإدارة لرصدات المراكز (PCC) المادية، من خلال تدابير تناسبية ومنخفضة العبء مدمجة في سير العمل الحالي في المشتريات؛ و

(ج) تعزيز توثيق المخاطر الرئيسية، وأوجه الاعتماد الحرجة، والعوامل المخففة، وأي قبول للمخاطر المتبقية في إطار وثائق التخطيط والموافقة القائمة، مثل خطة اختيار المصدر، أو تقديم المراكز (PCC)، أو مذكرة الجائزة، بحيث يظل أساس تلك القرارات قابلا للمراجعة بوضوح من مواقعه.

تعليقات الأمين العام:

وتقبل الإدارة هذه التوصية.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

الشفافية والمنافسة والقيمة مقابل المال

تطبيق مرتبة الأرصاد الجوية الأمريكية (BAFO) ووثائق التقييم النهائي

وعموما، لم تجد المراجعة أي دليل على انتهاك مبادئ الشراء الأساسية بما في ذلك المنافسة أو الإنصاف أو أفضل قيمة مقابل المال. ومع ذلك، ففي الحالات المحدودة المبينة أدناه، لم تكن الوثائق الداعمة شاملة أو مفصلة كما كان متوقعا.

وفي عينة PO 42005502، ظل اثنان من مقدمي العطاءات ممتثلين من الناحية الفنية بعد التقييم، وتم فصل درجاتهما النهائية المجمعة بفارق ضئيل (86.87 و 85.96 على التوالي). وعند المقارنة المالية، بلغت العروض المقيمة حوالي 116.608 يورو و 127.100 يورو على التوالي، وكلاهما أعلى ماديا من تقدير الطلب البالغ 60.976 فرنكا سويسريا.

وعلى الرغم من هذا النطاق التنافسي الوثيق وتجاوز كلا العرضين الأوليين تقديرات الميزانية المعتمدة بأكثر من 90 في المائة، لم تطلب المنظمة (WMO) سوى أفضل عرض ونهائي من مقدم العرض الأول الذي خفض عرضه فيما بعد بنسبة 7.4 في المائة. وحتى بعد هذا التخفيض، ظلت الجائزة الموصى بها عند 109 926 فرنكا سويسريا، أي ما يقرب من 48 950 فرنكا سويسريا، أو نحو 80.3 في المائة أعلى من التقدير الأصلي.

بينما تسمح SI 10 بطلب BAFO من بائع واحد، فإنها تقدم أيضا BAFO كآلية تهدف إلى تعزيز أفضل قيمة مقابل المال وتتطلب ألا تؤثر بشكل غير ملائم على شفافية إجراء الشراء. يصف كتيب ممارسي المشتريات في الأمم المتحدة كذلك BAFO كطريقة للتفاوض التنافسي يجب استخدامها أثناء مرحلة التقييم النهائي لطلب تقديم العروض عندما يظل موردان مؤهلان على الأقل ضمن نطاق تنافسي، بهدف تعزيز المنافسة وضمان أفضل قيمة مقابل المال.

تقر التدقيق بأن القرار الذي اتخذه PCM في القضية الموضحة أعلاه كان متوافقا تماما مع الإطار التنظيمي المعمول به ولا يشكل أي شكل من أشكال الانتهاك التنظيمي. كما تعترف بأن القرار المتعلق باستخدام BAFO يندرج تماما في نطاق الحكم المهني الذي تتنبأ به قوانين المشتريات في الأمم المتحدة وتتطلبها صراحة، لا سيما في البيئات التشغيلية التي تتسم بالقيود أو الاستعجال أو ظروف السوق غير المكتملة.

والواقع أن النظام التنظيمي القائم يمنح مسؤولي المشتريات هامشا مشروعا من السلطة التقديرية الفنية. ومع ذلك، لاحظت مراجعة الحسابات أن ملف المشتريات لم يوضح بوضوح لماذا يعتبر قصر BAFO على مقدم العطاء من المرتبة الأولى كافيا لدعم الشفافية والقيمة مقابل المال في مثل هذه القضية المتنازع عليها بشدة والمبالغة في الميزانية ماديا. ويرى مراجعو الحسابات، وبالنظر إلى الهامش الضيق بشكل استثنائي بين مقدمي العطاءات الممتثلين تقنيا، فإن حتى التحسن المتواضع في السعر من قبل مقدم العطاء في المرتبة الثانية كان من الممكن أن يؤثر على الترتيب النهائي.

في العينة PO 42003881 المتعلقة بأثاث تكنولوجيا المعلومات، تم تلقي خمسة عطاءات، لكن واحدة فقط ظلت ممتثلة في النهاية بعد التقييم. يظهر الملف أن اثنين من مقدمي العطاءات قد تم استبعادهما عند فتح العطاء لأنه تم تضمين معلومات التسعير في التقديم الفني، وفشل أحد مقدمي العطاءات في تقديم قسم 2 موقعا حتى بعد التوضيح، وتم استبعاد مقدم عطاء آخر لعدم استيفاء المتطلبات الفنية الإلزامية. وقد أوضحت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أنه تم طلب معلومات تكميلية عند الاقتضاء، وأن الاستثناءات الناتجة عن ذلك قد وثقت في تقرير اللجنة الاستشارية للمؤتمر، وأن معاملة مقدمي العروض الذين أدرجوا أسعارا في عروضهم الفنية اعتبرت متسقة مع ممارسات الأمم المتحدة الراسخة.

ولذلك، تعترف مراجعة الحسابات بأنه لا يوجد سبب يستدل على أن الاستثناءات كانت غير لائقة من الناحية الإجرائية، ولا أن مبدأ المنافسة قد انتهك، ولكنها تثير تساؤلات بشأن ما إذا كانت نتيجة مقدم العطاء الواحد الناتجة قد خفضت بشكل مادي اكتشاف السعر المباشر.

على وجه الخصوص، تلاحظ التدقيق أن PCC قد لاحظت أن هذه ليست عملية الشراء الأولى التي يتم فيها استبعاد مقدمي العطاءات تدريجيا حتى يبقى واحد فقط، وأن المزيد من التفكير في أفضل الممارسات يمكن أن يكون مفيدا على الرغم من أن PCC أوصت في النهاية بالموافقة على القضية.

وبناء على ذلك، تعترف المراجعة بأن اللجنة قد صادقت على تصرفات اللجنة وأكدت عمليا أن القضية عولجت بشكل مناسب وأنه لم يتم تحديد أي قضايا جوهرية أثناء عملية المراجعة الرسمية. إلى جانب ذلك، يشير التدقيق إلى أن PCM على استعداد للنظر في أفضل الممارسات للمواقف المماثلة.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ومع ذلك، بناء على توضيح الإدارة اللاحق أثناء التدقيق، لم يقدم ملف المشتريات دليلا واضحا على إجراء متابعة داخلي موثق، أو تحسين إجرائي، أو أي استجابة منظمة أخرى تظهر كيفية معالجة هذا القلق الأوسع نطاقا للجنة PCC.

درجة التفاصيل المسجلة على طرق المصادر الاحتياطية أو المستخدمة بشكل انتقائي

وبوجه عام، تبين من المراجعة أن عمليات التقييم شفافة وموثقة بشكل جيد ومتوافقة مع أفضل الممارسات المعمول بها في الأمم المتحدة. ومع ذلك، في الحالات المحددة أدناه، لم تكن الوثائق الداعمة، وبالتالي أدلة المراجعة، ذات الصلة لا تستوفي معايير التفاصيل المتوقعة.

وفي عمليتي شراء في إطار مشروع بوركينا فاسو، لم تتحول المنظمة (WMO) إلى المصادر الاحتياطية إلا بعد أن تصبح المسارات التنافسية المقصودة أصلا غير ممكنة عمليا في ظل ضغوط زمنية شديدة مدفوعة بالجهات المانحة. وفي إطار الميزانية 42001931، أطلقت المنظمة (WMO) في 10 آذار/ مارس 2025 عطاء مصغرا مقيدا لمتطلبات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. أعلن أن العطاء المصغر غير ناجح في 22 نيسان/ أبريل 2025 لأنه على الرغم من تلقي عرضين، لم يعد أي منهما ممتثلا تماما من الناحية الفنية بعد التقييم. ثم طلبت المنظمة (WMO) موافقة الأمين العام المساعد للمضي في منح جائزة المصدر الوحيد إلى DanOffice، والتي يقدمها الملف على أنها أكثر توافقا وأقل تكلفة بين البائعين اللذين شاركا في العطاءات المصغرة غير الناجحة. ومنحت هذه الموافقة في 5 أيار/ مايو 2025.

وفي إطار مكتب المشروع 42001932، اتبعت المنظمة (WMO) في البداية عملية شراء تنافسية تماما لإنشاء منصة متكاملة لإصدار التحذيرات وإنتاج النشرات.

وقد وصل هذا المسار بالفعل إلى مرحلة التوصية بمنح الجائزة المدعومة من اللجنة (PCC) وموافقة الأمين العام لصالح أحد الممولين، ولكن فقط على أساس أنه سيتم الحصول على تمديد من الجهات المانحة يكفي لتغطية فترة تنفيذ تتراوح بين 8 أشهر و12 شهرا. وعندما اقتصر تمديد المانحين في نهاية المطاف على 30 حزيران/ يونيو 2025، وأكد المورد المختار أنه لا يمكن استكمال التنفيذ في غضون ذلك الإطار الزمني المعدل، لم يعد المسار الأصلي ممكنا من الناحية العملية.

ولذا قسمت المنظمة (WMO) المتطلبات وخفضت النطاق إلى حزمة مخصصة للمعدات فقط، وأطلقت عطاء مصغرا بديلا في إطار نفس الاتفاق الطويل الأجل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أسفرت هذه العملية الاحتياطية عن مشاركة مجزأة، حيث تراجع ثلاثة بائعين أو لم يشاركوا بشكل فعال وظل مورد واحد هو الخيار الوحيد الممكن. لم تجد مراجعة الحسابات أي ما يشير إلى أن مسار عمل PCM كان غير مناسب أو غير متسق مع قواعد المشتريات التابعة للأمم المتحدة.

ومع ذلك، فإنه يثير مخاوف بشأن مدى دمج السرد في الملف. وشددت المنظمة (WMO) على الطابع الملح للتشغيل، وعدم إمكانية تأجيل المانحين، وخطر فشل المشروع في حالة عدم التوصل إلى حل عملي في غضون فترة المشروع المتبقية.

لا يجادل التدقيق في السياق الاستثنائي، ولا يجادل في أن مسار عمل PCM كان غير لائق من الناحية الإجرائية.

بل إنها تعكس ملاحظة تركز على الوثائق: أنه بمجرد تضييق المنافسة الأوسع نطاقا ماديا في إطار بيئة المصادر المقيدة هذه، لم يكن ملف الشراء دائما يحتوي على تفسير واضح وموحد بما فيه الكفاية لسبب اعتبار مسار المنح الاحتياطية المباشر مبررا بما فيه الكفاية، ويمكن الدفاع عنه تجاريا ومتسقا مع اعتبارات القيمة مقابل المال في تلك المرحلة. وعلى وجه الخصوص، لاحظت مراجعة الحسابات أن الملف لم يبين دائما بطريقة منظمة واحدة كيف تم وزن خيارات المصادر البديلة، ولماذا لم يعد من الممكن متابعة المنافسة الأوسع نطاقا في الوقت المناسب، وكيف تم تقييم المخاطر المتبقية والمخاطر التجارية.

ولذلك ترتبط هذه النقاط بمستوى التفاصيل المدرجة في السجل، وليس بمدى ملاءمة أو امتثال قرارات المكتب. ومع ذلك، كان ينبغي أن تقدم الوثائق الداعمة إيضاحات أكثر تفصيلا.

وظهرت مسألة مماثلة في مكتب المشروع 42002584، وإن كان ذلك في سياق مختلف. وفي هناك، استخدمت المنظمة (WMO) عقدا بين منظمة العمل الدولية في الاتفاق طويل الأجل اقترب مباشرة من المورد الذي احتل المرتبة الرابعة من أصل ثمانية. وأوضحت المنظمة (WMO) في وقت لاحق أنه في عملية سابقة مماثلة، لم يرد سوى المورد من بين حاملي

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

الاتفاقات الطويلة الأجل لمنظمة العمل الدولية، وأن منظمة العمل الدولية أكدت أن الترتيب ليس إلزاميا للوكالات الشقيقة، وأن قيمة الشراء كانت محدودة.
ولذلك تؤكد المراجعة أن الشعبة القطبية تتصرف في إطار القواعد المعمول بها وأنه لم يتم تحديد أي دليل على السلوك غير اللائق. ومع ذلك، لاحظت مراجعة الحسابات أن ملف المشتريات لا يتضمن مبررا مقارنا واضحا بما فيه الكفاية يبين لماذا اعتبرت، في ظروف معينة، تجربة السوق السابقة ومرونة إطار منظمة العمل الدولية بمثابة أساس مناسب للاقتراب من ذلك المورد فقط، بدلا من اختبار نهج أوسع أو متسلسلا داخل الإطار.
في الأساس، لا يشكك التدقيق في امتثال أو معقولية إجراءات PCM، ولكنه يسلط الضوء على أن الملف يمكن أن يوثق بشكل أكثر وضوحا التبرير الأساسي.

المسائل المتعلقة بالتوثيق المتعلقة بالتقييم المالي

وفي 42005502 مقدم العطاء، أدرج أحد مقدمي العطاءات تكاليف السفر في عرضه بينما استبعدها الآخر وأشار إلى أن تكاليف السفر سترد بشكل منفصل. ويبدو أن هذا الاختلاف قد تيسر، جزئيا على الأقل، هيكل النموذج المالي نفسه الذي تضمن سطرا منفصلا عن "تكاليف السفر" وينص في الوقت نفسه على أن المنظمة (WMO) ستسدد تكاليف السفر من الوثائق الداعمة، استنادا إلى البدل (DSA) التابع للأمم المتحدة وتذاكر السفر على الدرجة الاقتصادية. ونتيجة لذلك، يمكن لمقدمي العطاءات تفسير النموذج بشكل مختلف وتقديم عروض مالية لا يمكن مقارنتها مباشرة من الناحية الاسمية.
وأوضحت الإدارة أنه من أجل الحفاظ على المنافسة وتجنب استبعاد البائع الثاني، قام المقيمون بتسوية التكاليف باستخدام معدلات الوضع اليومي للبدل (DSA) الموضوعية للأمم المتحدة وتقديرات رحلات الأسواق، التي تعتبرها المنظمة (WMO) متسقة مع الممارسات المقبولة التي تتبعها الأمم المتحدة بشأن المشتريات لتحقيق إمكانية المقارنة المماثلة. وتلاحظ مراجعة الحسابات أن التماس وملف الشراء لم يجعلا المنهجية شفافة وموحدة وقابلة للتكرار بما فيه الكفاية للاستعراض اللاحق.
وعلى وجه الخصوص، يبدو أن المقارنة النهائية قد اعتمدت جزئيا على الافتراضات التي يطبقها المقيم فيما يتعلق بالتوظيف ومدة السفر، لأن تلك الدوافع المتعلقة بالتكلفة لم تلتزم بها مقدم العطاء التزاما قاطعا ولم يتم توحيدها صراحة في تعليمات الالتماس. وفي ظل هذه الظروف، كان من المرجح أن يؤدي نموذج مالي أكثر إلزامية - يوضح ما إذا كان يجب إدراج السفر في السعر المقدر أو التعامل معه حصريا كبند قابل للاسترداد، وبموجبه الافتراضات الثابتة - أن يقلل من الحاجة إلى إعادة البناء الداخلي ويعزز موضوعية سجل التقييم المالي وقابليته للمراجعة. في جوهرها، لم يتم تحديد أي خرق ولكن كان من الممكن أن تكون الوثائق أكثر وضوحا.
نشأت مشكلة مماثلة في وضوح الوثائق في PO 42005833، حيث أظهرت ثلاثة عطاءات متوافقة تقنيا توزيعا واسعا جدا في الأسعار - 140.000 دولار أمريكي، و 306.553.35 دولارا أمريكيا، و 942.780 دولارا أمريكيا. وقد سلطت الإدارة الضوء على أنه تم إجراء تحليل لهيكل أسعار البائع المختار وتعميمه على PCC عبر سير عمل المسار السريع الإلكتروني.
ولذلك تعترف مراجعة الحسابات بأن التفاوت الواسع في الأسعار في حد ذاته لا يدل على نتيجة غير لائقة، ولكنه يلاحظ أن ملف المراجعة لم يوثق بوضوح، بشكل موحد ويمكن تتبعه بما فيه الكفاية، كيف تم تحليل وتسوية هياكل التسعير المختلفة ماديا عبر العروض الثلاثة الممتثلة، ولماذا اعتبر العرض المختار يوفر أساسا موثوقا به بما فيه الكفاية وقابلا للدفاع عنه للمنح. ومن ثم تتعلق الملاحظة بالوثائق وعدم كمال مستوى التفاصيل.
وظهرت مسألة ذات صلة بإمكانية المراجعة في مكتب 42004060، والتي أجريت كعملية اختيار ثانوية في إطار اتفاق الاختصاص الطويل الأجل لوكالة خارجية. ويبين المسجل أنه تم إعداد قائمة مختصرة للمرشحين من الملفات الشخصية المقدمة في إطار العمل، وأن المقابلات قد أجراها فريق استشاري، وأن المرشح المختار قد أوصي على أساس ملف السمحة، والخبرة العملية، والردود على المقابلات.
وبينما لاحظت الإدارة بحق أن منهجية اتفاق الأجل الطويل الأجل الخارجية لم تتطلب صراحة مصفوفة رسمية لتسجيل النقاط، فإن ملف المنظمة (WMO) يحتفظ بملخص سردي فقط ولم يتضمن سجلا منظما يربط بين المعايير التي تم بحثها والتقييم القائم على المقابلة والتوصية النهائية.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

وبالتالي فإن شاغل المراجعة لا يكمن في عدم الامتثال للمنهجية الخارجية، بل في أن مسار التقييم الناتج أقل شفافية وأقل قدرة على الصمود في مواجهة الاستعراض اللاحق.
ومن ثم، فإن الملاحظة تتعلق بعمق التوثيق وليس بأي قصور في عملية الشراء نفسها.

إمكانية تتبع الوثائق ووضوحها فيما يتعلق بالأساس المنطقي للقيمة مقابل المال

كما حددت مراجعة الحسابات بعض الحالات التي لم يوثق فيها سجل المشتريات الصلة بين افتراضات التخطيط الأولي والحدود المالية المعتمدة والأساس المنطقي الذي يدعم النتيجة التجارية النهائية. يؤكد أنه لم يتم تحديد أي خرق فيما يتعلق بالقيمة مقابل المال في الحالات التي تم استعراضها، ولكن الأساس الذي اعتبر على أساسه هذا الانتهاك لم يحدد دائما في شكل موحد بما فيه الكفاية ويمكن تتبعه ومراجعة حساباته. ومن ثم، فإن المسألة هي في الأساس مسألة توثيق.
على سبيل المثال، في PO 42000409، زاد سقف NTE بنسبة 121 في المائة من المبلغ الأصلي. وأوضحت الإدارة في وقت لاحق أن الترتيب الأساسي هو اتفاق أمين عام مشترك للأمم المتحدة بقيادة مكتب الأمم المتحدة في جنيف داخل الفريق الاستشاري المؤقت، مستفيدة من معدلات ثابتة بشكل تنافسي تستند إلى أحجام جنيف المجمعة، وأن الزيادة كانت مدفوعة بشرط مؤقت استثنائي من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من المرجح أن تتسبب عملية جديدة في تقديم عطاءات تأخيرا كبيرا دون ضمان واضح بسعر أفضل.
وتلاحظ مراجعة الحسابات أنه بالنسبة لزيادة NTE بهذا الحجم، لم يحدد ملف المشتريات مبررا للقيمة مقابل المال بطريقة واضحة بما فيه الكفاية ويمكن تتبعها وقت الموافقة، بما في ذلك الأساس الذي ظل الترتيب الحالي أفضل على خيارات المصادر البديلة للفترة المتبقية. ويتعلق تعليق المراجعة بدرجة التفاصيل المسجلة، وليس بصحة مسار الإجراءات المتخذة والقرارات ذات الصلة.
وفي 42003881 المشروع، سجلت خطة اختيار المصدر قيمة تقدر ب 800 000 فرنك سويسري، في حين بلغ الحد الأقصى المعتمد لترتيب الخمس سنوات 1.8 مليون دولار أمريكي. وأوضحت الإدارة في وقت لاحق أن السقف الأعلى يعكس العوامل التي لم تدرج بالكامل في التقدير الأصلي، بما في ذلك عناصر النطاق التي لم تكن مدرجة أصلا في الإسقاط. وتقر مراجعة الحسابات بأنه يمكن تبرير الحد الأقصى من حيث المبدأ، ولكنها تلاحظ أن الاختلاف بهذا الحجم يتطلب تصحيحا واضحا ومتزامنا في سجل المشتريات يبين كيف تم اشتقاق الحد الأقصى المعتمد.
ولم يتم جمع هذه التسوية في شكل واضح وقابل للمراجعة بما فيه الكفاية، مما يقلل من إمكانية التتبع المالي وشفافية قرار الحوكمة ذي الصلة. وتؤكد المراجعة في جوهرها أن المسألة الرئيسية المحددة في هذه الحالة هي العمق دون المستوى الأمثل للوثائق الداعمة.
وفيما يتعلق بأمر 42002143، حيث اتبع نموذج تسليم مختلف ماديا في إطار استثناء معتمد. وصف التنازل لعام 2025 تحولا من النهج الأصلي القائم على الطائرات بدون طيار / LiDAR إلى النهج الذي يعتمد على صور الأقمار الصناعية بسبب رفض إذن الطيران المحلي.
وتشير الوثائق الفنية إلى أن الحل الذي تم الاحتفاظ به كان في الواقع نموذجا هجينا، يجمع بين الحصول على الصور الساتلية ومعالجتها مع أنشطة التحكم الأرضي والتثليث المكاني والمسح الثلاثي الأبعاد للنظام العالمي للسواتل لأغراض الملاحة. وأكدت الإدارة أن تقييم معقولية الأسعار قد تم التصديق عليه رسميا من قبل لجنة الاتصالات الباكستانية، مشيرة إلى أن النطاق المنقح استبعد الطائرات بدون طيار و LiDAR، وخفض عدد الساعات المطلوبة، وأدى إلى انخفاض اسمي في السعر بحوالي 6.221.52 يورو مقارنة بعقد العام السابق، بينما ظلت الأسعار اليومية دون تغيير.
لم تجد مراجعة الحسابات أي ما يشير إلى أن مسار عمل PCM كان غير مناسب أو غير متسق مع قواعد المشتريات التابعة للأمم المتحدة. ومع ذلك، تلاحظ مراجعة الحسابات أنه حيثما تغيرت التكنولوجيا ونموذج التسليم ومحركات التكلفة الأساسية تغييرا جوهريا، فإن ملف المشتريات لم يحدد بشكل موحد وقابل للمراجعة بما فيه الكفاية لماذا يعتبر الاعتماد على المعدلات اليومية غير المتغيرة والتخفيض الإجمالي المحدود للسعر كافيا لإثبات معقولية السعر للحل البديل. وأساسا، تلاحظ مراجعة الحسابات وجود قصور في اكتمال ملف الشراء ذي الصلة.
لوحظت شواغل مماثلة تتعلق بإمكانية مراجعة الحسابات في الجوائز الاحتياطية لبوركينا فاسو إلى PO 42001931 و PO 42001932، حيث تطورت المراكز التجارية النهائية من خلال مزيج من الإلغاء والاستبدال والتعديلات المدفوعة

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

بالإلحاح واستجابة السوق المقيدة. وتقر مراجعة الحسابات بالحاجة الملحة التشغيلية الاستثنائية وضرورة المصادر الاحتياطية، لكنها تلاحظ أن ملفات المشتريات لم تكن تحتوي على مذكرة تحليلية منظمة بما فيه الكفاية أعدتها المنظمة (WMO) تجمع بوضوح كيفية التحقق من صحة الأسعار النهائية المعدلة على أساس معايير الاتفاق الطويل الأجل ذات الصلة، ومقارنات السوق المتاحة والانحرافات الفنية المتبقية. وقد تفسر الاستعجال التشغيلي مسار الشراء المتبع، ولكنها لا تحل محل سرد واضح وقابل للمراجعة بشأن التحقق من الأسعار.

وتشير هذه الحالات مجتمعة إلى أنه حيثما تقل المنافسة، أو تتغير نماذج التسليم ماديا، أو تتشكل المواقف التجارية النهائية من خلال التعديلات المتعلقة بالإلحاح، فإن سجل المشتريات الداعم يحتاج إلى توثيق معقولية السعر والأساس المنطقي للقيمة مقابل المال بمزيد من الوضوح والهيكل وإمكانية التتبع.

التوصية 11

ونوصي بأن تواصل المنظمة (WMO) تعزيز وثائق المشتريات والإرشادات الداخلية لكي يعكس ملف المشتريات، في حالة صعوبة المقارنة المالية أو تضييق المنافسة ماديا، المنهجية المطبقة والأساس الذي اعتبر عليه النتيجة التجارية النهائية معقولة ومتناسبة ومتسقة مع مبادئ القيمة مقابل المال.

وينبغي للمنظمة (WMO) أن تنظر على وجه الخصوص فيما يلي:

(أ) ضمان أن تعكس وثائق الشراء بوضوح المنهجيات المطبقة على التقييم المالي ومعقولية الأسعار، بما في ذلك، عند الاقتضاء، أي نهج لتسوية أو افتراضات أو علامات مرجعية أو مقارنات تستخدم لدعم المقارنة المشابهة؛

(ب) إصدار توجيهات داخلية واضحة بشأن استخدام هذا النوع الانتقائي (BAFO) بحيث يطبق بشكل انتقائي ومتناسب، مع إبداء مسوغات خطية توضح سبب اعتبار استخدامها، بما في ذلك أي تطبيق انتقائي أو تطبيقي مختصر، عادلا وشفافا وفعالا من الناحية التشغيلية في ظل هذه الظروف؛

(ج) عندما تكون المنافسة قد ضيقت أو فشلت أو أصبحت مقيدة ماديا، بما يضمن أن الملف يحتفظ بالوثائق المتناسبة لقرار المصادر وأساس الوضع التجاري الناتج، بما في ذلك، عند الاقتضاء، تغييرات النطاق، والافتراضات الرئيسية والاعتبارات الرئيسية التي تدعم معقولية الأسعار؛ و

(د) تنقيح نماذج أو تعليمات الالتماس التماس حيثما أمكن، بحيث يتم التعامل مع عناصر التكلفة المتغيرة أو القابلة للاسترداد، مثل السفر أو أجرة الشحن أو التدريب أو التركيب، بوضوح كاف لدعم العروض المالية القابلة للمقارنة بشكل مباشر.

تعليقات الأمين العام:

وتقبل الإدارة هذه التوصية.

الاستثناءات والجوائز غير التنافسية

وأكدت المراجعة أن المنظمة (WMO) تطبق الاستثناءات بشكل مناسب، وبوجه عام، توثق مبررات أسباب الاستثناء المختارة، وتتبع تسلسلا سليما لعملية الشراء. وإطار المنظمة للاشتراء على أساس الاستثناءات يعمل عموما على النحو المنشود منه.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ومع ذلك، في الحالات المحدودة المبينة أدناه، حددت المراجعة، ثغرات في الوثائق وحالات التسلسل دون المستوى الأمثل. ويبدو أن هذه المسائل تنبع في المقام الأول من طلب المكاتب عدم كفاية فهم متطلبات التخطيط ومبدأ الفصل بين الواجبات، مما أدى إلى مشاركة الموردين قبل الأوان أو عدم تنسيقها.
بشكل أساسي، أدى تأخر مشاركة PCM إلى تعطيل تسلسل الشراء الإلزامي. على الرغم مما سبق، لم تجد التدقيق أي دليل على خرق تنظيمي من قبل PCM.

ملفات الاستثناءات وتسلسل المشتريات وضمانات الشفافية

وفي النقطة 42001892، اعتمد طلب الاستثناء المعتمد من المشتريات التنافسية، بالإضافة إلى الملاحظة ذات الصلة في الملف، على أساس (9) "الأساليب الرسمية التي لا تسفر عن نتائج مرضية" وفقا للمرجع المرجعي 113.17 والنظام الدولي للوحدات 10.
وبموجب إطار العقد العاشر للنظام الدولي للوحدات، يتطلب هذا الأساس أساسا موثقا مسبقا يبين لماذا لم يكن من المتوقع في ظروف معينة أن تسفر عملية تنافسية رسمية عن نتائج مرضية.
في الواقع، في هذه الحالة، كان استخدام هذا الاستثناء المحدد مبررا موضوعيا من خلال أبحاث السوق التي أجراها المكتب الطالب، الذي أثبت بالفعل - بناء على التواصل المباشر مع أماكن متعددة - أن فندقا واحدا فقط من بين الأشخاص الذين تم الاتصال بهم هو القادر على تقديم الخدمات المطلوبة. وهذا يعني أنه لا يتوقع أن تسفر عملية تنافسية رسمية عن نتائج مرضية، لأن المجال العملي للموردين القابلين للبقاء قد ضيق بالفعل بسبب النتائج التي توصل إليها المكتب الطالب نفسه.
غير أن ملف المشتريات يبين أن المكتب الطالب عمل مباشرة في أماكن متعددة، وتلقى عروض أسعار تجارية مفصلة، وضيق مجال الخيارات تدريجيا قبل الموافقة على طلب الشراء وقبل أن تتولى PCM رسميا السيطرة على اتصالات البائعين. وفي الملف الذي تمت استعراضه، تجاوز ذلك أبحاث السوق الأولية ودخل في إشراك جوهري تجاري للموردين في مرحلة كان من المفترض فيها، بموجب النظام 10 للوحدات، إدارة التماس العروض واستلامها ومعالجتها ضمن تسلسل مشتريات يتحكم فيه المجلس التنفيذي.
وتلاحظ مراجعة الحسابات أن ملف المشتريات لم يبين بوضوح، على أساس مسبق وخاضع لمراقبة المركز (PCM)، لماذا لم يكن من المتوقع أن تسفر الأساليب الرسمية عن نتائج مرضية بمجرد أن تكون تفاعلات البائعين الموضوعية تجاريا قد ضيقت بالفعل مجال الخيارات العملي، وأن تسلسل المشتريات وتوزيع الأدوار لا يحترمان بوضوح بطريقة تحافظ على الفصل بين الواجبات، الشفافية ومسار قرار قابل للمراجعة بالكامل.
ومن ثم، فإن المراجعة تشير أساسا إلى عيبين من أوجه القصور في القضية المطروحة: أولا، يتضمن سجل المشتريات ذكرا غير كامل وغير كامل للعناصر الواقعية التي يقوم عليها النهج المختار؛ ثانيا، أدى تأخر مشاركة PCM من قبل المكتب الطالب إلى تعطيل تسلسل الشراء الإلزامي.
وهناك مسألة أخرى أثارتها القضية المطروحة وهي أنه في حين أن استمارة طلب الاستثناء تضمنت إعلانا ذاتيا متكاملا من قبل مقدم الطلب، فإن ملف المشتريات لم يثبت أي حياد خاص بالدور أو إعلانات عدم تعارض لموظفي المكتب الطالب الذين تلقوا الاقتباسات التجارية وتعاملوا معها بشكل مادي قبل أن تتولى PCM رسميا السيطرة على اتصالات البائع.
وتشير المراجعة أساسا إلى أن الاستمارة المستخدمة في العلبة المطروحة كانت ممتثلة تماما لمعايير الأمم المتحدة، وبالتالي فهي كافية تماما للإطار التنظيمي المعمول به، لكنها تلاحظ أيضا أن إعلانا أكثر تكييفا كان يمكن أن يزيد من تعزيز الوثائق ويمكن أن يكون مفيدا كضمانة معززة. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت مراجعة الحسابات أنه بينما تتجاوز قيمة العقد الحد الأدنى للنشر المعمول به، أي 40.000 فرنك سويسري وفقا للنظام الدولي للنظام (SI Ch. 10).
وأشارت الإدارة إلى أن الجائزة لم تنشر استنادا إلى ممارسة تنظيمية داخلية لا يقضي بعدم الإفصاح عن الجوائز القائمة على استثناء، وهو ما تعتبره الإدارة متسقا مع الممارسات المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة. وتقبل مراجعة الحسابات، في سياقات معينة، أن قرارات النشر قد تراعي بشكل مشروع ليس فقط القيمة النقدية للجائزة، ولكن أيضا السرية أو الأمن أو الاعتبارات التشغيلية الخاصة بكل حالة، حيثما توثق هذه الاعتبارات على وجه التحديد.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

غير أن مراجعة الحسابات تشير إلى أن المؤشر الدولي للمنظمة (WMO-10) يشترط صراحة نشر العقود الممنوحة التي تتجاوز 40.000 فرنك سويسري ولا يوفر إعفاء شاملا عن المنح الممنوحة من مصادر وحيد.
وعلاوة على ذلك، تدل آليات الشفافية، مثل الإشعارات العامة بالجائزة التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونشر منح العقود من خلال آلية الأمم المتحدة العامة للمنظمة، على أن التعويضات القائمة على الاستثناءات أو التعاقد المباشر لا تستبعد، كممارسة عملية، من النشر تلقائيا.
وفي هذا السياق، تساءل مراجعة الحسابات عما إذا كان من الممكن تفسير عدم النشر التلقائي لعقد تجاري روتيني في هذه الحالة، دون تقيد موثق أو على أساس خاص بكل حالة على حدة، على أنه هفوة في الشفافية. تم تأطير هذه المسألة بعبارات عامة ولا توحي بأي مخالفة من قبل PCM. بل إنها تعكس اعتبارا مفاهيميا حول كيفية عمل ضمانات الشفافية عند تجاوز المنافسة.

ولم تكن مسوغات الطوارئ متدلية دائما بوضوح في سجل المشتريات

ونشأت شواغل ذات صلة في حالات استطراح مختارة. وعند شراء حالة صيانة موقع إلكتروني، أوضحت الإدارة أن ضغوط استمرارية التشغيل كانت كبيرة لأن مغادرة فريق الاتصالات أوجد خطر انقطاع الخدمة في الموقع الإلكتروني العام للمنظمة (WMO)، مع ما يرتبط بذلك من آثار على الأمن والسمعة.
وتشير مراجعة الحسابات إلى أن ملف المشتريات لم يوضح بوضوح لماذا تم التعامل مع الظروف على أنها ضرورة ملحة في ظل إطار الاستثناء وليست على أنها إلحاحا نشأت جزئيا على الأقل من خلال إعادة الهيكلة الداخلية أو تأخر الإعداد، أو عوامل أخرى تخضع لسيطرة المنظمة (WMO). وتنشأ اعتبارات مماثلة في الحالات الأخرى المضغوطة زمنيا حيث كان الاستعجال حقيقيا ومبررا من الناحية التشغيلية، ولكن سجل المشتريات لم يميز دائما بوضوح بين الظروف الاستثنائية الحقيقية والإلحاح الذي نشأ، جزئيا على الأقل، من خلال تأخر الإجراءات الداخلية، أو تسلسل الضعف، أو التأخر في بدء الشراء.
وتلاحظ مراجعة الحسابات وجود ثغرات أو عدم كفاية الوضوح في الوثائق التي تدعم الاستثناءات القائمة على الضرورة، وتلاحظ أن هذه الثغرات تتعلق بجودة واكتمال المعلومات المقدمة من الوحدات الطالبة. والواقع أن المسؤولية عن توضيح مبررات الاستثناء - بما في ذلك الظروف المحددة التي تؤدي إلى الضرورة والمخاطر التشغيلية أو المالية أو المتعلقة بالسمعة التي يمكن أن تتحقق إذا لم يمنح الاستثناء - تقع في المقام الأول على عاتق الوحدات الطالبة.
تقر المراجعة بأن PCM لا يشارك رسميا إلا بعد تقديم الطلب ولا يمكنه بأثر رجعي إعادة بناء أو توسيع الأساس المنطقي الذي كان يجب أن يقدمه مكتب الطالب.
وباختصار، فإن الحالات التي استعرضت مجتمعة لا تشير إلى إساءة تطبيق الضرورة وإنما إلى الحاجة إلى وثائق أوضح لتعزيز مسار المراجعة، وضمان تسلسل الانضباط وتعزيز ضمانات الشفافية عند استخدام استثناءات، خاصة عندما يعتمد مسار الشراء على الإلحاح أو الاستمرارية أو غيرها من القيود التشغيلية

التوصية 12

ونوصي بأن تواصل المنظمة (WMO) تعزيز اكتمال ملفات الشراء القائمة على استثناءات وقابليتها للدفاع عنها وشفافيتها، إلى جانب تسلسل الانضباط والمشاركة المبكرة في الاجتماعات (PCM)، بحيث يظل الانحرافات عن المنافسة مبررا بشكل واضح ومتناسب وقابل للمراجعة. وينبغي للمنظمة (WMO) على وجه الخصوص أن:

(أ) مواصلة تحسين الدعم الوقائعي والمستندي المحتفظ به في ملفات الاستثناءات، بما في ذلك أساس الاستثناء المحدد الذي اعتمد عليه، وتسلسل المشتريات المتبع، والأدلة على استعراض الاجتماع (PCM) ومشاركته في الوقت المناسب، حسب الاقتضاء؛

(ب) القيام، من خلال التوجيه والتدريب، بتعزيز أن الابتعاد عن المنافسة لا ينبغي أن يستخدم كاستجابة روتينية لتأخيرات التخطيط، أو تأخر الإجراءات الداخلية، أو تأخر الاستعداد للانتقال، أو التأخر في الإعداد للحدث، وأن

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

يظل أي استخدام للضرورة أو لأسباب استثناءية أخرى في هذه السياقات استثنائيا بشكل واضح وأن يدعمه ملف مشتريات يفسر سبب عدم إمكانية التنبؤ بالظروف أو التخفيف من آثارها على نحو معقول؛

(ج) تعزيز التدريب والتوجيه التشغيلي بشأن الفصل بين المهام والمشاركة المبكرة للمركز (PCM) **في المشتريات غير القياسية والقائمة على الاستثناءات، بحيث لا تنشأ تفاعلات جوهرية تجارية مع الموردين خارج التسلسل الخاضع للرقابة من الاجتماع** (PCM)؛

(د) ضمان توثيق إعلانات الحياد وعدم تضارب المصالح باستمرار في ملف المشتريات لجميع الموظفين المعنيين المشاركين في عمليات الاشتراء على أساس استثنائي؛

(ه) اعتماد أفضل الممارسات داخل منظومة الأمم المتحدة، وتحديث التعليمات الدائمة ذات الصلة، حسب الاقتضاء، بشأن نشر عقود الشراء المباشر. وينبغي أن يتناول هذا على وجه الخصوص الظروف التي ينبغي فيها نشر قرارات العقود المتعلقة بالاشتراء المباشر.

تعليقات الأمين العام:

وتقبل الإدارة هذه التوصية.

الوثائق بعد الجائزة وسلامة السجلات

بشكل عام، وجدت المراجعة أن وثائق ما بعد الجائزة كانت دقيقة وموثوقة من الناحية الجوهرية وأن الوثائق الواقعة تحت اختصاص PCM **ظلت متوافقة تماما مع المعايير المعمول بها. ولكن في الحالات المحدودة المبينة أدناه، توجد تناقضات طفيفة.**

في PO 42002143، تم نقل المخرجات الرئيسية من خلال مستودع Google Drive خارجي يهدف إلى إثراءه تدريجيا بمرور الوقت. ولم يقدم الملف دليلا واضحا، في مكان واحد موحد، على النتائج والنسخ المحددة التي تلقت المنظمة (WMO) وصادقت صحتها، عند تسجيلها، والمخرجات التي شكلت الأساس لقبول المعالم البارزة ودفعها. وقد أوضحت المنظمة (WMO) أن مدير العقد احتفظ بالوثائق ذات الصلة وأن قرارات القبول والدفع تستند إلى نواتج متوخاة مصادق عليها. حدد العقد نفسه تسليمين واضحين ومعالم الدفع المقابلة - التقرير الأولي (61.000 يورو - 50٪) والتقرير النهائي (61.000 يورو - 50٪)، وتم احترام هذه الإنجازات على النحو الواجب.

ولذلك، فإن الشواغل المتعلقة بمراجعة الحسابات لا يشير إلى أي سداد غير مبرر أو خطأ إجرائي بارز، بل يسلط الضوء على أن سجل السداد لم يشكل أساس القبول النهائي شفافا بما فيه الكفاية من قبل المنصب.

ولاحظ الاستعراض أيضا وجود تناقضات منعزلة ولكنها ذات صلة في المشتريات الرسمية والسجلات التي تم إنشاؤها بواسطة تخطيط موارد المؤسسات. وفي نفس أمر الشراء، احتوى أمر الشراء الذي أنتجه النظام على تاريخ استحقاق يسبق تاريخ الإصدار الفعلي لأمر الشراء واستمر في وصف عملية الشراء بأنها تستند إلى LiDAR، على الرغم من أن ترتيب عام 2025 قد تم تنقيحه ليصبح منهجية ساتلية/ مختلطة.

وأقرت الإدارة بالتناقضات الداخلية في أمر الشراء مع الحفاظ على أن القبول والدفع يستندان إلى الوثائق الأساسية الصحيحة.

وقد لا تؤدي هذه التناقضات إلى تغيير المعاملة الموضوعية، حيث تم توضيح أن مكتب الأمر هو أمر داخلي وأن العقد المشترك مع المتعاقد يتضمن معلومات صحيحة؛ ومع ذلك، فقد أضعفت اتساق السجل الرسمي.

في PO 42005833، احتوى أمر الشراء النهائي على مصطلحات Incoterms متضاربة، في إشارة إلى DAP في رأس أمر الشراء أثناء وصف مصطلح تسليم البند باسم DPU Djibouti. نظرا لأن هذه الشروط توزع مسؤولية التفريغ والمخاطر

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

بشكل مختلف، فإن التناقض خلق غموضا تعاقديا يمكن تجنبه فيما يتعلق بالتزام التسليم المعمول به ونقل المخاطر ومسؤولية التفريغ.
وهذه المسألة هامة بشكل خاص لأن أمر الشراء نفسه ينص على أنه في حالة التعارض، يكون لأمر المشروع الأسبقية على المواصفات الفنية والعرض الممنوح. وفي حالة وقوع حادث أو نزاع في مرحلة التسليم، قد يضر هذا التناقض بالوضع التعاقدي للمنظمة (WMO).
وفي 42002268 الشهر، تضمنت مذكرة التفاهم واتفاق مستوى الخدمة (SLA) الوكالات الشريكة ما بدا أنه تواريخ سريان متضاربة. وأوضحت الإدارة لاحقا أنه لا يوجد مثل هذا التضارب من هذا القبيل: كلتا الوثيقتين لهما نفس تاريخ السريان، وإطار الاتفاقية متسق تماما. كان التناقض الوحيد الذي تم تحديده هو خطأ مطبعي في طلب PCC، حيث تمت الإشارة عن طريق الخطأ إلى سنة التوقيع على أنها 2024 بدلا من 2023.
اقتصر هذا الخطأ الكتابي حصريا على وثائق PCC ولم يظهر في مذكرة التفاهم أو اتفاق مستوى الخدمة أو أي وثائق حاكمة أو تعاقدية أخرى. وبالنظر إلى هذا السياق، تلاحظ مراجعة الحسابات أن المسألة تمثل نقصا إداريا بحتا، وليس له أي عواقب قانونية أو تشغيلية أو مالية، ولا تؤثر على العلاقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو على إمكانية إنفاذ الاتفاق.
ومع ذلك، يشير المراجعة إلى قيمة ضمان المواءمة المثالية بين جميع التقديمات الداخلية، مسلطة الضوء على أن الاتساق التام في التواريخ والمراجع والوثائق الداعمة يعزز مسار المراجعة العام ويسهل التحقق بعد ذلك.
وهذه الحالات مجتمعة لا تشير إلى فشل واسع الانتشار في سلامة السجلات، ولكنها تشير بالفعل إلى الحاجة إلى معايير دنيا أقوى من الاتساق الوثائقي وضمان الجودة واكتمال الملفات قبل الانتهاء من السجلات الرسمية في نظام التخطيط للموارد المؤسسية.

التوصية 13

ونوصي بأن تعزز المنظمة (WMO) دقة الوثائق والمعايير الدنيا للسجلات بحيث تظل السجلات التعاقدية وسجلات الدفع واضحة ومتسقة داخليا وقابلة للمراجعة بسهولة بدءا بإصدار العقود ومرورا بالقبول والاستلام والدفع. وينبغي أن يسهل ملف الدفع على وجه الخصوص تحديد التسليمات المحددة والإصدارات وسجلات التحقق والقبول التي تدعم قبول المعالم البارزة ودفعها، كما ينبغي شرح أي تناقض وثائقي أو تصحيح أو توضيح يؤثر على السجلات الرسمية للتخطيط للموارد المؤسسية أو التعاقدية والاحتفاظ به في الملف بطريقة تحافظ على إمكانية التتبع بعد ما بعد ذلك والاتساق الداخلي لسجل المشتريات.

وتحقيقا لذلك، ينبغي للمنظمة (WMO) القيام بما يلي:

(أ) ضمان أن يحدد ملف الدفع بوضوح التسليمات المتوخاة والإصدارات وعمليات التحقق الرسمية التي تدعم قبول المعالم الرئيسية ودفعها، بما في ذلك الحالات التي تخزن فيها الإنجازات المتوخاة في مستودعات خارجية؛

(ب) تنفيذ فحوص متناسبة لضمان الجودة قبل الانتهاء من أوامر الشراء وغيرها من السجلات الرسمية في نظام تخطيط الموارد في المؤسسات، بحيث تكون العناصر التعاقدية الأساسية - مثل أوصاف النطاق، وشروط التسليم/شروط التنفيذ، وتواريخ الاستحقاق، وتواريخ النفاذ - متسقة داخليا وتتماشى مع وثائق الشراء المعتمدة والصكوك الممنوحة؛ و

(ج) ضمان شرح أي تناقض في الوثائق المستندية يؤثر على التخطيط الرسمي للموارد المؤسسية أو السجلات التعاقدية على وجه السرعة، وتصحيحه رسميا أو توفيقه أو تعديله عند الاقتضاء، وفقا لأهميته القانونية أو التشغيلية، حتى يظل سجل المشتريات متسقا وموثوقا به لإدارة العقود والتقارير المالية والاستعراض اللاحق.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

تعليقات الأمين العام:

وتقبل الإدارة هذه التوصية.

الشركاء المنفذون

واستعرضت المراجعة اتفاقات مختارة ذات آثار مالية تمت معالجتها من خلال خطابات الاتفاق (LoAs). وفي بعض الحالات، بما في ذلك، لم تكن الوثائق المقدمة تحتوي دائما على أدلة واضحة أو كاملة أو منظمة بشكل كاف للمراجعات والضوابط المطلوبة بموجب النظام الدولي للوحدات 12.

وبموجب الرقم 12 للنظام الدولي، تتطلب الاتفاقات التي تتجاوز 000 40 فرنك سويسري تبريرا موثقا للأساس المنطقي للصك القانوني المختار، وأساس اختيار الكيان الخارجي، ومستوى الضمان الائتماني المعتمد عليه للشريك. تتطلب تعليمات الإدارة المالية أيضا توافر أموال كافية قبل الموافقة على أي التزام.

وفي الحالات التي تكون فيها الوثائق الداعمة للنظام SI 12 غير مكتملة أو غائبة، قد لا تتمكن الأمانة من إثبات أن الاتفاقات التي تترتب عليها آثار مالية خضعت لإطار الرقابة الداخلية المطلوب. وهذا يخلق خطر التطبيق غير المتسق للنظام الدولي للوحدات (SI 12)، وضمان ائتماني محدود على الكيانات الخارجية، وضعف إمكانية مراجعة قرارات اختيار الشركاء وموافقات التمويل.

التوصية 14

ونوصي بأن تعزز المنظمة (WMO) اتساق وهيكل الوثائق المحتفظ بها في ملف الاتفاقات المتعلقة بالشركاء المنفذين، لضمان إثبات الامتثال للنظام الدولي (SI 12) بوضوح بطريقة تتناسب مع قيمة الترتيب وطبيعته وملف خص المخاطر. على وجه الخصوص، يجب أن تسجل الملفات بوضوح الأساس المنطقي للصك القانوني المختار، وأساس اختيار الكيان الخارجي، ومستوى الضمان الائتماني المعتمد عليه للشريك.

وينبغي للمنظمة (WMO) أيضا أن تنظر في تقديم قائمة مرجعية موحدة للوثائق، تطبق بطريقة متناسبة، بحيث تسجل هذه العناصر بصورة متسقة في ملفات، بما في ذلك الحالات التي يطبق فيها نهج مبسط على الكيانات التابعة للقطاع العام أو الكيانات العلمية أو المشتركة بين الوكالات أو المؤسسات غير الهادفة للربح.

تعليقات الأمين العام:

وتقبل الإدارة هذه التوصية.

قائمة التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ويظهر البيان الثالث المعنون "بيان التغيرات في صافي الموجودات" التحركات خلال العام، المنتهية برصيد قدره - 32.381 فرنك سويسري كما في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (-54.758 ألف فرنك سويسري في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2024).

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

وخلال عام 2025، ارتفع إجمالي صافي الأصول بمقدار 22.377 ألف فرنك سويسري، مما يعكس بشكل أساسي: 1) الربح الناجم عن التقييم الاكتواري لخصوم استحقاقات الموظفين، والذي بلغ 20.783 ألف فرنك سويسري؛ 2) فائض لعام 980 ألف فرنك سويسري؛ iii) التحركات في احتياطي استحقاقات الموظفين، بما في ذلك رسوم الرواتب البالغة 4.173 ألف فرنك سويسري والمدفوعات من الاحتياطيات البالغة 3.559 ألف فرنك سويسري؛ 4) مساهمة قدرها 700 ألف فرنك سويسري في صندوق رأس المال العامل، يقابلها تحويل مماثل من الفائض المتراكم.
وبشكل عام، يعزى التحسن في صافي الأصول مقارنة بالعام السابق في المقام الأول إلى إعادة التقييم الاكتواري الإيجابي لالتزامات استحقاقات الموظفين.
يتم تحديد استنتاجات التدقيق الخاصة بنا حول صافي الأصول في الأقسام المتعلقة بالوضع المالي ومزايا الموظفين.

بيان التدفقات النقدية

ويحدد بيان التدفقات النقدية مصادر التدفقات النقدية الداخلة، والبنود التي أنفقت عليها النقد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والرصيد النقدي في تاريخ التقرير.
وسجلت المنظمة (WMO) في عام 2025 انخفاضا صافيا في القيمة النقدية وما يعادلها من 7.043 ألف فرنك سويسري، مقارنة بانخفاض قدره 3.277 ألف فرنك سويسري في عام 2024. وبلغ النقد وما يعادله 130.440 ألف فرنك سويسري في نهاية العام (137.483 ألف فرنك سويسري في عام 2024).
وبلغ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية -4.992 ألف فرنك سويسري (-870 ألف فرنك سويسري في عام 2024)، مما يعكس تباينا سلبيا مقارنة بالعام السابق. وتتأثر هذه النتيجة بشكل أساسي بالتحركات الكبيرة في رأس المال العامل والتزامات استحقاقات الموظفين، والتي يقابلها جزئيا فقط فائض العام.
وبلغ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية -2.051 ألف فرنك سويسري (-930 ألف فرنك سويسري في عام 2024)، ويتصل بشكل أساسي بشراء العقارات والمنشآت والمعدات.
وبلغ صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل صفر في عام 2025 (-1.477 ألف فرنك سويسري في عام 2024)، حيث لم تسجل أي تدفقات تمويلية جديدة خلال العام.

بيان مقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية

والبيان الخامس، "مقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية للأشهر الاثني عشر المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025"، مقدم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام رقم 24، الذي يتطلب إدراج مقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية في البيانات المالية، إلى جانب شرح للاختلافات الجوهرية. ويرد في الملاحظة 7 للبيانات المالية مزيد من التفاصيل، بما في ذلك التوفيق بين الميزانية العادية المعتمدة على أساس الميزانية ونفقات المنظمة التي تتألف منها مجموعة الصندوق العام.

الأحداث بعد تاريخ الإبلاغ

ووفقا للملاحظة 13 من البيانات المالية، فإن تاريخ الإبلاغ للمنظمة (WMO) هو 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025. وفي تاريخ التوقيع على هذه البيانات المالية يذكر أنه لم تقع أي أحداث جوهرية، مؤاتية أو غير مواتية، بين تاريخ الإبلاغ وتاريخ التصريح بالبيانات المالية لإصدارها من شأنه أن يؤثر على هذه البيانات المالية.

نظام الضوابط الداخلية

وفي دورات مراجعة الحسابات السابقة، تم تحديد الافتقار إلى الوضوح في المساءلة والمسؤوليات، لا سيما فيما يتعلق بوظائف الخط الثاني، بما في ذلك الشواغل المتعلقة بوضع المراقب المالي ودوره في إطار الرقابة الداخلية.
وفي حين أنه تم إحراز تقدم كبير من خلال التحديثات التنظيمية الأخيرة والإنشاء الرسمي لوظيفة المراقب، فإن تنفيذ فصل واضح بين مسؤوليات الخط الأول والثاني، على الرغم من وجوده الآن، لا يزال يتطلب مزيدا من التحسين. وعلى وجه الخصوص، ستواصل رصد التطور العملي لمهام المراقب المالي لضمان استمرار المواءمة مع مسؤوليات الخط الثاني وتجنب التداخل المحتمل مع أنشطة الخط الأول.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

وفي هذا السياق، سبق إصدار توصية محددة بشأن إنشاء سجل مركزي للاستثناءات. تم إدخال السجل في منتصف يوليو 2025، بعد صدور مذكرة الخدمة 18/2025، وهو يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز آليات المراقبة والمراقبة. ومع ذلك، فإن الأداة لا تزال قيد التنفيذ والتوحيد الكاملين، ولا تزال هناك بعض الجوانب الحاسمة، كما ترد تفصيلا في الفقرة التالية.

سجل الاستثناءات - مراقبة المخاطر وفعالية الرقابة الداخلية

واستعرضت المراجعة سجل الاستثناءات المركزي للمنظمة (WMO)، الذي أنشئ عملا بمذكرة الخدمة رقم 18/2025 لتسجيل الانحرافات عن السياسات المستقرة في المجالات الوظيفية الرئيسية، بما في ذلك المشتريات والموارد البشرية والسفر والتمويل والاتفاقات المؤسسية، بهدف دعم مراقبة المخاطر، وتحديد الأنماط، والتمكين من التحسين المستمر للضوابط الداخلية.

وفي حين أن السجل، الذي لم ينفذ إلا في منتصف عام 2025، يلتقط البيانات الشرحية الأساسية لسير العمل (مثل الطالب، والجهة المعتمدة، والحالة، والفئة)، فإن هيكله الحالي لا يدعم مستوى الإشراف والشفافية ومراقبة المخاطر المتوخى بموجب مذكرة الخدمة رقم 18/2025 والمتوقع في بيئة مراقبة داخلية ناضجة.

ويشير مرفق مذكرة الخدمة رقم 18/2025 إلى أن كل سجل استثناء ينبغي أن يشمل، ضمن عناصر أخرى، مبررا وتقييما منظما للمخاطر ومالك العملية والضوابط التعويضية وسلطة الموافقة وفترة الصلاحية ومسار المراجعة الداعم. واستنادا إلى الوثائق التي تمت مراجعتها، لا يبدو أن هذه العناصر ملتقطة بانتظام في الرؤية المركزية المتاحة حاليا للإشراف.

وعلى وجه الخصوص، لا يسجل السجل باستمرار القيمة المالية أو التعرض المرتبط بكل استثناء، أو الوحدة التنظيمية أو الإدارة التابعة لمقدم الطلب، وهوية المستفيد النهائي أو الطرف المقابل

ونتيجة لذلك، فهو لا يدعم بسهولة تقييم الأهمية النسبية أو التأثير التراكمي أو تركيز الاستثناءات حسب المكتب، أو الاستثناءات المتكررة التي تشمل البائع نفسه أو الشريك أو الموظف أو المسافر نفسه.

ويبين استعراض سجلات الاستثناءات المعتمدة للربعين الثالث والرابع من عام 2025 تركيزا متكررا للاستثناءات في مناطق محددة. وفي الربع الثالث من عام 2025، سجلت 89 حالة استثناء، معظمها في حالة السفر (48 حالة)، والمشتريات (22)، والموارد البشرية (8)، والمالية (8)، والفصل 12 (3). وفي الربع الرابع من عام 2025، ارتفع العدد إلى 140 شخصا، مع تكرار نفس الفئات (68 حالة سفر، و 38 مشتريات، و 13 من الموارد البشرية، و 8 موارد مالية، و 13 من الفصل 12).

وخلال كلتا الفترتين، سجلت جميع الاستثناءات على أنها معتمدة، دون تمييز واضح على أساس المخاطر، أو الأهمية النسبية أو التكرار.

وفي ظل هذه الظروف، يعمل التنفيذ الأولي للسجل في المقام الأول كأداة للموافقة على الاستثناءات وتتبع سير العمل، بدلا من كونه أداة شاملة للتحكم الداخلي وتحليل المخاطر.

ويحد ذلك من قدرة المنظمة (WMO) على تحديد الأنماط المتكررة، وإجراء تحليل للاتجاهات والأسباب الجذرية، والكشف عن نقاط الضعف الهيكلية في العمليات ومعالجة العوامل الدافعة للانحرافات المتكررة على نطاق المنظمة.

بالإضافة إلى ذلك، ونظرا لأن مذكرة الخدمة رقم 18/2025 تسند إلى المراقب مسؤولية تلخيص الاستثناءات المعتمدة بشكل دوري، فإن فعالية سجل الاستثناءات كأداة للحوكمة تعتمد أيضا على ضمان موضوعية كافية في عملية المراجعة تلك. في هذا الصدد، حددت المراجعة أن اسم المراقب قد تم تحديده كطالب (في ثلاث حالات) في عالم الاستثناء الذي تمت مراجعته.

ويشير ذلك إلى الحاجة إلى ضمان استمرار الموافقة على الاستثناءات التي تشمل المراقب المالي أو إدارة المراقب خارج شعبة خدمات المراقب والإدارة وضمان عدم طلب الاستثناءات مباشرة من قبل المراقب المالي أو الأعضاء الآخرين في وحدة الرقابة الداخلية، وذلك لتجنب مخاطر المراجعة الذاتية والحفاظ على مصداقية عملية الرقابة.

وعموما، لا يبدو أن التصميم والاستخدام الحاليين لسجل الاستثناءات متسقان تماما مع الأهداف المحددة في مذكرة الخدمة رقم 18/2025، وقد يحد من فعالية الرقابة الداخلية، ويزيد من مخاطر عدم الامتثال، ويضعف التأكيد على القيمة مقابل المال، ويحد من قدرة الإدارة على معالجة الأسباب الأساسية لحالات الاستثناء المتكررة.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

التوصية 15

ونوصي بأن تقوم المنظمة (WMO) بوضع وتنفيذ خطة نضج لسجل الاستثناءات لتعزيز حوكمة واكتمال معلومات سجل الاستثناءات المركزي لدعم المراقبة المجدية وكشف الأنماط وتحليل المخاطر بشكل أفضل.

وبدون تحديد طرائق تشغيلية محددة، قد تنظر المنظمة (WMO) في اتخاذ تدابير من أجل:

(أ) كفالة أن يسجل السجل القيمة المالية التقديرية أو الفعلية المرتبطة باستثناءات بما يتماشى مع هدف ومتطلبات الوثيقة SN 18/2025 (المرفق 1)؛

(ب) إثراء السجل بهوية المستفيد أو الطرف المقابل لإتاحة اكتشاف الاستثناءات المتكررة التي تؤثر على البائع نفسه أو الشريك أو الموظف أو المسافر نفسه، ودعم الضوابط المسبقة نفسها، بما في ذلك تحديد وتقييم حالات تضارب المصالح المحتملة؛

(ج) إقامة روابط بين الاستثناء المعتمد والمعاملة الأساسية في تخطيط موارد المؤسسات للسماح بالتتبع والإبلاغ؛

(د) الاستيلاء على الوحدة التنظيمية لمقدم الطلب، بما يتيح تحليل أنماط الاستثناءات المتكررة، وتركيزات الانحرافات، ومواطن الضعف المحتملة في الرقابة الهيكلية حسب المكتب أو المجال الوظيفي؛ و

(ه) ضمان استخدام الملخصات الدورية التي يقدمها المراقب المالي للاستثناءات المعتمدة، على النحو المطلوب بموجب مذكرة الخدمة رقم 18/2025، الفقرة 4.2.2، ليس فقط لأغراض الإبلاغ، ولكن أيضا للاستعراض التحليلي للأنماط المتكررة، ومجالات المخاطر المركزة، والشواغل الناشئة المتعلقة بالحوكمة. حيثما تتعلق الاستثناءات بالحالات التي بدأتها أو طلبتها أو متأثرة بشكل كبير من قبل المراقب المالي أو إدارة المراقب، يجب أن يخضع تحليل الرقابة الداخلية التحليلية والشاملة ذات الصلة لمراجعة منفصلة أو تصعيد من خلال قناة مراجعة مستقلة مناسبة.

ومن شأن اعتماد هذه التدابير، بالإضافة إلى ضمان اتساقها مع غرض ومتطلبات مذكرة الخدمة 18/2025، أن يساعد المنظمة WMO على تعزيز الشفافية وتحسين اكتشاف الأنماط وتعزيز بيئة الرقابة التي تحكم الانحرافات في السياسات عبر مجالات التشغيل.

تعليقات الأمين العام:

وتقبل الإدارة هذه التوصيات.

وكما أشير إلى ذلك، بدأ العمل بسجل الاستثناءات في منتصف عام 2025، ومن المتوقع إدخال مزيد من التحسينات على أعقاب تعيين مدير الرقابة الداخلية في الربع الأول من عام 2026، والذي سيقود التطوير المستمر للأداة.

وتجدر الإشارة إلى أن أسلوب تنفيذ جوانب معينة - مثل تلك المبينة في الأجزاء (أ) و(ب) و(ج) - سيقيم لتحديد أفضل طريقة لمعالجة الخطر الكامن مع الحفاظ على الكفاءة في العملية.

المكاتب الإقليمية ومكاتب التمثيل

وأجرى المراجع الخارجي مراجعة مخصصة لأداء المكاتب الإقليمية والتمثيلية التابعة للمنظمة (WMO) في عام 2023 ركزت على الحوكمة والمساءلة والترتيبات الإدارية والمشتريات والإدارة المالية وفعالية الوجود الإقليمي.

وترد نتائج تلك المراجعة، بما في ذلك النتائج والتوصيات ذات الصلة، في *التقرير الخاص لمراجع الحسابات الخارجي عن مراجعة الحسابات المكاتب الإقليمية والتمثيلية (2024)*. وتتجلى حالة تنفيذ تلك التوصيات والاقتراحات في معلومات المتابعة ذات الصلة، على النحو الوارد في **المرفقين** الرابع والخامس لهذا التقرير.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

وقد اضطلعت المنظمة (WMO) منذ صدور هذا التقرير بعملية إعادة تنظيم تنظيمية كبيرة، بما في ذلك تغييرات أثرت على الحوكمة والتنسيق وترتيبات الإبلاغ الخاصة بالمكاتب الإقليمية والتمثيلية، على النحو المبين في مذكرة الخدمة رقم 15/2025 بشأن الهيكل التنظيمي الجديد للمنظمة (WMO).
وتشمل هذه التغييرات، في جملة أمور، إنشاء مكتب تنسيق إقليمي يقدم تقاريره مباشرة إلى الأمين العام وإعادة تنظيم المسؤوليات بين المقر والأقاليم على نطاق أوسع، مما يوفر السياق المؤسسي الذي تتابع فيه توصيات مراجعة الحسابات المذكورة أعلاه.
وفي ضوء ما سبق، ستقيم الآثار الملموسة للإصلاح في الفترات المالية المقبلة.

الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات

فمن خلال تحليل بيئة تكنولوجيا المعلومات في المنظمة (WMO)، ووفقا للمعايير الرئيسية المتعلقة بمراجعة تكنولوجيا المعلومات، حددنا محيط الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات (ITGC). ولذلك، درسنا ما يلي: تطبيق Oracle Quantum ونظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP) التابع للمنظمة (WMO)؛ Active Directory (AD)، المطلوب للاتصال بتطبيق Oracle Quantum ؛ قاعدة بيانات تطبيقات Oracle Quantum ونظام التشغيل المرتبط بها. تتم إدارة صيانة تطبيق وقاعدة بيانات Oracle Quantum (التي تستضيفها Oracle) من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المشار إليه فيما بعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وبواسطة Oracle لنظام التشغيل، بينما يتم الاستعانة بمصادر خارجية لخدمة صيانة Active Directory (AD) بواسطة Microsoft Azure (مزود الخدمة السحابية). تم اعتماد الخدمات التي تقدمها Oracle و Microsoft من قبل Type II Report SOC 2 (Oracle) و Type II Report SOC 1 (Microsoft). وقد أعد التقريران وفقا للمعايير الدولية وأفضل الممارسات المعترف بها.
يجب أن يؤخذ في الاعتبار أنه بعد تنفيذ تطبيق Quantum الجديد، والذي أدى إلى إيقاف تشغيل نظام Oracle E Business السابق، تم بدء عملية ترحيل البيانات المنظمة لدعم عمليات الأعمال الرئيسية. ويتطلب النظام الجديد، الذي يتسم بمستوى أعلى من الأتمتة وبيئة معززة للرقابة الداخلية، نقل المعلومات الموجودة وتحويلها في بعض الحالات.
وفي هذا السياق، أجريت مراجعة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2025 لتقييم اكتمال البيانات المنقولة ودقتها وموثوقيتها. وشملت أنشطة المراجعة تحليلا لإستراتيجيات الانتقال المعتمدة، واستعراض الوثائق المتاحة، وإجراء مناقشات مع مالكي العمليات، وإجراء اختبارات مستهدفة في المجالات التي حددت باعتبارها الأكثر حيوية. ولم تحدد إجراءات المراجعة أي قضايا أو نتائج جوهرية تتعلق بعملية ترحيل البيانات. لمزيد من المعلومات، هناك إشارة إلى التذييل "Data Migration Audit Activities WMO Fs 2025" بهذا التقرير.

النهج والمنهجية

1) تشمل خطوات عملنا الميداني لتقييم تصميم وفعالية التشغيل لضوابط المنظمة، لأنها تعالج مخاطر تكنولوجيا المعلومات والعمليات التجارية للمنظمة، ما يلي:

أ) مقابلات رئيسية مع الموظفين لفهم بيئة تكنولوجيا المعلومات.

ب) إجراءات تجول مستقلة لتقييم تصميم ضوابط تكنولوجيا المعلومات في المنظمة.

ج) إجراء الاختبارات لتقييم فعالية التشغيل لضوابط تكنولوجيا المعلومات في المنظمة.

د) استعراض وتقييم ضوابط منظمة الخدمات المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وأوراكل ومايكروسوفت لعام 2025 ذات الصلة بالمراجعة.

2) علاوة على ذلك، يتألف نهج مراجعة تكنولوجيا المعلومات المستخدم من الأنشطة الرئيسية التالية:

أ) تحديد نظم تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة من خلال فهم طبيعتها وتقنياتها الأساسية.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ب) فهم وتوثيق عمليات ومخاطر تكنولوجيا المعلومات للتطبيق ذي الصلة بتكنولوجيا المعلومات (Oracle Quantum) والبنية التحتية ذات الصلة (Active Directory وقاعدة البيانات ونظام التشغيل).

ج) تنفيذ أنشطة التحكم العام لتكنولوجيا المعلومات على طبقات Active Directory والتطبيق وقاعدة البيانات ونظام التشغيل التي تغطي مخاطر تكنولوجيا المعلومات.

د) تقييم تقارير مراقبة منظمة الخدمات ذات الصلة بمراجعة عام 2025.

3) على وجه الخصوص، تم تصميم اختبارات ITGCs وتنفيذها لمعالجة المخاطر المحتملة داخل عمليات تكنولوجيا المعلومات:

أ) إدارة التغيير: ضوابط ترمي إلى ضمان أن التغييرات المدخلة على النظم ملائمة ومستجيبة لاحتياجات العمل ومأذون بها واختبارها على النحو الواجب قبل تنفيذها؛

ب) إدارة الوصول: ضوابط ترمي إلى ضمان عدم وصول النظم إلا للمستخدمين المرخص لهم الذين لديهم أدوار/ ملفات صحيحة لأداء الأنشطة التي تقع ضمن اختصاصاتهم؛

ج) إدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات: ضوابط تهدف إلى ضمان بيئة معالجة موثوقة وإدارة المشاكل التشغيلية الروتينية الناجمة عن فقدان البيانات أو عدم كمال معالجة المعلومات.

4) علاوة على ذلك، نظرا لأن نظام التشغيل Oracle Quantum تتم إدارته بواسطة Oracle، بينما تتم إدارة خدمة Active Directory (AD) بواسطة Microsoft Azure (مزود الخدمة السحابية)، فقد تم تناول بعض المخاطر المحتملة المذكورة أعلاه من خلال تقارير SOC الصادرة عن Oracle و Microsoft Azure. ولذلك، تم تنفيذ الأنشطة التالية لفهم التقارير والخدمات المذكورة:

أ) تقييم تقارير اللجنة (SOC 1) من النوع الثاني:

- *تقرير أدوات التحكم في النظام والمؤسسة (SOC 2) من النوع 2 - Oracle Fusion ERP HCM (SCM) و CRM (FAEM) Cloud Services* بشأن *Oracle Cloud Infrastructure Generation 2 (OCI)*، الصادر عن Schellman للفترة من 1 تشرين الأول/ أكتوبر إلى 30 أيلول/ سبتمبر 2025.
- *Microsoft Corporation – Azure* بما في ذلك *Dynamics 365* الصادر عن Deloitte للفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2025؛

ب) تقييم الكفاءة المهنية لمراجع الخدمة واستقلاله عن المؤسسة التي تقوم بها الخدمات لتحديد مدى كفاية وملاءمة أدلة المراجعة المقدمة في التقرير؛

ج) تقييم ما إذا كانت أوصاف اختبارات الضوابط كافية لفهم طبيعة ومدى الإجراءات المنفذة والاختبارات المحددة المناسبة لتوفير أدلة مراجعة كافية ومناسبة على أن المراقبة تعمل بفعالية خلال فترة الاعتماد.

الختام

5) من خلال الجمع بين الإرشادات التفصيلية واختبار فعالية التشغيل التي أجراها فريق تدقيق تكنولوجيا المعلومات وتقييم تقارير منظمة الخدمات، تمكنا من تقييم تصميم وفعالية التشغيل لضوابط تكنولوجيا المعلومات في المنظمة، والتي تغطي الفترة الكاملة من 1 يناير 2025 حتى 31 ديسمبر 2025.

6) فيما يلي تقييم عمليات تكنولوجيا المعلومات لتطبيقها من حيث النطاق والبنى التحتية ذات الصلة:

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

	تصميم عمليات تكنولوجيا المعلومات وتقييم التشغيل		
تطبيق تكنولوجيا المعلومات	إدارة الوصول	إدارة التغيير	إدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات
أوراكل كوانتوم (طبقة التطبيق)	**غير** فعال	فعاله	**غير** فعال
أوراكل كوانتوم (طبقة قاعدة البيانات)	**غير** فعال	**غير** فعال	**غير** فعال
أوراكل كوانتوم (طبقة نظام التشغيل)	فعاله	فعاله	**غير** فعال
أوراكل كوانتوم (طبقة Active Directory)	فعاله	فعاله	**غير** فعال

7) الأنشطة الوارد وصفها في هذا التقرير تحدد ثلاث توصيات واقتراح واحد. تظهر تفاصيل عناصر التحكم التي تم إجراؤها في الجدول التالي:

- "التذييل ألف - تقييم الضوابط والتوصيات" للاتحاد الدولي للاتصالات (ITGC).

8) بالإضافة إلى التوصيات والاقتراحات الموجهة إلى الإدارة، نسلط الضوء على موضوع عام واستراتيجي أكثر، ليس من اختصاص الإدارة تماما ولكنه يتطلب أيضا إجراء رفيع المستوى، ونتناوله أدناه.

استرعاء انتباه المجلس التنفيذي

ونظرا إلى أن جميع التدابير الممكنة لا تدخل في نطاق اختصاص الإدارة الحصري، فإننا نسترعي انتباه المجلس التنفيذي إلى ضرورة معالجة الضوابط المفروضة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخارجية وحلها بشكل مناسب بحلول نهاية السنة المالية 2026، بما في ذلك من خلال تدخل الحوكمة إذا لزم الأمر. بالنظر إلى أن البرنامج (UNDP) هو في الواقع وكالة تابعة للأمم المتحدة خارج المنظمة (WMO) ومستقلة عنها، ولكنه تولى في الوقت ذاته دورا واضحا كمقدم خدمات تكنولوجيا معلومات للمنظمة (WMO) (فضلا عن العديد من كيانات الأمم المتحدة الأخرى)، يوصى بتوفير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شهادات النظام (التقارير ISAE 3402/SOC Type 2) للخدمات المقدمة. وسيكون ذلك متسقا مع بعض الخدمات التي يقدمها اليونسكو في جنيف إلى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

9) ترد في الجدول التالي تفاصيل الضوابط التي تم إجراؤها، والضوابط التي تغطيها تقارير منظمات الخدمات، والتوصيات المتعلقة بمراجعة تكنولوجيا المعلومات لعام 2025:

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

التذييل ألف - تقييم الضوابط والتوصيات

معرف	طبقه	عمليه	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
0	**جميع الطبقات**	*السياسات والإجراءات*	**PP-ALL-PP1-S:** قامت الهيئة رسميا بتوثيق السياسات والإجراءات التي تنظم استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الوصول، وإدارة التغيير، وإدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات.	وقد تم التحقق من وجود إطار إجرائي مناسب للبيئة تكنولوجيا المعلومات، يتم تحديثه بشكل دوري في حالة حدوث تغييرات هامة.	**لاحظ الانحراف** لاحظنا أن بعض إجراءات تكنولوجيا المعلومات تتطلب تحديثات لتعكس التغيرات التكنولوجية والعمليات الحالية.
الاقتراح رقم 2					
ونقترح أن تنظر المنظمة (WMO) في استعراض سياسات وإجراءات تكنولوجيا المعلومات القائمة وتنقيحها عند الاقتضاء لزيادة مواءمتها مع البيئة الكمومية الحالية. وعلى وجه الخصوص، يمكن النظر في تحديث سياسات ومعايير مختارة، من قبيل "إدارة النفاذ المتميز، وإجراءات الاستعراض" (2022)، و"معيار إدارة كلمة المرور" (2023)، و"معيار إدارة الهوية والوصول" (2024)، و"المنظمة (WMO) - إجراءات التشغيل الموحدة لإدارة خدمات تخطيط الموارد المؤسسية (ERP)" (2025)، لتعكس الانتقال من Oracle E-Business Suite إلى Quantum. بالإضافة إلى ذلك، تمثل المبادئ التوجيهية الحالية للتغيير الكمي والإفراج (2024) أساسا متينا؛ غير أن إضفاء الطابع الرسمي على هذه الشبكة وإدماجها في إجراء إداري أكثر تنظيما يمكن أن يزيد من تعزيز الحوكمة والاتساق.				
تعليقات الأمين العام: *نحن نتفق مع الاقتراح بمراجعة سياسات وإجراءات تكنولوجيا المعلومات الحالية وتحسينها عند الاقتضاء لضمان استمرار التوافق مع بيئة Quantum الحالية.* *تم تحديث إجراء التشغيل الموحد لإدارة خدمات تخطيط موارد المؤسسات لتعكس الانتقال إلى الخدمات الكمومية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الربع الأول من عام 2025 بما في ذلك إجراءات إدارة التغييرات وإدارة الإصدار المنقحة. كما نعترف بقيمة إدماج الإجراءات الكمومية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز الاتساق والحوكمة.* *وستؤخذ هذه الجوانب في الاعتبار كجزء من الجهود الجارية لتعزيز حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتحديثها.*				
1	**طبقة التطبيق**	*إدارة الوصول*	**MA-APP-MA4-S:** تتم الموافقة على حقوق الوصول الجديدة أو الإضافية من قبل شخص إداري مناسب قبل منح الوصول.	تم التحقق من أن حقوق الوصول إلى Quantum يتم إنشاؤها وتعديلها تلقائيا بناء على حقوق الوصول المدارة في Active Directory والموافقة عليها من قبل شخص إداري مناسب قبل منح الوصول.	**لم يلاحظ أي انحراف**

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	طبقه	عمليه	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
2	**طبقة التطبيق**	*إدارة الوصول*	**MA3-XR:** تتم الموافقة على التغييرات التي تطرأ على تعريف الدور بشكل صحيح من قبل تكنولوجيا المعلومات أو إدارة الأعمال.	ونظرا إلى أنه يلزم إدخال تغييرات على الأدوار من خلال طلب تغيير محدد، يرجى الرجوع إلى MCAPPMC3S الرقابة.	**لم يلاحظ أي انحراف**
3	**طبقة التطبيق**	*إدارة الوصول*	**MA-APP-MA6-S:** يتم تعطيل المستخدمين الذين غادروا المؤسسة في الوقت المناسب.	تم التحقق من تعطيل حقوق الوصول إلى Quantum في الوقت المناسب.	**لم يلاحظ أي انحراف**
4	**طبقة التطبيق**	*إدارة الوصول*	**MA-APP-MA1-S:** إعدادات كلمة المرور مناسبة لإدارة المصادقة على الأنظمة والتطبيقات.	تم التحقق من تكوين الوصول إلى تسجيل الدخول الأحادي بواسطة Active Directory على Quantum.	**لم يلاحظ أي انحراف**
5	**طبقة التطبيق**	*إدارة الوصول*	**MA-APP-MA5-S:** يتم التحقق من حقوق الوصول بشكل دوري من قبل موظفي الإدارة المختصين (الأعمال التجارية أو تكنولوجيا المعلومات).	تم التحقق من أنه خلال فترة المراجعة وفي نطاق أنشطة الترحيل من Oracle EBS إلى Quantum، تمت مراجعة حقوق الوصول بشكل مستمر.	**لم يلاحظ أي انحراف**
6	**طبقة التطبيق**	*إدارة الوصول*	**MA-APP-MA1-XR:** المستخدمون الفائقون محدودون ويتماشى مع مسؤوليات الوظيفة.	وتم التحقق من أن البرنامج الإنمائي يدير البرنامج الإنمائي إدارة كاملة للمستخدمين المتميزين على مستوى التطبيقات، دون إشراف المنظمة (WMO).	**لاحظ الانحراف** لقد لاحظنا نقصا في حوكمة المنظمة (WMO) وإشرافها على أنشطة التطبيقات الكمومية التي يؤديها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما فيما يتعلق بإدارة وصول المستخدمين الفائقين.

ترجمة غير رسمية
تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	طبقه	عمليه	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم

التوصية رقم 16

ومن الضروري تعزيز الحوكمة والإشراف على الأنشطة الإدارية والصيانةية والإدارية لتطبيق Quantum التي يضطلع بها حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتحقيقا لهذه الغاية، نوصي بأن تحدد المنظمة (WMO) وتنفذ الأدوات والترتيبات والآليات اللازمة للتمكين من الحوكمة والإشراف الفعالين على أنشطة الإدارة والصيانة والإدارة الخاصة بتطبيق وقاعدة بيانات الغلاف الجوي (Quantum Database)، والتي يضطلع بها حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

ونوصي، على وجه الخصوص، بأن تحدد المنظمة (WMO) إطارا مناسبا لحوكمة ومراقبة الأنشطة التي يضطلع بها مقدم الخدمات وأن تنشئ رسميا، مع التمييز بوضوح بين:

طبقة قاعدة البيانات، مع إشارة خاصة إلى إذن المنظمة (WMO) وإشرافها على الأنشطة على مستوى قواعد البيانات، بما في ذلك:

ب) إنشاء حسابات المستخدمين واستعراضها والتصرف فيها، بما في ذلك المستخدمين الامتيازيون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي ينبغي أن تخضع هذه الحسابات لرخص رسمي (إنشائ) المنظمة (WMO) ومراقبتها (استعراضها والتخلص منها)، فضلا عن الأنشطة التي يؤديها هؤلاء المستخدمون، والتي ينبغي أن تخضع لرقابة ومراقبة مستمرة من جانب المنظمة (WMO).

(ج) إدارة التغييرات على مستوى قاعدة البيانات التي يجريها البرنامج الإنمائي والإذن بها، والتي ينبغي أن تخضع لموافقة المنظمة (WMO) الرسمية أو، على الأقل، للمراقبة والرقابة المستمرين.

• طبقة التطبيق، مع إشارة خاصة إلى الإذن والإشراف على إنشاء المستخدمين المميزين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستعراضهم والتخلص منهم، والتي ينبغي أن تخضع لتفويض رسمي (إنشائ) ومراقبة (استعراض وتخلص) من جانب المنظمة (WMO)، فضلا عن الأنشطة التي يؤديها هؤلاء المستخدمون في إطار التطبيق الكمومي، الذي ينبغي أن يخضع للإشراف والرصد المستمرين من جانب المنظمة (WMO).

تعليقات الأمين العام:

وتقبل المنظمة (WMO) التوصية، وتضاعف جهودها في جميع المسارات الممكنة، بما في ذلك من خلال التفاوض المباشر مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن خلال لجنتي المراجعة والرقابة، والفريق الفني للمراجعين الخارجيين لتحديد نهج يمكن فيه تنفيذ المزيد من الحوكمة على الضوابط التي تعتمد عليها المنظمة (WMO) ولكن يديرها بالضرورة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (باعتباره المالك والمقدم لمنصة Service quantum as a) وتزويد جميع الأطراف بالمستوى المطلوب التأكيد على التصميم والتشغيل الفعالين لهذه الضوابط.

وتستفيد المنظمة (WMO) من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) كمقدم خدمات لإدارة وتشغيل تطبيق Quantum، بما في ذلك إدارة وصول المستخدمين وإدارة حسابات الامتيازات (المستخدمين الفائقين). وتخضع هذه الأنشطة لإطار الرقابة الداخلية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يحدد سياسات وإجراءات واضحة لتوفير الوصول، والفصل بين الواجبات، وإدارة الوصول المتميز (على النحو المبين في إطار الرقابة الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

وتخضع جميع التغييرات التي يتم إدخالها على التطبيق، بما في ذلك تحديثات التكوين، لإجراءات إدارة التغيير والتحكم والنشر الرسمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تم تصميمها لضمان التفويض والاختبار والتتبع المناسبة.

وفي حين أن الإدارة التشغيلية يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تظل المنظمة (WMO) تشرف على التغييرات التي يجري إجراؤها. من خلال وحدة إدارة الإصدار، مما يتيح تتبع التغييرات وإمكانية تتبعها.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	طبقه	عمليه	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
تنطبق هذه الإجراءات على جميع أنواع التغييرات، مثل تصحيحات/إصدارات Oracle أو تكوينات SaaS والأدوار والامتيازات أو الملحقات أو PaaS (البنية الأساسية وقاعدة البيانات).					
7	**طبقة التطبيق**	*إدارة الوصول*	**MA-APP-MA7-S:** تتم مراقبة الإجراءات التي يتم تنفيذها بواسطة معرفات المستخدمين المتميزين ومراجعتها بشكل دوري	وتم التحقق من أن البرنامج الإنمائي يدير البرنامج الإنمائي إدارة كاملة للمستخدمين المتميزين على مستوى التطبيقات، دون إشراف المنظمة (WMO).	**لاحظ الانحراف** لقد لاحظنا نقصا في حوكمة المنظمة (WMO) وإشرافها على أنشطة التطبيقات الكمومية التي يؤديها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما فيما يتعلق بإدارة وصول المستخدمين الفائقين. وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى التوصية n.1.
8	**طبقة التطبيق**	*إدارة التغيير*	**MC-APP-MC3-S:** تتم الموافقة على التغييرات من قبل الموظفين المناسبين قبل الانتقال إلى بيئة الإنتاج، استنادا في النهاية إلى ملاحظات إصدار المورد والمورد.	وقد تم التحقق من أن التغييرات في تطبيق Quantum تدار من خلال عملية رسمية لإدارة التغيير تحت مسؤولية المنظمة WMO. تقدم طلبات التغييرات التي بدأتها المنظمة (WMO) وتتبعها من خلال وحدة طلب التغيير الكمي وتتطلب موافقة مسبقة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد التغيير وتنفيذ أنشطة الاختبار ولا ينقل التغيير إلى الإنتاج إلا	**لم يلاحظ أي انحراف**

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	*طبقه*	*عمليه*	*وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات*	*إجراءات الاختبار*	*التقييم*
				بعد موافقة المنظمة (WMO)، مما يضمن الفصل المناسب.	
9	**طبقة التطبيق**	*إدارة التغيير*	**MC-APP-MC1-S:** يتم اختبار التغييرات التي تطرأ على تطبيق تكنولوجيا المعلومات من قبل الشركات ومستخدمي تكنولوجيا المعلومات (أو) مستخدمي تكنولوجيا المعلومات بخلاف المطورين.	وقد تم التحقق من أن التغييرات في تطبيق Quantum تدار من خلال عملية رسمية لإدارة التغيير تحت مسؤولية المنظمة WMO. تقدم طلبات التغييرات التي بدأتها المنظمة (WMO) وتتبعها من خلال وحدة طلب التغيير الكمي وتتطلب موافقة مسبقة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد التغيير وتنفيذ أنشطة الاختبار ولا ينقل التغيير إلى الإنتاج إلا بعد موافقة المنظمة (WMO)، مما يضمن الفصل المناسب.	**لم يلاحظ أي انحراف**
10	**طبقة التطبيق**	*إدارة التغيير*	**MC-APP-MC2-S:** يتم توثيق التغييرات التي تطرأ على تطبيق تكنولوجيا المعلومات بشكل صحيح باستخدام اختبار قبول المستخدم (UAT).	وقد تم التحقق من أن التغييرات في تطبيق Quantum تدار من خلال عملية رسمية لإدارة التغيير تحت مسؤولية المنظمة WMO. تقدم طلبات التغييرات التي بدأتها المنظمة (WMO) وتتبعها من خلال وحدة طلب التغيير الكمي وتتطلب موافقة مسبقة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد التغيير وتنفيذ أنشطة الاختبار ولا ينقل التغيير إلى الإنتاج إلا بعد موافقة المنظمة	**لم يلاحظ أي انحراف**

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	طبقه	عمليه	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
				(WMO)، مما يضمن الفصل المناسب.	
11	**طبقة التطبيق**	*إدارة التغيير*	**MC-APP-MC5-S:** يتم فصل بيئة الإنتاج عن بيئات التطوير / الاختبار.	وقد تم التحقق من أن التغييرات في تطبيق Quantum تدار من خلال عملية رسمية لإدارة التغيير تحت مسؤولية المنظمة WMO. تقدم طلبات التغييرات التي بدأتها المنظمة (WMO) وتتبعها من خلال وحدة طلب التغيير الكمي وتتطلب موافقة مسبقة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد التغيير وتنفيذ أنشطة الاختبار ولا ينقل التغيير إلى الإنتاج إلا بعد موافقة المنظمة (WMO)، مما يضمن الفصل المناسب.	**لم يلاحظ أي انحراف**
12	**طبقة التطبيق**	*إدارة التغيير*	**XP2:** لا يسمح بالترقية إلى بيئة الإنتاج للأشخاص الذين لديهم مسؤوليات تطوير.	وقد تم التحقق من أن التغييرات في تطبيق Quantum تدار من خلال عملية رسمية لإدارة التغيير تحت مسؤولية المنظمة WMO. تقدم طلبات التغييرات التي بدأتها المنظمة (WMO) وتتبعها من خلال وحدة طلب التغيير الكمي وتتطلب موافقة مسبقة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد التغيير وتنفيذ أنشطة الاختبار ولا ينقل التغيير إلى الإنتاج إلا بعد موافقة المنظمة (WMO)، مما يضمن الفصل المناسب.	**لم يلاحظ أي انحراف**

ترجمة غير رسمية
تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	طبقه	عمليه	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
13	**طبقة قاعدة البيانات**	*إدارة الوصول*	**MA-DB-MA4-S:** تتم الموافقة على حقوق الوصول الجديدة أو الإضافية من قبل شخص إداري مناسب قبل منح الوصول.	تم التحقق من أن قاعدة البيانات الأساسية التي يقوم عليها تطبيق Quantum هي قاعدة بيانات تم إنشاؤها بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتم استضافتها على البنية التحتية السحابية ل Oracle. تخزن قاعدة البيانات وتعالج، ضمن بيانات أخرى، المعلومات التي تخص المنظمة (WMO). غير أنه لوحظ أن هذه التغييرات على مستوى قاعدة البيانات تتبع إجراءات إدارة التغيير والإفراج التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع ذلك، فإن عمليات إنشاء حسابات المستخدمين على مستوى قواعد البيانات وإدارتها وإيقاف تشغيلها تدار بالكامل من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دون أي شكل من أشكال الرقابة أو الحصول على إذن محدد من المنظمة (WMO).	**لاحظ الانحراف** ولاحظنا نقصا في حوكمة المنظمة (WMO) وإشرافها على أنشطة قاعدة بيانات الكم التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما فيما يتعلق بإدارة وصول المستخدمين. وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى التوصية n.1.
14	**طبقة قاعدة البيانات**	*إدارة الوصول*	**MA-DB-MA6-S:** يتم تعطيل المستخدمين الذين غادروا المؤسسة في الوقت المناسب.	تم التحقق من أنه بالنسبة للوحدات الإرشادية لمنحة التعليم والتحقق من كشوف المرتبات والتكاليف، يتم إنشاء قاعدة البيانات الأساسية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستضافته على البنية التحتية السحابية ل Oracle. تخزن قاعدة البيانات	**لاحظ الانحراف** ولاحظنا نقصا في حوكمة المنظمة (WMO) وإشرافها على أنشطة قاعدة بيانات الكم التي يؤديها البرنامج الإنمائي، لا سيما فيما يتعلق بإدارة

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	طبقه	عمليه	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
				وتعالج، ضمن بيانات أخرى، المعلومات التي تخص المنظمة (WMO). غير أنه لوحظ أن عمليات إنشاء حسابات المستخدمين على مستوى قواعد البيانات وإدارتها وإيقاف تشغيلها تدار بالكامل من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دون أي شكل من أشكال الرقابة أو الحصول على إذن محدد من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.	نفاذ المستخدمين. وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى التوصية n.1.
15	**طبقة قاعدة البيانات**	*إدارة الوصول*	**MA-DB-MA1-S:** إعدادات كلمة المرور مناسبة لإدارة المصادقة على الأنظمة والتطبيقات ويتم تغيير كلمات المرور الافتراضية لمعرفات النظام على الفور.	تم التحقق من أنه بالنسبة للوحدات الإرشادية لمنحة التعليم والتحقق من كشوف المرتبات والتكاليف، يتم إنشاء قاعدة البيانات الأساسية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستضافته على البنية التحتية السحابية ل Oracle. تخزن قاعدة البيانات وتعالج، ضمن بيانات أخرى، المعلومات التي تخص المنظمة (WMO). غير أنه لوحظ أن عمليات إنشاء وإدارة وإيقاف حسابات المستخدمين على مستوى قواعد البيانات، بما في ذلك إعدادات كلمة المرور، تدار بالكامل من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دون أي شكل من أشكال الرقابة أو الحصول على إذن محدد من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.	**لاحظ الانحراف** ولاحظنا نقصا في حوكمة المنظمة (WMO) وإشرافها على أنشطة قاعدة بيانات الكم التي يقوم بها البرنامج الإنمائي، لا سيما فيما يتعلق بإدارة وصول المستخدمين، بما في ذلك إعدادات كلمة المرور. وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى التوصية n.1.

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	طبقه	عمليه	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
16	**طبقة قاعدة البيانات**	*إدارة الوصول*	**MA-DB-MA5-S:** يتم التحقق من حقوق النفاذ بشكل دوري من قبل موظفي الإدارة المختصين (قطاع الأعمال أو تكنولوجيا المعلومات).	تم التحقق من أن قاعدة البيانات التي يقوم عليها تطبيق Quantum هي قاعدة بيانات أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستضافتها على البنية التحتية السحابية ل Oracle. تخزن قاعدة البيانات وتعالج، ضمن بيانات أخرى، المعلومات التي تخص المنظمة (WMO). غير أنه لوحظ أن عمليات إنشاء حسابات المستخدمين على مستوى قواعد البيانات وإدارتها وإيقاف تشغيلها تدار بالكامل من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دون أي شكل من أشكال الرقابة أو الحصول على إذن محدد من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.	**لاحظ الانحراف** ولاحظنا نقصا في حوكمة المنظمة (WMO) وإشرافها على أنشطة قاعدة بيانات الكم التي يؤديها البرنامج الإنمائي، لا سيما فيما يتعلق بإدارة نفاذ المستخدمين. وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى التوصية n.1.
17	**طبقة قاعدة البيانات**	*إدارة الوصول*	**MA-DB-MA7-S:** تتم مراقبة الإجراءات التي يتم تنفيذها بواسطة معرفات المستخدمين المتميزين ومراجعتها بشكل دوري	تم التحقق من أن قاعدة البيانات التي يقوم عليها تطبيق Quantum هي قاعدة بيانات أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستضافتها على البنية التحتية السحابية ل Oracle. تخزن قاعدة البيانات وتعالج، ضمن بيانات أخرى، المعلومات التي تخص المنظمة (WMO). غير أنه لوحظ أن عمليات إنشاء وإدارة وإيقاف تشغيل حسابات المستخدمين على مستوى قواعد البيانات، بما في ذلك المستخدمين	**لاحظ الانحراف** ولاحظنا نقصا في حوكمة المنظمة (WMO) وإشرافها على أنشطة قاعدة بيانات الكم التي يقوم بها البرنامج (UNDP)، لا سيما فيما يتعلق بإدارة وصول المستخدمين، بما في ذلك المستخدمين المميزون

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	طبقه	عمليه	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
				المميزون والأنشطة التي يقوم بها هؤلاء المستخدمون، تدار إدارة كاملة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دون أي شكل من أشكال الرقابة أو الحصول على إذن محدد من المنظمة (WMO).	والأنشطة التي يقوم بها هؤلاء المستخدمون. وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى التوصية n.1.
18	**طبقة قاعدة البيانات**	*إدارة الوصول*	**MA-DB-MA1-XR:** المستخدمون الفائقون محدودون ويتماشى مع مسؤوليات الوظيفة.	تم التحقق من أن قاعدة البيانات التي يقوم عليها تطبيق Quantum هي قاعدة بيانات أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستضافتها على البنية التحتية السحابية ل Oracle. تخزن قاعدة البيانات وتعالج، ضمن بيانات أخرى، المعلومات التي تخص المنظمة (WMO). غير أنه لوحظ أن عمليات إنشاء وإدارة وإيقاف تشغيل حسابات المستخدمين على مستوى قواعد البيانات، بما في ذلك المستخدمين المميزون والأنشطة التي يقوم بها هؤلاء المستخدمون، تدار إدارة كاملة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دون أي شكل من أشكال الرقابة أو الحصول على إذن محدد من المنظمة (WMO).	**لاحظ الانحراف** ولاحظنا نقصا في حوكمة المنظمة (WMO) وإشرافها على أنشطة قاعدة بيانات الكم التي يقوم بها البرنامج (UNDP)، لا سيما فيما يتعلق بإدارة وصول المستخدمين، بما في ذلك المستخدمين المميزون والأنشطة التي يقوم بها هؤلاء المستخدمون. وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى التوصية n.1.

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	طبقه	عمليه	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
19	**طبقة قاعدة البيانات**	*إدارة التغيير*	**MC-DB-MC3-S:** تتم الموافقة على التغييرات من قبل الموظفين المناسبين قبل الانتقال إلى بيئة الإنتاج، استنادا في النهاية إلى ملاحظات إصدار المورد والمورد.	تم التحقق من أن قاعدة البيانات التي يقوم عليها تطبيق Quantum هي قاعدة بيانات أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستضافتها على البنية التحتية السحابية ل Oracle. تخزن قاعدة البيانات وتعالج، ضمن بيانات أخرى، المعلومات التي تخص المنظمة (WMO). وتم التحقق من أن بعض التغييرات على مستوى قاعدة البيانات المتعلقة بعمليات الاستعانة بمصادر خارجية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يديرها ويأذن بها داخليا، دون إذن صريح من المنظمة (WMO)، وإن كان يجري تتبعها على النحو الواجب في إطار عملية إدارة الإفراج عن البيانات.	**لاحظ الانحراف** وقد لاحظنا نقصا في حوكمة المنظمة (WMO) وإشرافها على أنشطة قاعدة بيانات الكم التي يقوم بها البرنامج الإنمائي، لا سيما فيما يتعلق بعملية إدارة التغيير، التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل مستقل دون أي أنشطة رصد أو رقابة من جانب المنظمة (WMO). وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى التوصية n.1.
20	**طبقة قاعدة البيانات**	*إدارة التغيير*	**MC-DB-MC1-S:** يتم اختبار التغييرات التي تطرأ على تطبيق تكنولوجيا المعلومات من قبل الشركات ومستخدمي تكنولوجيا المعلومات (أو) مستخدمي تكنولوجيا المعلومات بخلاف المطورين.	تم التحقق من أن قاعدة البيانات التي يقوم عليها تطبيق Quantum هي قاعدة بيانات أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستضافتها على البنية التحتية السحابية ل Oracle. تخزن قاعدة البيانات وتعالج، ضمن بيانات أخرى، المعلومات التي تخص المنظمة (WMO). وتم التحقق من أن بعض التغييرات على مستوى قاعدة البيانات المتعلقة	**لاحظ الانحراف** وقد لاحظنا نقصا في حوكمة المنظمة (WMO) وإشرافها على أنشطة قاعدة بيانات الكم التي يقوم بها البرنامج الإنمائي، لا سيما فيما يتعلق بعملية إدارة التغيير، التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	طبقه	عمليه	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
				بعمليات الاستعانة بمصادر خارجية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يديرها ويأذن بها داخليا، دون إذن صريح من المنظمة (WMO)، وإن كان يجري تتبعها على النحو الواجب في إطار عملية إدارة الإفراج عن البيانات.	الإنمائي بشكل مستقل دون أي أنشطة رصد أو رقابة من جانب المنظمة (WMO). وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى التوصية n.1.
21	**طبقة قاعدة البيانات**	*إدارة التغيير*	**MC-DB-MC2-S:** يتم توثيق التغييرات التي تطرأ على تطبيق تكنولوجيا المعلومات بشكل صحيح من خلال اختبار قبول المستخدم (UAT) أو اختبار النظام (لتصحيح البنية التحتية).	تم التحقق من أن قاعدة البيانات التي يقوم عليها تطبيق Quantum هي قاعدة بيانات أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستضافتها على البنية التحتية السحابية ل Oracle. تخزن قاعدة البيانات وتعالج، ضمن بيانات أخرى، المعلومات التي تخص المنظمة (WMO). وتم التحقق من أن بعض التغييرات على مستوى قاعدة البيانات المتعلقة بعمليات الاستعانة بمصادر خارجية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يديرها ويأذن بها داخليا، دون إذن صريح من المنظمة (WMO)، وإن كان يجري تتبعها على النحو الواجب في إطار عملية إدارة الإفراج عن البيانات.	**لاحظ الانحراف** وقد لاحظنا نقصا في حوكمة المنظمة (WMO) وإشرافها على أنشطة قاعدة بيانات الكم التي يقوم بها البرنامج الإنمائي، لا سيما فيما يتعلق بعملية إدارة التغيير، التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل مستقل دون أي أنشطة رصد أو رقابة من جانب المنظمة (WMO). وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى التوصية n.1.
22	**طبقة قاعدة البيانات**	*إدارة التغيير*	**MC-DB-MC5-S:** يتم فصل بيئة الإنتاج عن بيئات التطوير/الاختبار.	تم التحقق من أن قاعدة البيانات التي يقوم عليها تطبيق Quantum هي قاعدة بيانات أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	**لاحظ الانحراف** وقد لاحظنا نقصا في حوكمة المنظمة (WMO)

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	طبقه	عمليه	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
				واستضافتها على البنية التحتية السحابية ل Oracle. تخزن قاعدة البيانات وتعالج، ضمن بيانات أخرى، المعلومات التي تخص المنظمة (WMO). وتم التحقق من أن بعض التغييرات على مستوى قاعدة البيانات المتعلقة بعمليات الاستعانة بمصادر خارجية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يديرها ويأذن بها داخليا، دون إذن صريح من المنظمة (WMO)، وإن كان يجري تتبعها على النحو الواجب في إطار عملية إدارة الإفراج عن البيانات.	وإشرافها على أنشطة قاعدة بيانات الكم التي يقوم بها البرنامج الإنمائي، لا سيما فيما يتعلق بعملية إدارة التغيير، التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل مستقل دون أي أنشطة رصد أو رقابة من جانب المنظمة (WMO). وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى التوصية n.1.
23	**طبقة نظام التشغيل**	*إدارة الوصول*	**MA-SO-MA4-S:** تتم الموافقة على حقوق الوصول الجديدة أو الإضافية من قبل شخص إداري مناسب قبل منح الوصول.	يتم تغطية عنصر التحكم من خلال تقرير Soc 2 من Oracle. يتم تشغيل طبقة Oracle Cloud Infrastructure (OCI) في إطار نموذج مسؤولية Oracle في سياق المنظمة WMO وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولم يلاحظ أي انحرافات.	**لم يلاحظ أي انحراف**
24	**طبقة نظام التشغيل**	*إدارة الوصول*	**MA-SO-MA6-S:** يتم تعطيل المستخدمين الذين غادروا المؤسسة في الوقت المناسب.	يتم تغطية عنصر التحكم من خلال تقرير Soc 2 من Oracle. يتم تشغيل طبقة Oracle Cloud Infrastructure (OCI) في إطار نموذج مسؤولية Oracle في سياق المنظمة WMO وبرنامج الأمم	**لم يلاحظ أي انحراف**

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	طبقه	عمليه	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
				المتحدة الإنمائي. ولم يلاحظ أي انحرافات.	
25	**طبقة نظام التشغيل**	*إدارة الوصول*	**MA-SO-MA1-S:** إعدادات كلمة المرور مناسبة لإدارة المصادقة على الأنظمة والتطبيقات.	يتم تغطية عنصر التحكم من خلال تقرير Soc 2 من Oracle. يتم تشغيل طبقة Oracle Cloud Infrastructure (OCI) في إطار نموذج مسؤولية Oracle في سياق المنظمة WMO وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولم يلاحظ أي انحرافات.	**لم يلاحظ أي انحراف**
26	**طبقة نظام التشغيل**	*إدارة الوصول*	**MA-SO-MA3-S:** تم تغيير كلمات المرور الافتراضية لمعرفات النظام التي تؤثر على إعدادات الأمان الرئيسية، أو تم تعطيل الحسابات ذات الصلة.	يتم تغطية عنصر التحكم من خلال تقرير Soc 2 من Oracle. يتم تشغيل طبقة Oracle Cloud Infrastructure (OCI) في إطار نموذج مسؤولية Oracle في سياق المنظمة WMO وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولم يلاحظ أي انحرافات.	**لم يلاحظ أي انحراف**
27	**طبقة نظام التشغيل**	*إدارة الوصول*	**MA-SO-MA5-S:** يتم التحقق من حقوق النفاذ بشكل دوري من قبل موظفي الإدارة المختصين (قطاع الأعمال أو تكنولوجيا المعلومات).	يتم تغطية عنصر التحكم من خلال تقرير Soc 2 من Oracle. يتم تشغيل طبقة Oracle Cloud Infrastructure (OCI) في إطار نموذج مسؤولية Oracle في سياق المنظمة WMO وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولم يلاحظ أي انحرافات.	**لم يلاحظ أي انحراف**

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	طبقه	عمليه	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
28	**طبقة نظام التشغيل**	*إدارة الوصول*	**MA-SO-MA1-XR:** المستخدمون الفائقون محدودون ويتماشى مع المسؤوليات الوظيفية.	يتم تغطية عنصر التحكم من خلال تقرير Soc 2 من Oracle. يتم تشغيل طبقة Oracle Cloud Infrastructure (OCI) في إطار نموذج مسؤولية Oracle في سياق المنظمة WMO وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولم يلاحظ أي انحرافات.	**لم يلاحظ أي انحراف**
29	**طبقة نظام التشغيل**	*إدارة الوصول*	**MA-DB-MA7-S:** تتم مراقبة الإجراءات التي يتم تنفيذها بواسطة معرفات المستخدمين المتميزين ومراجعتها بشكل دوري	يتم تغطية عنصر التحكم من خلال تقرير Soc 2 من Oracle. يتم تشغيل طبقة Oracle Cloud Infrastructure (OCI) في إطار نموذج مسؤولية Oracle في سياق المنظمة WMO وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولم يلاحظ أي انحرافات.	**لم يلاحظ أي انحراف**
30	**طبقة نظام التشغيل**	*إدارة التغيير*	**MC-SO-MC3-S:** تتم الموافقة على التغييرات من قبل الموظفين المناسبين قبل الانتقال إلى بيئة الإنتاج، استنادا في النهاية إلى ملاحظات إصدار المورد والمورد.	يتم تغطية عنصر التحكم من خلال تقرير Soc 2 من Oracle. يتم تشغيل طبقة Oracle Cloud Infrastructure (OCI) في إطار نموذج مسؤولية Oracle في سياق المنظمة WMO وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولم يلاحظ أي انحرافات.	**لم يلاحظ أي انحراف**
31	**طبقة نظام التشغيل**	*إدارة التغيير*	**MC-SO-MC1-S:** يتم اختبار التغييرات التي تطرأ على تطبيق تكنولوجيا المعلومات من قبل الشركات ومستخدمي تكنولوجيا المعلومات (أو) مستخدمي تكنولوجيا	يتم تغطية عنصر التحكم من خلال تقرير Soc 2 من Oracle. يتم تشغيل طبقة Oracle Cloud Infrastructure (OCI) في إطار نموذج مسؤولية Oracle في سياق المنظمة	**لم يلاحظ أي انحراف**

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	طبقه	عمليه	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
			المعلومات بخلاف المطورين.	WMO وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولم يلاحظ أي انحرافات.	
32	**طبقة نظام التشغيل**	*إدارة التغيير*	**MC-SO-MC2-S:** يتم توثيق التغييرات التي تطرأ على تطبيق تكنولوجيا المعلومات بشكل صحيح من خلال اختبار قبول المستخدم (UAT) أو اختبار النظام (لتصحيح البنية التحتية).	يتم تغطية عنصر التحكم من خلال تقرير Soc 2 من Oracle. يتم تشغيل طبقة Oracle Cloud Infrastructure (OCI) في إطار نموذج مسؤولية Oracle في سياق المنظمة WMO وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولم يلاحظ أي انحرافات.	**لم يلاحظ أي انحراف**
33	**طبقة نظام التشغيل**	*إدارة التغيير*	**MC-SO-MC5-S:** يتم فصل بيئة الإنتاج عن بيئات التطوير / الاختبار.	يتم تغطية عنصر التحكم من خلال تقرير Soc 2 من Oracle. يتم تشغيل طبقة Oracle Cloud Infrastructure (OCI) في إطار نموذج مسؤولية Oracle في سياق المنظمة WMO وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولم يلاحظ أي انحرافات.	**لم يلاحظ أي انحراف**
34	**طبقة Active Directory**	*إدارة الوصول*	**MA-LAN-MA4-S:** تتم الموافقة على حقوق الوصول الجديدة أو الإضافية من قبل شخص إداري مناسب قبل منح الوصول.	التحقق من أن إنشاء مستخدم جديد مطلوب بشكل صحيح ومرخص به رسميا من خلال عملية موثقة.	**لم يلاحظ أي انحراف**
35	**طبقة Active Directory**	*إدارة الوصول*	**MA-LAN-MA6-S:** يتم تعطيل المستخدمين الذين غادروا المؤسسة في الوقت المناسب.	تم التحقق من أن المستخدمين الذين غادروا المؤسسة تم تعطيلهم في الوقت المناسب.	**لم يلاحظ أي انحراف**
36	**طبقة Active Directory**	*إدارة الوصول*	**MA-LAN-MA1-S:** إعدادات كلمة المرور	تم التحقق من إعداد إعدادات كلمة المرور بشكل مناسب وفقا لأفضل	**لم يلاحظ أي انحراف**

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	طبقه	عمليه	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
			مناسبة لإدارة المصادقة على الأنظمة والتطبيقات.	ممارسات تكنولوجيا المعلومات.	
37	**طبقة Active Directory**	*إدارة الوصول*	**MA-LAN-MA1-XR:** المستخدمون الفائقون محدودون ويتماشى مع مسؤوليات الوظيفة.	تم التحقق من أن إنشاء مستخدم فائق جديد على Active Directory مطلوب بشكل صحيح ومصرح به رسميا من خلال عملية موثقة.	**لم يلاحظ أي انحراف**
38	**طبقة Active Directory**	*إدارة الوصول*	**MA-LAN-MA5-S:** يتم التحقق من حقوق الوصول بشكل دوري من قبل موظفي الإدارة المختصين (الأعمال التجارية أو تكنولوجيا المعلومات).	تم التحقق من إجراء مراجعة حقوق الوصول على Active Directory في يوليو 2025، وفقا للإجراءات الداخلية المعمول بها. وأدارت الإجراءات التي حددت نتيجة الاستعراض إدارة مناسبة على حسابات المستخدمين ذات الصلة، وأعد رسميا تقرير محدد يوثق النتائج.	**لم يلاحظ أي انحراف**
39	**جميع الطبقات**	إدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات	**MITO1-S:** تضمن الأدوات والمرافق تسجيل جميع عمليات الوصول إلى المنطقة المعقولة (أي مركز البيانات).	وتستضيف بيانات المنظمة (WMO) على Oracle Cloud وضوابط المراقبة على هذه البيانات يغطيها تقرير اللجنة (SOC) ذي الصلة. ولكن، يوجد داخل مبنى المنظمة (WMO) غرف فنية وغرف خادمات تضم شبكة ومعدات اتصال. تم التحقق من أن الوصول إلى هذه الغرف قد تم منحه للأفراد الذين لم يتم تصريحهم صراحة.	**لاحظ الانحراف** لقد تحققنا من أن الوصول إلى الغرف الفنية وغرف الخوادم التي تستضيف الشبكة وتقنيات الاتصال قد تم منحها للأفراد الذين لم يتم تفويضهم صراحة.

التوصية رقم 17

ونوصي بأن تعزز المنظمة (WMO) ضوابط الوصول المادي للغرف الفنية وغرف الخدوم وتكنولوجيات الشبكات والاتصال من خلال تحديد الموظفين المرخص لهم تحديدا رسميا، وتنفيذ آليات مناسبة لتقييد الوصول، وإجراء مراقبة

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	طبقه	عمليه	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
دورية لسجلات الوصول واستعراضها لمنع الدخول غير المصرح به والتخفيف من المخاطر التي تهدد استمرارية التشغيل وأمن البيانات.					
تعليقات الأمين العام: *تقبل الإدارة التوصية وتشير إلى أن بعض حقوق الوصول المحددة قد تم منحها تاريخيا. وفي غياب استعراضات رسمية دورية، ظهرت تناقضات بين سجلات الترخيص وسجلات الدخول الفعلي، بما في ذلك المعلومات غير المكتملة أو التي عفا عليها الزمن.* *ولمعالجة هذا الأمر، سينفذ استعراض سنوي لحقوق الوصول المادي، بهدف ضمان تحديد الموظفين المأذون لهم بوضوح، وبقاء حقوق الوصول مناسبة، ودقة السجلات ومحدثة.*					
40	**جميع الطبقات**	*إدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات*	**MITO2-S:** يمكن فقط للموظفين المصرح لهم الوصول إلى المناطق الحساسة.	وتستضيف بيانات المنظمة (WMO) على Oracle Cloud وضوابط المراقبة على هذه البيانات يغطيها تقرير اللجنة (SOC) ذي الصلة. ولكن، يوجد داخل مبنى المنظمة (WMO) غرف فنية وغرف خادمات تضم شبكة ومعدات اتصال. تم التحقق من أن الوصول إلى هذه الغرف قد تم منحه للأفراد الذين لم يتم تصريحهم صراحة.	**لاحظ الانحراف** لقد تحققنا من أن الوصول إلى الغرف الفنية وغرف الخوادم التي تستضيف الشبكة وتقنيات الاتصال قد تم منحها للأفراد الذين لم يتم تفويضهم صراحة. وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى التوصية رقم 3.
41	**جميع الطبقات**	إدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات	**MITO4-S:** يتم تسجيل الحادث ورصده وحله في الوقت المناسب.	وقد تم التحقق من أن الحوادث المتعلقة بالنظام الكمي تسجل رسميا من خلال نظم إصدار التذاكر، وتراقب طوال دورة حياتها، ويتم حلها من جانب المنظمة (WMO) أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تبعا لنوع المشكلة التي يواجهها المستخدمون. وتحدد	**لم يلاحظ أي انحراف**

ترجمة غير رسمية.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	طبقه	عمليه	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
				اتفاقات محددة بشأن مستوى الخدمات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتشرف المنظمة (WMO) على التصعيد وحالة الحل النهائي.	
42	**جميع الطبقات**	إدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات	**MO-DB-MITO3-S:** يتم إجراء النسخ الاحتياطية بشكل دوري عبر برنامج النسخ الاحتياطي ومراقبتها من قبل موظفي تكنولوجيا المعلومات للتحقق من الانتهاء والحل الناجح لأي أعطال في النسخ الاحتياطي.	تتم إدارة النسخ الاحتياطية بواسطة Oracle ويتم تغطية عناصر التحكم ذات الصلة بواسطة تقرير Oracle SOC.	**لم يلاحظ أي انحراف**
43	**جميع الطبقات**	إدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات	**MITO5-S: لا** يقوم بالتغييرات على الجدول الزمني التلقائي للوظائف إلا من قبل المستخدمين المرخص لهم.	ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء تغييرات على جدولة الوظائف وفقا لإجراءات إدارة التغيير والإفراج الحالية. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى عناصر التحكم في عملية "إدارة التغيير" في طبقة التطبيق.	**لم يلاحظ أي انحراف**

كشوف المرتبات

10) الغرض من هذه المراجعة هو التأكد من أن عمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر في عمليات كشوف المرتبات في المنظمة مصممة بشكل مناسب وتعمل بفعالية.

11) ركزت المراجعة على اختبار تصميم وفعالية الرقابة المتعلقة بعملية كشوف المرتبات للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، ومتابعة أنشطة التوصيات المتعلقة بالمراجعة التي أجريت سابقا.

النهج والمنهجية

12) من أجل تحديد أي مخاطر محتملة قد تؤدي إلى أخطاء أو إغفالات أو عدم الامتثال للوائح أو السياسات الداخلية، تم تنفيذ إجراءات المراجعة المدرجة أدناه:

أ) تم استعراض الإطار التنظيمي والتوجيهات الأخرى ذات الصلة لضمان امتثال عمليات كشوف المرتبات لسياسات المنظمة (WMO) وإجراءاتها.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ب) تم اختبار قسائم الرواتب والبدلات ذات الصلة للتأكد من أنها مصرح بها بشكل مناسب، وعدم وجود تغييرات غير مصرح بها.

ج) تم استعراض التسويات وأنشطة الرقابة الأخرى لتقييم فعاليتها في عملية كشوف المرتبات.

13) ولذلك، تضمن نهج المراجعة استعراضا شاملا لعمليات كشوف المرتبات من خلال مقابلات الموظفين الرئيسيين وتحليل الوثائق، مع التركيز على ممارسات التعرض للمخاطر وإدارة المخاطر.

14) أجرت فرقة المراجعة تحليلا محددا لتقييم تصميم وفعالية أنشطة الرقابة، وتحديد المخاطر المحتملة، وتقديم توصيات للتحسين في نهاية المطاف.

15) كما حافظت الفرقة على اتصال مفتوح مع الإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين طوال فترة المراجعة وتأكدت من إجراء المراجعة بطريقة مهنية وموضوعية.

متابعة التوصيات والاقتراحات السابقة

16) ينتهي التقرير بجداول متابعة تستأنف حالة تنفيذ التوصيات المفتوحة الصادرة في التقارير السابقة. ويرجى الرجوع إلى "المرفق الأول - متابعة التوصيات الصادرة عن Corte dei Conti في تقارير التدقيق المالي".

17) طلبنا من المراقب المالي والإدارة ذات الصلة تحديثا حول الوضع الحالي للتنفيذ، وتلقينا الإجابات والوثائق ذات الصلة. لقد قمنا بتحليلها وتقييم التنفيذ الفعلي.

18) التوصيات التي اعتبرت "مغلقة" لن تدرج في جدول متابعة تقاريرنا المقبلة.

الختام

19) من خلال الجمع بين الإرشادات التفصيلية واختبار فعالية التشغيل الذي تم إجراؤه، تمكنا من تقييم التصميم والفعالية التشغيلية للرقابة المؤسسية على عملية كشوف المرتبات، والتي تغطي الفترة الكاملة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2025.

20) تحدد الأنشطة الموضحة في هذا التقرير توصية واحدة حول عملية كشوف المرتبات. تظهر تفاصيل عناصر التحكم التي تم إجراؤها في الجدول التالي:

التذييل باء - تقييم الضوابط والتوصيات

معرف	*مرحلة العملية*	*وصف عناصر التحكم*	*إجراءات الاختبار*	*التقييم*
0	*السياسة والإجراءات*	تتماشى عملية تشغيل كشوف المرتبات مع الإجراء/السياسة ذات الصلة.	وقد تم التدقيق على وجود سياسة وإجراءات تحكم عملية كشوف المرتبات النهائية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	لم يلاحظ أي انحراف
1	*فتح وإدارة البيانات الشخصية للموظفين*	يتم إدخال جميع الموظفين في الملف الرئيسي للموظف.	تم التحقق من أن البيانات الرئيسية للموظف كاملة ودقيقة لمعالجة كشوف المرتبات خلال فترة التدقيق.	لم يلاحظ أي انحراف
2	*فتح وإدارة البيانات الشخصية للموظفين*	لا يسمح النظام بإدخال موظف موجود بالفعل، مع خطر الازدواجية.	عندما يتم إنشاء سجل موظف باستخدام نفس الاسم واللقب وتاريخ	لاحظ الانحراف لقد تحققنا من أنه قد يتم إنشاء سجلات

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	مرحلة العملية	وصف عناصر التحكم	إجراءات الاختبار	التقييم
			الميلاد مثل الموظف الحالي المسجل بالفعل في الملف الرئيسي، ينشئ النظام تنبيها غير محظور ويسمح بإنشاء سجلات بيانات رئيسية مكررة للموظفين. علاوة على ذلك، يتم إدخال عنوان البريد الإلكتروني للموظف يدويا بواسطة الموارد البشرية في نظام Quantum في الحالات التي يكون فيها نفس عنوان البريد الإلكتروني موجودا بالفعل، يقوم النظام تلقائيا بتعيين نسخة معدلة عن طريق إلحاق رقم متسلسل بالحساب لضمان التفرد التقني. على الرغم من أن هذه الوظيفة تتجنب حسابات تسجيل الدخول المكررة، إلا أنها لا تعمل كعنصر تحكم وقائي ضد إنشاء سجلات بيانات رئيسية مكررة للموظفين.	بيانات رئيسية مكررة للموظفين، حيث يقوم النظام بإنشاء تنبيهات الإشعارات فقط التي لا تمنع إنشاء السجلات عند اكتشاف التكرارات المحتملة.

التوصية رقم 18

ونوصي بأن تعزز المنظمة (WMO) الضوابط المفروضة على عملية إنشاء البيانات الرئيسية للموظفين من خلال تنفيذ آليات وقائية لتقليل خطر تكرار سجلات الموظفين. قد يشمل ذلك التحقق من صحة النظام المحسنة على السمات الشخصية الرئيسية، والاستخدام الأكثر فعالية لعنوان البريد الإلكتروني للموظف كعنصر تحكم، وتنفيذ حظر التنبيهات (بدلا من تنبيهات الإشعار فقط) عند اكتشاف التكرارات المحتملة.

تعليقات الأمين العام:

تقبل الإدارة التوصية وستراجع الضوابط الداخلية المجمعة التي تدعم إنشاء ملف تعريف الموظف وستتأكد من أن الضوابط ذات الصلة تخفف من المخاطر ذات الصلة إلى المستويات المناسبة. كجزء من بيئة التحكم، سيتم توثيق إنشاء ملفات شخصية للموظفين حيث يتم تلقي مثل هذا التحذير رسميا.

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	مرحلة العملية	وصف عناصر التحكم	إجراءات الاختبار	التقييم
3	*فتح وإدارة البيانات الشخصية للموظفين*	ويكفل وجود حقول إلزامية توجه تجميع البيانات الرئيسية اكتمال المدخل التحليلي.	تم التحقق من أن النظام يفرض الحقول الإلزامية أثناء إنشاء الموظفين وأنه بناء على نوع العقد، يتم التقاط ساعات العمل وجداول الرواتب ذات الصلة بشكل مناسب.	لم يلاحظ أي انحراف
4	*فتح وإدارة البيانات الشخصية للموظفين*	يتم إجراء التغييرات الفعلية فقط على الملف الرئيسي للموظف ويتم الموافقة على جميع التغييرات (الرقم المصرفي الدولي (IBAN).	تم التحقق من أن التغييرات التي تطرأ على تفاصيل الحساب المصرفي للموظف (IBAN) مرخصة ورصدها لضمان الدقة.	لم يلاحظ أي انحراف
5	*الاعتراف بالحضور*	جميع الحضور مسجل.	تم التأكيد على أن حضور الموظفين لا يتم تسجيله أو مراقبته بشكل مباشر لأغراض معالجة كشوف المرتبات. يتم تغطية التحكم بمعرف الهوية 6.	لم يلاحظ أي انحراف
6		ويتم تسجيل الإجازات والإجازات والإجازات المرضية والتصريح بها بشكل صحيح.	تم التحقق من أن الإجازات والإجازات المرضية والغياب الأخرى مسجلة بشكل صحيح في النظام وتخضع للتفويض.	لم يلاحظ أي انحراف
7		يتم تسجيل العمل الإضافي والتصريح به بشكل صحيح.	تم التحقق من أن العمل الإضافي مسجل بشكل صحيح ومصرح به وينعكس في معالجة كشوف المرتبات.	لم يلاحظ أي انحراف
8	*تفصيل كشوف الرواتب*	يتم احتساب جميع برامج المزايا (الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية والتنفيذية) التي تروج لها الشركة وفقا لمبادئ المحاسبة الصحيحة.	تم التحقق من أن المزايا والبدلات والخصومات المتعلقة بكشوف المرتبات قد تم تكوينها وحسابها بشكل صحيح.	لم يلاحظ أي انحراف

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	*مرحلة العملية*	*وصف عناصر التحكم*	*إجراءات الاختبار*	*التقييم*
9		يتم إدخال جداول الرواتب المستخدمة لمعالجة كسيمة المرتبات بشكل صحيح وتحديثها في النظام.	تم التحقق من أن جداول الرواتب المستخدمة في معالجة كشوف المرتبات يتم الاحتفاظ بها وتحديثها بشكل صحيح في النظام.	لم يلاحظ أي انحراف
10		يتم تحديث جميع إجراءات الموظفين بشكل صحيح.	وقد تم التحقق من أن إجراءات الموظفين التي تؤثر على كشوف المرتبات يتم تحديثها بدقة وانعكسها في مدخلات كشوف المرتبات.	لم يلاحظ أي انحراف
11		يتم إدخال سعر الصرف المستخدم في معالجة كشوف الراتب وتحديثه بشكل صحيح في النظام.	وقد تم التحقق من أن عملية تحديث أسعار الصرف المستخدمة في كشوف المرتبات وتكاليف المرتبات تدار بشكل مناسب.	لم يلاحظ أي انحراف
12		يتم دفع الأجور بشكل صحيح للموظفين اعتمادا على: أ) راتب أساسي (الحد الأدنى)؛ ب) تسوية مقر العمل	تم التحقق من أن الأجور يتم حسابها بدقة ودفعها للموظفين بناء على نتائج كشوف المرتبات المعتمدة.	لم يلاحظ أي انحراف
13	*إدارة خطط المعاشات التقاعدية*	يتم توثيق وتعقب جميع التزام الموظفين بخطط التقاعد.	تم التحقق من أن مشاركة الموظفين في خطة التقاعد يتم تتبعها والحفاظ عليها بشكل مناسب.	لم يلاحظ أي انحراف
14	*المحاسبة وتحليل تكاليف العمالة*	يتم احتساب تكاليف الموظفين بشكل صحيح وملائم في دفتر الأستاذ العام.	وقد تم التحقق من أن تكاليف الموظفين في كشوف المرتبات مسجلة بدقة في دفتر الأستاذ العام ومطابقتها مع نتائج كشوف المرتبات من خلال عملية تسوية دورية	لم يلاحظ أي انحراف
15	*مراقبة الدفع*	جميع المدفوعات المصرح بها.	تم التحقق من أن مدفوعات الرواتب تتم الموافقة عليها قبل التنفيذ، وتفويض وفقا	لم يلاحظ أي انحراف

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

معرف	مرحلة العملية	وصف عناصر التحكم	إجراءات الاختبار	التقييم
			للإجراءات المعمول بها، ويتم تنفيذها من خلال منصة الدفع بموافقة ومراقبة مناسبة.	

الخزينة المجمعة

21) كان الغرض من هذه المراجعة هو التأكد من أن عمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر في عمليات الخزينة المجمعة للمنظمة مصممة بشكل مناسب وتعمل بفعالية.

22) ركزت المراجعة على اختبار تصميم الرقابة وفعاليتها فيما يتعلق بالخزينة المجمعة للفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2025.

النهج والمنهجية

23) من أجل تحديد أي مخاطر محتملة قد تؤدي إلى أخطاء أو إغفالات أو عدم الامتثال للوائح أو السياسات الداخلية، تم تنفيذ إجراءات المراجعة المدرجة أدناه:

أ) تم استعراض الإطار التنظيمي والتوجيهات الأخرى ذات الصلة لضمان امتثال عمليات الخزانة المجمعة لسياسات المنظمة (WMO) وإجراءاتها.

ب) تحليل مستقل للتحقق من مراقبة المصلحة المتعلقة بتخصيص الفوائد المرتبطة بالحسابات المصرفية للمنظمة (WMO)، والتي تسجل في البداية في حساب توزيع الفوائد وبعد ذلك يعاد توزيعها يدويا شهريا بين مختلف الأموال.

24) ولذلك، تضمن نهج مراجعة الحسابات استعراضا شاملا لعمليات الخزانة المجمعة من خلال مقابلات الموظفين الرئيسيين وتحليل الوثائق، مع التركيز على التعرض للمخاطر وممارسات إدارة المخاطر.

25) أجرى فريق المراجعة تحليلات محددة لتقييم تصميم وفعالية أنشطة الرقابة، وتحديد المخاطر المحتملة، وتقديم توصيات للتحسين في نهاية المطاف.

26) كما حافظت الفرقة على اتصال مفتوح مع الإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين طوال فترة المراجعة وتأكدت من إجراء المراجعة بطريقة مهنية وموضوعية.

الختام

27) من خلال الجمع بين الإرشادات التفصيلية واختبار فعالية التشغيل الذي تم إجراؤه، تمكنا من تقييم فعالية التصميم والتشغيل لمراقبة المنظمة على عملية الخزينة المجمعة، والتي تغطي الفترة الكاملة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2025.

28) لم تحدد الأنشطة الموصوفة في هذا التقرير أي توصيات.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

التذييل جيم – تقييم الضوابط والتوصيات

معرف	مرحلة العملية	وصف عناصر التحكم	إجراءات الاختبار	التقييم
1	*السياسة والإجراءات*	السياسات والإجراءات تنضبط عملية الخزينة المجمعة	وقد تم التدقيق على أنه تم إضفاء الطابع الرسمي على سياسة محددة تتعلق بعملية الخزانة المجمعة.	لم يلاحظ أي انحراف
2	*تخصيص الفوائد*	يتم تخصيص الفائدة بين الصناديق المختلفة على أساس شهري. يتم التخصيص بشكل متناسب بناء على رصيد كل صندوق فيما بين الصناديق فيما يتعلق بإجمالي رصيد ما بين الصناديق. وتضطلع وظيفة المالية بالمسؤولية عن حساب مخصص الفوائد والتحقق منه وتسجيل الأرقام المحدثة في النظام.	تم التحقق من أن وظيفة المالية نفذت بشكل صحيح أنشطة التحقق المتعلقة بحساب مخصصات الفوائد وقامت بدقة بتحميل معلومات التخصيص المحدثة في النظام.	لم يلاحظ أي انحراف

الأمن السيبراني

29) كان الغرض من أنشطة المتابعة التي تم تنفيذها هو تقييم حالة تنفيذ التوصيات السابقة المتعلقة بعمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر في عمليات الأمن السيبراني للمنظمة.

30) ركزت أنشطة المتابعة على تقييم الإجراءات المتخذة استجابة للتوصيات السابقة المتعلقة بعملية الأمن السيبراني، وتحديدا للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025.

النهج والمنهجية

31) لتحديد أي مخاطر محتملة قد تؤدي إلى أخطاء أو إغفالات أو عدم الامتثال للوائح أو السياسات الداخلية، ولتقييم قدرة المنظمة على منع التهديدات السيبرانية وكشفها والتصدي لها بسرعة وفعالية، أجريت إجراءات متابعة للمراجعة، على النحو المبين أدناه:

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

أ) أجريت مقابلات مع الموظفين الرئيسيين لتقييم تنفيذ التوصيات السابقة المتعلقة بعمليات حوكمة ومراقبة الأمن السيبراني.

ب) تم تحليل الوثائق للتحقق من أي تحديثات للإجراءات أو إصدار إجراءات جديدة في عمليات الأمن السيبراني.

ج) تم استعراض أطر وإرشادات الأمن السيبراني ذات الصلة لضمان الامتثال لسياسات المنظمة (WMO) وإجراءاتها.

32) أجرى فريق المراجعة تحليلات محددة لتقييم تصميم وفعالية أنشطة المراقبة وتحديد المخاطر المحتملة، وتقديم توصيات للتحسين في نهاية المطاف.

33) كما حافظت الفرقة على اتصال مفتوح مع الإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين طوال فترة المراجعة، وكفلت إجراء المراجعة بطريقة مهنية وموضوعية.

الختام

34) وتكشف أنشطة المراجعة عن تحسينات كبيرة للسنة المالية 2025، مع مراعاة تنفيذ جميع التوصيات المكتشفة في عمليات المراجعة التي أجريت سابقا.

35) الأنشطة الموصوفة في هذا التقرير لم تحدد أي توصيات جديدة بالإضافة إلى التوصيات التي أغلقت تماما. وترد في جداول المتابعة تفاصيل أنشطة المتابعة والتوصيات المتعلقة بالأمن السيبراني.

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

المرفق ألف

تفاصيل أنشطة مراجعة ترحيل البيانات

في سياق الانتقال من نظام أوراكل إلى نظام Quantum الجديد، الذي يقدم زيادة الأتمتة، ويقلل من الاعتماد على الأنشطة اليدوية ومخاطر الخطأ البشري المرتبطة به، ويعزز بيئة الرقابة الداخلية الشاملة، تم إجراء نشاط تدقيق بهدف تحليل اكتمال ودقة وموثوقية نقل بيانات المنظمة. ونظر التحليل في كل من البيانات التي تم ترحيلها بالكامل وتلك التي تم ترحيلها جزئيا أو خضوعها للتحويل، مع التركيز على الاستراتيجيات المعتمدة والمخاطر المحتملة المرتبطة بالعملية. ومن خلال استعراض الوثائق والمشاركة المباشرة مع مالكي العملية، تم فحص معايير اختيار كيانات البيانات (مجموعة البيانات الأساسية التي تدعم العملية الوظيفية) والإجراءات التشغيلية المتبعة أثناء الانتقال.

النهج والمنهجية

36) تألفت أنشطة تقييم ارتحال البيانات من المراحل الرئيسية التالية:

تقديم طلب تمهيدي للحصول على وثائق من المنظمة (WMO) لفهم حالة الارتحال وكيانات البيانات التي تم ترحيلها؛

فهم عملية الارتحال التي تقوم بها المنظمة (WMO)؛

- مقابلات لاكتساب نظرة ثاقبة لأنشطة الترحيل؛

تحليل الاستراتيجيات المختلفة المستخدمة في مختلف كيانات البيانات، ولا سيما الأسباب التي دعت إلى ترحيل بعضها بالكامل، والبعض الآخر جزئيا، والبعض الآخر حول تحويله؛

تنفيذ اختبارات لتقييم اكتمال الانتقال ودقته؛

37) تألفت عملية الاختبار التي اعتمدت للتحقق من أن الترحيل قد تم بطريقة كاملة ودقيقة، من الأنشطة الرئيسية التالية:

بالنسبة لكيانات البيانات التي لم يتم ترحيلها أو ترحيلها جزئيا، أجري تحليل متعمق لفهم الأساس المنطقي وراء استبعاد بعض البيانات أو الارتحال الجزئي لها.

اختيار عينة من أربعة كيانات بيانات تم ترحيلها لضمان تغطية مختلف المناطق، ومعالجة العمليات العالية الحرجة، وتوفير تقييم متوازن؛

تحديد أنسب نهج يستخدم، استنادا إلى التقييمات؛

طلب وثائق إضافية للتمكين من إجراء تحليل مفصل للانتقال الصحيح لكيانات البيانات الأربعة؛

تنفيذ اختبارات بشأن كيانات البيانات المختارة؛

تمت مناقشة أي اختلافات بين نتائج الاختبار والنتائج الفعلية مع أصحاب المصلحة المعنيين لفهم الأسباب الكامنة وراءها؛

38) لضمان أن الارتحال أجري بطريقة كاملة ودقيقة، استخدمت تقنيات مختلفة للمراجعة خلال أنشطة الاختبار، من بينها:

- الاستفسار: استجواب مستهدف لفريق الترحيل للتأكد من فهم العملية والتحقق من تحديد الضوابط والمسؤوليات بوضوح.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

- الرصدة: الرصد المباشر لأنشطة فرقة الترحيل

- التفتيش: مراجعة والتحقق من فحوصات فريق الترحيل للتأكد من دقة ترحيل البيانات.

إعادة الأداء: إعادة تنفيذ عملية ترحيل البيانات للتحقق من صحة النتائج التي حققها فريق الترحيل وتأكيدها بشكل مستقل.

39) تم اختيار كيانات البيانات لضمان تغطية تمثيلية لعمليات الأعمال الرئيسية التي تتأثر بالانتقال. وبالنسبة لجميع الكيانات المختارة، طبقت تقنيات الاستقصاء والرصد كإجراءات أساسية بينما استخدمت تقنيات إضافية في مختلف المجالات:

- بالنسبة لوحدة PAY، تم اختيار كشوف المرتبات نظرا لتأثيرها على البيانات المالية؛ واختيرت لكيان البيانات هذا، تقنيات الاستعلام والتفتيش؛

تم اختيار الميزان التجريبي عشوائيا فيما يتعلق بوحدة FIN، واختير أسلوب التفتيش لكيان البيانات هذا؛

بالنسبة لوحدة الموارد البشرية، تم اختيار الفروض عشوائيا؛ واختير أسلوب التفتيش لكيان البيانات هذا؛

- بالنسبة لوحدة SCM، تم اختيار المورد نظرا لدرجة الحرجة العالية للعملية؛ وبالنسبة لكيان البيانات هذا، تم اختيار تقنية إعادة الأداء.

الختام

40) من خلال الجمع بين مختلف تقنيات المراجعة والاجتماعات مع أصحاب المصلحة في المنظمة (WMO) وتحليل الوثائق، يمكننا تقييم أن الترحيل قد تم بشكل صحيح وأن البيانات قد نقلت من نظام Oracle القديم إلى النظام الكمومي الجديد بطريقة كاملة ودقيقة.

41) فيما يلي تقييم كيانات البيانات التي تم تحليلها:

كيانات البيانات	الوحده النمطيه	استراتيجية الترحيل	استراتيجية الاختبار	نتائج
كشوف المرتبات	**دفع**	**تم ترحيله بالكامل**	**الاستفسار والتفتيش**	**الترحيل الكامل والدقيق**
ميزان المراجعة	**فنلندا**	**تم ترحيله بالكامل**	**الاستفسار والتفتيش**	**الترحيل الكامل والدقيق**
تعيينات	**ساعه**	**تم ترحيله بالكامل**	**الاستفسار والتفتيش**	**الترحيل الكامل والدقيق**
المورد	Scm	**تحويل**	**التفتيش وإعادة الأداء**	**الترحيل الكامل والدقيق**

42) ترد أدناه تفاصيل الضوابط التي أجريت على كيانات البيانات:

1)

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

كشوف المرتبات

43) كان الغرض من هذا التحقق هو تقييم ما إذا كانت البيانات الموجودة في منطقة كشوف المرتبات قد تم ترحيلها بشكل كامل ودقيق من Oracle إلى نظام Quantum الجديد.

النهج والمنهجية

44) كخطوة تمهيدية، تم جمع جميع الوثائق المتعلقة بمجال كشوف المرتبات:

استخلاص بيانات الرواتب من Oracle في الموعد النهائي المحدد؛

ملف الترجمة المستخدم لتحويل البيانات المستخرجة من Oracle إلى هياكل البيانات التي يتطلبها النظام الكمومي الجديد؛

- الاستخراج من Quantum اعتبارا من تاريخ بدء تشغيل كشوف المرتبات ؛
- أي ملفات أو تقارير تتعلق بالأخطاء التي حدثت أثناء الترحيل.

45) ولذلك، تضمن نهج مراجعة الحسابات استعراضا شاملا لمجال كشوف المرتبات من خلال مقابلات الموظفين الرئيسيين وتحليل الوثائق

46) تم إجراء تحليلات محددة للتأكد من صحة الانتقال. وعلى وجه الخصوص:

- التحقق من أن بيانات كشوف المرتبات لكل موظف موجود في Oracle كانت موجودة أيضا في نظام Quantum الجديد.

للتحقق من دقة البيانات، تم تحليل عمليات التحقق التي أجرتها المنظمة، وتحديدا مقارنة مبالغ المرتبات في كانون الأول/ ديسمبر 2024 مع تلك الخاصة بكل موظف في كانون الثاني/ يناير 2025؛

وتم التحقق أيضا من أن أي أخطاء حددت خلال عمليات التحقق التي أجرتها المنظمة (WMO) قد أبلغ عنها وتصحيحها بشكل صحيح.

47) تم تحليل أي تناقضات تم تحديدها بين البيانات في Oracle والبيانات في Quantum بالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لتحديد الأسباب وفهم الأسباب.

الختام

48) من خلال الجمع بين مختلف تقنيات المراجعة والاجتماعات مع أصحاب المصلحة في المنظمة (WMO) وتحليل الوثائق، يمكننا تقييم أن الترحيل قد تم بشكل صحيح وأن البيانات قد نقلت من نظام Oracle القديم إلى النظام الكمومي الجديد بطريقة كاملة ودقيقة.

ميزان المراجعة

49) كان الغرض من هذا التحقق هو تقييم ما إذا كانت البيانات الموجودة في منطقة الميزان التجريبي قد تم ترحيلها بشكل كامل ودقيق من Oracle إلى النظام الكمومي الجديد.

النهج والمنهجية

50) كخطوة تمهيدية، تم جمع جميع الوثائق المتعلقة بمجال الميزان التجريبي:

استخلاص بيانات الرصيد التجريبي من Oracle في تاريخ الانتهاء المحدد؛

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ملف الترجمة المستخدم لتحويل البيانات المستخرجة من Oracle إلى هياكل البيانات التي يتطلبها النظام الكمومي الجديد؛

الاستخراج من الكم اعتبارا من تاريخ بدء تشغيل الميزان التجريبي؛

 أي ملفات أو تقارير تتعلق بالأخطاء التي حدثت أثناء الترحيل.

51) ولذلك، تضمن نهج المراجعة استعراضا شاملا لمجال الميزان التجريبي من خلال مقابلات الموظفين الرئيسية وتحليل الوثائق

52) أجريت تحليلات محددة للتأكد من صحة الهجرة. وعلى وجه الخصوص:

 التحقق من أن جميع إدخالات الميزان التجريبي الموجودة في Oracle كانت موجودة أيضا في نظام Quantum الجديد.

للتحقق من دقة البيانات، تم تحليل جميع مستندات تحويل التشفير المقدمة فيما يتعلق بميزان التجارب ؛

نظرا لتعقيد ترجمة الرموز الفريدة القديمة في Oracle إلى الرموز الجديدة في Quantum، تم فحص جميع خطوات التحويل ومقارنتها مع الأدلة المقدمة لضمان إجراء الترجمة بشكل صحيح ؛

53) تم تحليل أي تناقضات تم تحديدها بين البيانات في Oracle والبيانات الموجودة في Quantum بالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لتحديد الأسباب وفهم الأسباب.

الختام

54) من المهم ملاحظة أنه في Quantum، يحتفظ كل إدخال في Trial Balance في حقل مخصص بالرمز الفريد الأصلي المستخرج من Oracle، مما يجعل الترجمة دائما قابلة للتتبع والمقارنة.

55) من خلال الجمع بين مختلف تقنيات المراجعة والاجتماعات مع أصحاب المصلحة في المنظمة (WMO) وتحليل الوثائق، يمكننا أن نقيم أن الترحيل قد تم بشكل صحيح وأن البيانات قد نقلت من نظام Oracle القديم إلى النظام الكمومي الجديد بطريقة كاملة ودقيقة.

تعيينات

56) كان الغرض من هذا التحقق هو تقييم ما إذا كانت البيانات الموجودة في منطقة التخصيصات قد تم ترحيلها بشكل كامل ودقيق من Oracle إلى النظام الكمومي الجديد.

النهج والمنهجية

57) تم جمع جميع الوثائق المتعلقة بمجال التخصيصات كخطوة أولية:

استخلاص بيانات التخصيصات من Oracle في تاريخ الانتهاء المحدد؛

ملف الترجمة المستخدم لتحويل البيانات المستخرجة من Oracle إلى هياكل البيانات التي يتطلبها النظام الكمومي الجديد؛

استخلاص البيانات من كميات التخصيصات حتى تاريخ بدء التشغيل؛

 أي ملفات أو تقارير تتعلق بالأخطاء التي حدثت أثناء الترحيل.

58) ولذلك، تضمن نهج المراجعة استعراضا شاملا للمهمة من خلال مقابلات مع الموظفين الرئيسيين وتحليل الوثائق.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

59) أجريت تحليلات محددة للتأكد من صحة الهجرة. وعلى وجه الخصوص:

- التحقق من أن جميع الموظفين الموجودين في Oracle كانوا موجودين أيضا في نظام Quantum الجديد.

- التحقق من سلامة المعلومات الشخصية المتعلقة بالموظفين، مع التركيز بشكل خاص على مشرف كل موظف والدرجة الوظيفية، والتأكد من ترحيلها من Oracle إلى Quantum دون أخطاء.

60) تم تحليل أي تناقضات تم تحديدها بين البيانات في Oracle والبيانات الموجودة في Quantum بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين لتحديد الأسباب وفهم الأسباب.

الختام

61) تم تحديد بعض التناقضات بين النظامين وتحليلها بعمق لفهم الأسباب الكامنة وراءها. وعرضت التحليلات التي أجريت على أصحاب المصلحة المعنيين، وطرحت أسئلة موجهة للحصول على مزيد من الإيضاح. وتم التأكيد على أن الاختلافات في البيانات لم تكن ناتجة عن أخطاء في الهجرة، بل عن إعادة تنظيم الموظفين التي حدثت مباشرة بعد عملية الهجرة.

62) من خلال الجمع بين مختلف تقنيات المراجعة والاجتماعات مع أصحاب المصلحة في المنظمة (WMO) وتحليل الوثائق، يمكننا تقييم أن الترحيل قد تم بشكل صحيح وأن البيانات قد نقلت من نظام أوراكل القديم إلى النظام الكمومي الجديد بطريقة كاملة ودقيقة.

الموردين

63) كان الغرض من هذا التحقق هو تقييم ما إذا كانت البيانات في مجال الموردين قد تم نقلها بالكامل وبدقة من Oracle إلى نظام Quantum الجديد.

النهج والمنهجية

64) كخطوة أولية، تم جمع جميع الوثائق المتعلقة بمجال الموردين:

- استخلاص بيانات الموردين من أوراكل في الموعد النهائي المحدد؛

 الاستخراج من الكم لمنطقة الموردين ؛

 أي ملفات أو تقارير تتعلق بالأخطاء التي حدثت أثناء الترحيل.

65) ولذلك، تضمن نهج المراجعة استعراضا شاملا لمجال المورد من خلال مقابلات مع الموظفين الرئيسيين وتحليل الوثائق؛

66) للتحقق من صحة الهجرة، في هذا المجال على وجه الخصوص، تم استخدام تقنية إعادة الأداء، ليس فقط تحليل أعمال الترحيل المنجزة، ولكن تكرارها. تحديدا:

 بدءا من استخراج أوراكل، تم اختيار معيار لإنشاء رمز فريد لربطه بكل مورد ؛

- خصص شفرة فريدة لكل مورد لإنتاج ملف يرتبط فيه كل مورد بشفرته الفريدة الخاصة؛

تم تطبيق المعيار نفسه على الملفات المستخرجة من Quantum، مع ربط شفرة فريدة لكل مورد ؛

تمت مقارنة الملفين للتحقق من عدم حذف أي مورد.

67) تم تحليل أي تناقضات تم تحديدها بين البيانات في Oracle والبيانات الموجودة في Quantum بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين لتحديد الأسباب وفهم الأسباب.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

68) في المقارنة بين الاستخراج من Oracle وتلك من Quantum، تم تحديد بعض التناقضات التي لا تعزى إلى أخطاء الهجرة، بل إلى التغيرات النحوية، مثل الاختلافات في استخدام اللهجات أو الفواصل الرأسية في أسماء الموردين.

الختام

69) من خلال الجمع بين مختلف تقنيات المراجعة والاجتماعات مع أصحاب المصلحة في المنظمة (WMO) وتحليل الوثائق، يمكننا تقييم أن الترحيل قد تم بشكل صحيح وأن البيانات قد نقلت من نظام أوراكل القديم إلى النظام الكمومي الجديد بطريقة كاملة ودقيقة.

متابعة التوصيات والاقتراحات السابقة

وينتهي تقريرنا المطول بجداول المتابعة التي تستأنف حالة تنفيذ التوصيات والاقتراحات المفتوحة الصادرة في التقارير السابقة.

طلبنا من المراقب المالي تحديثا حول الوضع الحالي للتنفيذ، وتلقينا الإجابات التي جمعها من الإدارة ذات الصلة. لقد قمنا بتحليلها وتقييم التنفيذ الفعلي.

والتوصيات التي اعتبرت "مغلقة" لن تدرج في جدول متابعة تقاريرنا المقبلة.

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

المرفق الأول - متابعة التوصيات الصادرة عن لجنة المراجعة العامة في التقارير السابقة (السنوات المالية 2020-2024)

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
(FS) 1/2024 (2025/1)	**نوصي بما يلي:** **تحديث وتعزيز إطار الصندوق الخاص للصيانة ؛** **تعزيز النهج الاستراتيجي والتخطيطي للصيانة، لا سيما عن طريق استخدام خارطة طريق واضحة للأعمال الاستثنائية والمراقبة الملائمة.** **- تحبذ اتباع نهج عملي، حيثما أمكن، لتحقيق التوازن بعناية بين التكاليف والمنافع المتوقعة من الصيانة.**	**وتقبل الإدارة هذه التوصية. وسيجري تحديث اختصاصات الصندوق الخاص وتعزيزها، بما في ذلك عناصر تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي. وسيستمر تخطيط الصيانة بعناية، بما في ذلك قدر الإمكان الصيانة الاستثنائية، مع التركيز على الحصول على أفضل قيمة للمؤسسة.**	تنفيذ تمت الموافقة على الاختصاصات المنقحة للصندوق الخاص. خطط الصيانة التي يتم تقاسمها بالإضافة إلى الاختصاصات المنقحة. وفي سياق الصيانة الاستثنائية، يجري التخطيط لتغطية النفقات في إطار الصندوق الخاص للمبنى. منذ عام 2026، وتماشيا مع اختصاصات المبنى، ستقدم FMCS إلى لجنة البناء قائمة بمشاريع البناء والترقية واستبدال المعدات للتحقق من صحتها. ويرافق كل مشروع وصف وتكلفة مرتبطة به. وتعطى الأولوية للمشروعات ويجب أن تحصل على موافقة الإدارة (ASG). وتجتمع لجنة البناء كل ثلاثة أشهر، ويجب تقديم تحديثات مرحلية لكل مشروع. في الصندوق الخاص للمبنى، هناك بنود ميزانية عامة مع أموال محجوزة مثل "الترقيات الكهربائية" و "الصيانة والتجديد الإضافي" و "الطلاء والأرضيات"، والتي يمكن استخدامها في	قيد الإنجاز

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
			الأعمال العاجلة التي لم يتم التخطيط لها، وغالبا ما يتم تعطل المعدات.	
2024/2024 (FS) (2/2)	**نوصي بما يلي:** **- تعزيز دقة سجل الأصول للمساعدة**	**وتقبل الإدارة التوصية وستواصل جهودها لضمان دقة عمليات الحصر، مع التركيز**	**قيد الإنجاز** **تسمح وظيفة "الأصول الجديدة" مع تخطيط**	قيد الإنجاز

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	في ضمان اكتمال السجلات المالية وتحديثها. **- تحسين تحديث حالة أصول تكنولوجيا المعلومات في سجل الأصول فيما يتعلق بواقعيتها وقابليتها للاستخدام.**	**بشكل خاص على الاستفادة من نظام تخطيط الموارد في المنظمة الجديد لمعالجة المشكلات المحددة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات بما يتماشى مع المتطلبات الحالية.**	**موارد المؤسسات الجديد بالوصول إلى السجل مباشرة من النظام، دون تدخل تكنولوجيا المعلومات.** **تتحكم** FMCS **بشكل أكبر في العملية ويمكنها إدخال إدخالات متعددة، مما يسمح لشخص ثان بالمراجعة والموافقة قبل إدخالها في النظام، وبالتالي تقليل الخطأ البشري.** **تسمح هذه الوظيفة ل** FMCS **بإجراء جرد أصول أسرع، لأنها تسمح بالتصفية حسب المزيد من المعلمات.** تم إجراء آخر جرد في نهاية عام 2025. وستحدث المنظمة (WMO) الفصل 8 من التعليمات الدائمة لتنقيح مبلغ الرسملة من 4 آلاف إلى 5 آلاف ليتوافق مع البيانات المالية	
(FS) 3/2024 (2025/3)	**ونوصي بتعزيز التنفيذ التشغيلي للتعليمتين الدائمتين 13 و16 من خلال ضمان التطبيق المتسق والفعال لإطار التخطيط والمراقبة والإبلاغ عبر جميع المشاريع الممولة من التبرعات.** **وينبغي إيلاء اهتمام خاص لما يلي:** **إعداد خطط تكاليف منظمة في الوقت المناسب؛**	**وتقبل الإدارة التوصية وتتخذ بالفعل الإجراء المناسب. وفي عام 2024، عينت إدارة المنظمة (WMO) مستشارا لاستعراض نهج المنظمة تجاه المشاريع. ويجري الانتهاء من تقرير الخبير الاستشاري، وبدأ العمل في عدة مجالات، منها وضع خطط تكاليف منظمة، وتحسين تخصيص ومراقبة مصادر الموظفين،**	**تنفيذ** **وقد نفذت التوصية من خلال تعزيز الإدارة المالية وشفافية التكاليف عبر المشاريع.** **ويجري تنفيذ العمليات ذات الصلة بموجب التوجيهتين الدائمتين 13 و16 من خلال قرارات إصلاح** PMB 47 **بشأن تخطيط التكاليف، وتتبع تكاليف الموظفين، والإبلاغ المالي. وقد أدى التنسيق بين الوحدات، إلى جانب المشاريع**	قيد الإنجاز

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	التنبؤ الدقيق بالنفقات المتعلقة بالموظفين وتتبع النفقات المتعلقة بالموظفين خلال كل مشروع؛ تقييم التقارير المالية والجداول الزمنية ذات الصلة بهدف تعزيز وضوح واتساق بيانات المشروع وإمكانية تتبعها وتخصيص التكاليف والالتزامات المعلقة؛ التنسيق بين جميع الوحدات ذات الصلة، بما يتماشى مع الأدوار والمسؤوليات المحددة في التعليمات الدائمة (لا سيما الفصلين 13 و 16). وهذه الإجراءات ضرورية لضمان المساءلة وحماية المنظمة من المخاطر المالية والمخاطر المتعلقة بالسمعة.	وتحسين تتبع المشاريع. وسيستمر التنفيذ طوال عام 2025 وحتى عام 2026.	التجريبية لاسترداد التكاليف ومراقبة الأداء في PMB 48 و 49، إلى زيادة تعزيز المساءلة وتخفيف المخاطر المالية. ونشر الفصل 16 من التعليمات الدائمة في كانون الثاني/ يناير 2026.	
(FS) 4/2024 (2025/4)	ونوصي بأن تنشئ المنظمة (WMO) إطارا منسقا وشفافا لاسترداد التكاليف من أجل إدارة المباني، ينبغي أن يشمل ما يلي: التوفيق المنهجي بين وحدة إدارة المبنى والإدارة المالية؛ تحديد جميع التكاليف القابلة للاسترداد واستعراضها بانتظام (مثل الصيانة	وتقبل الإدارة التوصية، وستحدث عمليتها لضمان الاتفاق بين مختلف الجهات الفاعلة بشأن الأدوار والمسؤوليات، وأن حساب التكاليف الفعلية المتكبدة والمحصلة والفاتورة والمستردة موثقة جيدا وتخضع للمراقبة بشكل منتظم. بالإضافة إلى ذلك، توافق الإدارة على إعداد مرفق لجميع ترتيبات المستأجرين	قيد الإنجاز يجري الآن توثيق سياسات استرداد التكاليف وتنفيذها اعتبارا من عام 2025. يقوم فريق المرافق بإعداد مراجعة التغذية التي يتم مراجعتها واعتمادها من قبل رئيس المؤتمرات والسفر والمرافق. يقوم فريق التمويل أيضا بمراجعة دقة المبلغ قبل الموافقة عليه من قبل رئيس الشؤون المالية. تتم الموافقة عبر أداة	قيد الإنجاز

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	والمرافق والأمن)؛ - تنفيذ أدوات المراقبة لتقييم الاختلافات بين التكاليف الفعلية والإيرادات من الإيجارات والرسوم. - آليات لضمان إصدار الفواتير في الوقت المناسب وبشكل متسق لجميع الرسوم المتعلقة بالمستأجر. - إدراج المرفقات في جميع العقود النشطة، التي توضح بالتفصيل الشروط الرئيسية، والمبالغ المستحقة للإيجار والرسوم، والمواعيد النهائية للدفع، والغرامات النهائية.	النشطة الذي يلخص الشروط الرئيسية ومشاركته مع كل من المستأجرين.	الموافقة SharePoint والتي يتم استخدامها بعد ذلك كأساس لتسجيل المعلومات في Quantum ويتم إصدار الفاتورة للمستأجرين في الوقت المناسب كما تمت صياغة وثيقة "إعادة التعبئة للمستأجرين" لتنفيذ هذه التوصية. سيتم دمج المرفقات عند التفاوض على العقود مع المستأجرين أو عند انضمام مستأجر جديد إلى المبنى. ومن أمثلة ذلك اتفاق الفريق المخصص المعني برصدات الأرض (GEO) الذي أدرج لهذا المرفق من أجله. ونحن منخرطون حاليا في عملية تشاور مع المستأجرين، ومن المقرر إعادة التفاوض على عقود إيجار مثل عقود الإيجار الخاصة باليونيتار ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في 1 كانون الثاني/يناير 2028.	
(FS) 2024/5 (2025/5)	ونوصي بأن تكفل المنظمة (WMO) أن تطبق تقنيات التعويض تطبيقا صارما في حدود الحدود التي تحددها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 1، واعتماد معالجة محاسبية دقيقة للبنود ذات الصلة لمنع أي حالات شاذة، بما	وتقبل الإدارة التوصية، وستحدث عمليتها لضمان الاتفاق بين مختلف الجهات الفاعلة بشأن الأدوار والمسؤوليات، وأن حساب التكاليف الفعلية المتكبدة والمحصلة والفاتورة والمستردة موثقة جيدا وتخضع للمراقبة بشكل منتظم. وستجري أيضا	قيد الإنجاز بدأت العملية خلال العام بين FIN و FMCS التي تضمن اتساق البيانات المستخدمة لمراجعة المستأجرين والرسوم عليهم. بالإضافة إلى ذلك، تم الانتهاء من العملية الفصلية لإصدار الفواتير وعملية نهاية السنة بعد الانتهاء من الإغلاق	قيد الإنجاز

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	في ذلك ازدواج الحساب، يمكن أن يشوه الجوهر الفعلي للإيرادات و/ أو النفقات وتمثيلها على النحو اللائق في البيانات المالية. وفي ضوء ما ذكر آنفا، ينبغي للمنظمة (WMO) تعزيز الوثائق المالية ومخصصات الرسوم المتعلقة بالمستأجرين لضمان الامتثال الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وللوائح الداخلية. يجب أن تتوافق جميع النفقات المتعلقة بالمبنى المعاد شحنها إلى المستأجرين (مثل المرافق والصيانة والتنظيف والأمن) مع جوهر المعاملة، وأن يتم حسابها بوضوح وتخصيصها ودعمها من خلال سجلات قابلة للتتبع والموقعة. وبدون وثائق مفصلة وإطار توزيع منتظم، هناك خطر من تقويض موثوقية وشفافية الإيرادات المبلغ عنها. وينبغي إجراء مصالحة شاملة لمعالجة التناقضات القائمة. تماشيا مع مبادئ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتعليمات الدائمة	استعراضات إضافية للحساب والمبلغ المنشور لضمان دقة محاسبة هذه العمليات.	المالي في الوقت المناسب وبالتشاور. وستنفذ عناصر إضافية على النحو المذكور في التوصية خلال عام 2026.	

ترجمة غير رسمية
تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	الداخلية، يجب أن يتبع تخصيص رسوم المستأجر عملية محددة ومعتمدة ويمكن تتبعها، بدلا من الاعتماد على التسويات المخصصة أو التبادلات القائمة على جداول البيانات. **وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تعتمد المالية حصريا على الأرقام المؤكدة والقابلة للتتبع التي يقدمها قطاع إدارة المباني عند إعادة تعبئة المستأجرين.** **ومن شأن تعزيز مسار التوثيق أن يعزز إلى حد كبير إمكانية تدقيق وشفافية العمليات المالية المتعلقة بالمستأجرين.** **وينبغي الإفصاح بوضوح عن فئات التكلفة مثل "المرافق الأخرى" في البيانات المالية لضمان الشفافية في البنود البنود ووجود صلة يمكن التحقق منها بين الأرقام المبلغ عنها والوثائق الأساسية والممارسات التشغيلية.** **هذا ضروري لضمان الاتساق وقابلية التدقيق والشفافية المالية بمرور الوقت.**			
(FS) 2024/6 (6/2025)	**نوصي بأن تجري المنظمة** (WMO) **استعراضا شاملا للترتيبات القائمة حاليا**	**وتوافق الإدارة على التوصية وستدرس الترتيبات القائمة مع رابطة صناعة معدات**	**تنفيذ** **وبدأت المنظمة** (WMO) **مناقشات مع الهيئة**	مغلقه

ترجمة غير رسمية
تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	مع الرابطة (HMEI)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، وفي حالة الفريق المخصص المعني برصدات الأرض (GEO)، استعراض هادف يقتصر على الجانب المحدد المبين أدناه، لضمان اتساقها مع معايير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، والتعليمات الدائمة، والالتزامات الخارجية. تحديدا: وفيما يتعلق برابطة صناعة معدات الأرصاد الجوية الهيدرولوجية (HMEI)، ينبغي إعادة تقييم اتفاق الاستضافة لمعالجة غياب استرداد التكاليف وعدم تقييم الدعم العيني. وينبغي إدخال ضمانات السمعة، وبنود المراجعة، وإجراءات المراقبة. يجب أيضا توضيح ما إذا كان قد تم تحميل أي تكاليف على HMEI أو ما إذا كانت الاستضافة مجانية تماما. وبالنسبة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن خطاب اتفاق عام 1989 يتطلب تحديثا كبيرا. ينبغي	الأرصاد الجوية الهيدرولوجية (HMEI)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، والفريق المخصص المعني برصدات الأرض (GEO) لتحديد التحديثات اللازمة لهذه الترتيبات.	الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) والفريق المخصص المعني برصدات الأرض (GEO) فيما يتعلق بالترتيبات القائمة حاليا. لقد رتبت المنظمة (WMO) والفريق (GEO) على اتفاق منقح بشأن ترتيب دائم واتفاق على مستوى الخدمة يحدد، في جملة أمور، المساحات المكتبية وإعادة الملقات، والخدمات المشتركة الأخرى. - جرت مناقشات مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) بشأن بعض عناصر التمويل، على النحو الموثق في مذكرة وافق عليها الأمين العام. ومع ذلك، لا يوجد حاليا اتفاق لتحديث الاتفاق رسميا مع الهيئة (IPCC). وبالإضافة إلى ذلك، عرضت مسألة مستوى المساهمات العينية المقدمة من المنظمة (WMO) إلى الهيئة (IPCC) في بيرو في تشرين الأول/ أكتوبر 2025، ولكن قرار فريق الهيئة الذي لا تتحكم المنظمة (WMO) له (انظر الفقرة 12 من قرار الهيئة (IPCC-LXIII-5)). وسينظر في ذلك في عام 2026. وتلتزم المنظمة (WMO) بمواصلة العمل بشأن هذا الموضوع مع الهيئة (IPCC) في اجتماعات الأفرقة المقبلة.	

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	تصنيف الاتفاق رسميا بموجب الفصل 12 من التعليمات الدائمة، كما ينبغي تقييم أي تبرعات عينية والكشف عنها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 23. وينبغي أيضا إدخال أحكام تتعلق بالاستعراض الدوري ومراقبة الأداء. **أما بالنسبة للفريق المخصص المعني برصدات الأرض (GEO)، فينبغي الإبقاء على آليات الاستعراض القائمة، ولكن اتفاق مستوى الخدمة يمكن أن يستفيد من أحكام أكثر تفصيلا بشأن استخدام الموارد والتقارير المالية.** **وينبغي توثيق الرسوم السنوية – بما فيها الإيجار ورسوم الخدمات – توثيقا كاملا وقابلة للتتبع في البيانات المالية للمنظمة (WMO).**		**سيصنف اتفاق الهيئة (IPCC) رسميا بموجب الفصل 12 من التعليمات الثابتة.** **- فيما يتعلق برابطة صناعة معدات الأرصاد الجوية الهيدرولوجية (HMEI)، ثمة اتفاق يتعلق بقرار يتخذه المجلس التنفيذي في عام 2018. ويقدم اتفاق الاستضافة الأساس المنطقي لاستضافة المنظمة (WMO) لرابطة صناعة معدات الأرصاد الجوية الهيدرولوجية (HMEI). وتنتهي الفترة الحالية من الاتفاق في نيسان/أبريل 2027، وستستعرض فيما يتعلق بتوقيت هذا التجديد إذا طلب ذلك.** **ويرجى ملاحظة أن إضفاء الطابع الرسمي على الاعتبارات العينية وكذلك الإيجار والرسوم الأخرى قد تحسنت خلال عام 2025 دعما للتقارير المالية لعام 2025 للمنظمة (WMO) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) والفريق المخصص المعني برصدات الأرض (GEO).**	
(FS) 2024/7 (2025/7)	**نوصي بما يلي:** **تعزيز الصلة مع توافر الموارد المالية لتعزيز الرؤية الاستراتيجية طويلة الأجل للموارد البشرية؛** **مواصلة الاستثمار في تدريب الموارد**	**وتقبل الإدارة هذه التوصية. الإدارة بصدد صياغة واعتماد استراتيجية للموارد البشرية مع مراعاة واضحة للموارد المالية المتاحة والاستثمار المستمر في التدريب على الموارد البشرية. وستستند**	**قيد الإنجاز** **تمت صياغة سياسة الموارد البشرية الجديدة وسيتم الموافقة عليها من قبل EM. ترتبط إحدى ركائز استراتيجية الموارد البشرية التي تمت صياغتها حديثا ب "تمكين قوة عاملة أكثر**	قيد الإنجاز

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	البشرية، وإجراء تقييم عملي للتكاليف والفوائد عند الإمكان، بما في ذلك إمكانية القيام بذلك من خلال زيادة المشاركة في شبكة منظومة الأمم المتحدة.	إستراتيجية الموارد البشرية من الخبرة المتاحة للمنظمة (WMO) من خلال شبكة الموارد البشرية للأمم المتحدة والأمم المتحدة.	مرونة". تدعو هذه الركيزة إلى بناء قوة عاملة قابلة للتكيف وكفاءة ومتوافقة مع الاحتياجات التشغيلية المتطورة، وستنفذ المؤسسة استراتيجيات تعزز مرونة القوى العاملة. ويشمل ذلك الاستخدام الأمثل لموارد الخبراء الاستشاريين، وتنويع نماذج التوظيف، ومراجعة السياسات لدعم قوة عاملة مرنة وقابلة للتوسع. وستتضمن المبادرات الرئيسية الرامية إلى دعم ذلك ما يلي: • الاستخدام الاستراتيجي لموارد الخبراء الاستشاريين: تحديد مزيج مستهدف من الموظفين الدائمين مقابل الخبراء الاستشاريين • وضع سياسات لإشراك الخبراء الاستشاريين وتقييمهم وتجديدهم على أساس الأهداف الاستراتيجية. وتتضمن الخطط التشغيلية السنوية (AOP) تقديرا للموارد البشرية والاحتياجات المالية لضمان المواءمة مع الخطط ولتحديد الاختلافات الكبيرة التي قد تحدث. تشمل أدوات التعلم المتاحة بالفعل للموظفين التعلم على LinkedIn، وبرامج التعاون مع الأمم المتحدة (مثل دورات اللغة)، وخيارات التدريب	

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
			الفني التي تدفعها المنظمة أو الموظفون. خطط الأداء – يشجع الموظفون على إدراج أي احتياجات تدريبية في خطط العمل.	
8/2024/8 (FS)	**ونوصي بأن تحدث المنظمة** (WMO) **رسميا التعليمات الدائمة لإدراج الأحكام التي أدخلتها مذيتا الخدمة** 7/2024 **و**15/2024**.**	**وتقبل الإدارة هذه التوصية. أنجزت النسخة المحدثة من الفصل** 4 **(الموارد البشرية) من الأمر الدائم، والتي تتضمن الأحكام الواردة في مذكرتي الخدمات** 7/2024 **و**15/2024**، ونشرت في نيسان/ أبريل** 2025**.**	**تنفيذ** **ووفقا للتعليقات الأصلية، استكملت هذه التوصية بنشر الفصل** 4 **في نيسان/ أبريل** 2025**.**	مغلقه
9/2024 (FS) (2025/9) (FS)	**ونوصي بأن تعتمد المنظمة** (WMO) **إجراء منظم ومتعدد المستويات للترخيص، على غرار الإجراء المتبع على شراء السلع والخدمات. وينبغي أن يتماشى ذلك مع مستويات الترخيص مع العتبات المالية المحددة، مما يعزز الرقابة على الموافقة على عقود الخدمات الاستشارية والمدفوعات.** **ويقوم هذا النهج بما يلي:** **- تعزيز الرقابة المالية الداخلية.** **- تعزيز الاتساق عبر الإدارات.** **- التخفيف من مخاطر اتخاذ القرار التقديري أو غير الشفاف.**	**وتقبل الإدارة هذه التوصية. سيتم تقريب إجراء ترخيص** SSA **بما يتماشى مع الإجراءات المطبقة على شراء السلع والخدمات. وتحقيقا لذلك، ستصدر مذكرة جديدة بشأن الخدمة وتعدل التعليمات الدائمة، الفصل** 4 **وفقا لذلك.**	**تنفيذ** **منذ نوفمبر** 2025**، يمكننا تتبع مدة العقود في** Quantum**. قبل نوفمبر، تم الاحتفاظ بالتعقب في مجلدات** SharePoint **مع توثيق جميع العقود والمدد ونطاقات الدفع. هناك طرق إضافية لمراقبة عدد العقود والمدفوعات لكل استشاري لمراقبة إجراءات** SSA**.** **وفيما يتعلق بعتبات الموافقة، نظرت المنظمة** (WMO) **في جدوى التكلفة لتطبيق عملية من قبيل معاملات الشراء. ومع ذلك، لم يكن هناك ما يبرر بالنظر إلى أن** SSA **تمثل** 4٪ **فقط من تكاليف الموظفين وأن عملية الموافقة توفر بالفعل رقابة كافية، لا سيما وأن التمديدات خارج**	قيد الإنجاز

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
			السياسة ومستويات الدفع خارج نطاقات الأجور تتطلب موافقة رسمية كاستثناءات.	
(FS) 2024/10 (2025/10)	ونوصي بأن تنفذ المنظمة (WMO) تدابير ملموسة لتحسين التوازن الجغرافي في اختيار الخبراء الاستشاريين واستخدامهم، تمشيا مع مبدأ تكافؤ الفرص الإقليمية. تحديدا: تعزيز التواصل واستهداف المناطق الممثلة تمثيلا ضعيفا. - يراقب التوزيع الجغرافي للخبراء الاستشاريين ويقدم تقارير منتظمة، بما في ذلك إلى المجلس التنفيذي والمؤتمر. إدراج التوازن الجغرافي باعتباره معيارا رسميا في عملية اختيار الأعمال الاستشارية والتوظيف والاختيار.	وتقبل الإدارة هذه التوصية. وستتخذ المنظمة (WMO) تدابير تهدف إلى تحسين التوازن الجغرافي في اختيار الخبراء الاستشاريين وتعيينهم، تمشيا مع مبدأ تكافؤ الفرص الجغرافية. والأهم من ذلك، سيتم إدراج التوازن الجغرافي كمعيار رسمي في عملية تحديد الوظائف المختصرة للمجال الاستشاري والتوظيف والاختيار.	تنفيذ وترى المنظمة (WMO) أن التدابير المتخذة حتى الآن كافية، خاصة وأن مهام إدارة الخدمات المفردة (SSA) تتسم بدرجة فنية عالية وتتطلب أعلى خبرة ممكنة، بينما تلعب الاعتبارات الجغرافية والجنسانية دورا ثانويا. وتتضمن جميع إعلانات الشواغر الخاصة بإجراء الخدمات المالية والإدارية الخاصة نصا يتضمن التزام المنظمة (WMO) بتحقيق التنوع وتحقيق القوة العاملة المتوازنة. نرحب بالطلبات المقدمة من النساء والرجال المؤهلين، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتضمن تقرير الموارد البشرية المقدم إلى المجلس التنفيذي والمؤتمر بالفعل هذه العناصر. يتم تشجيع مديري التوظيف على تنويع توظيف المستشارين. يطلب إلى المكاتب الإقليمية تقديم أسماء المرشحين المحتملين للأعمال الاستشارية.	مغلقه
(FS) 2024/11 (2025/11)	ونوصي بأن تعزز المنظمة (WMO) تنفيذ تدابير التوازن بين الجنسين في	وتقبل الإدارة هذه التوصية. وستتحسن عملية التوظيف والاختيار على النحو	تنفيذ ويمكن الآن استخلاص تقارير المسائل الجنسانية	مغلقه

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	جميع مراحل عملية تعيين الموظفين الاستشاريين. **وقد تشمل الإجراءات الممكنة ما يلي:** **إدخال معايير تراعي الاعتبارات الجنسانية في الإعلانات عن الوظائف الشاغرة في مجال الاستشارات.** **- تحديد وتشجيع الطلبات المقدمة من المرشحات المؤهلات بنشاط والتأكد من أنه عندما يكون لدى المرشحات مؤهلات متساوية، يتم وضع قوائم مختصرة متوازنة بين الجنسين عند اختيار المستشارين لعقود** SSA**.** **ويرجى أيضا ضمان تحقيق التوازن بين الجنسين في أفرقة الاختيار.** **تتبع تمثيل الجنسين في البلدان الاستشارية، وتقديم تقارير منتظمة عن ذلك.**	**المبين في التوصية. وستتخذ الإدارة أيضا تدابير لضمان تحقيق التوازن بين الجنسين في أفرقة الاختيار.**	الخاصة بإجراء معلومات الكموم وتوفير رؤية أكثر دقة للتوازن بين الجنسين. وترى المنظمة (WMO) أن التدابير المتخذة حتى الآن كافية، لا سيما بالنظر إلى أن التخصيصات ذات الصلة بإجراء الخدمات ذات الصلة بدرجة عالية من التقنية وتتطلب أعلى خبرة ممكنة، بينما تلعب الاعتبارات الجغرافية والجنسانية دورا ثانويا. وتتضمن جميع إعلانات الشواغر الخاصة بإجراء الخدمات المالية والإدارية الخاصة نصا يتضمن التزام المنظمة (WMO) بتحقيق التنوع وتحقيق القوة العاملة المتوازنة. نرحب بالطلبات المقدمة من النساء والرجال المؤهلين، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.	
(FS) 12/2024 (2025/12)	**ونوصي بأن تميز المنظمة** (WMO) **الخبراء المعارين عن الفئات الأخرى من الموظفين وغير الموظفين لضمان الشفافية وإمكانية المراجعة والامتثال للإطار المؤسسي للمنظمة** (WMO)**.**	**وتقبل الإدارة هذه التوصية. وسيعاد النظر في التصنيف الإداري والمالي للخبراء المعارين والموظفين ذوي العقود القصيرة الأجل لضمان الشفافية المطلوبة والامتثال للإطار المؤسسي. وعلاوة على ذلك،**	**قيد الإنجاز** **المسارات الكمومية المعارة الخبراء المنفصلين عن الاستشاريين والموظفين ذوي العقود القصيرة الأجل.**	قيد الإنجاز

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	وقد يشمل ذلك: تصحيح التصنيف المالي والإداري للخبراء المعارين لضمان اتساقهم مع وضعهم القانوني بموجب LoA؛ ضمان استبعاد التكاليف من حسابات الموظفين القصيرة الأجل وتسجيلها على النحو المناسب في فئات مخصصة؛ تعزيز العمليات وتوفير تدريب الموظفين لمنع حدوث تصنيفات خاطئة في المستقبل. ونوصي أيضا بأن تعمل المنظمة (WMO) على تحسين الإدارة العملية للموظفين السابقين الذين أعيدوا تعيينهم كمستشارين عن طريق تنفيذ ضوابط داخلية أكثر صرامة للتحقق مما إذا كان الموظفين السابقون يعيدون التعاقد معهم في أدوار مماثلة لوظائفهم السابقة. وقد يشمل ذلك: ضمان أن يتبع أي مشاركة للموظفين السابقين عملية اختيار تنافسية وموثقة تماما، بما يتماشى مع القواعد الحالية مع الاحترام الكامل للمبادئ الستة التي	ستعزز الرقابة الداخلية للحيلولة دون أن يكون الموظفون السابقون في أدوار موظفين أو يشغلون أدوار ترتبط ارتباطا وثيقا بأدوارهم ومسؤولياتهم السابقة كموظفين.	وترد في الفصل 4 توثيق القواعد المتعلقة بتعيين موظف سابق كخبير استشاري وتتطلب فترة تهدئة وحظر على تعيين خبير استشاري لدوره السابق. خطة العمل: تم استعراض إدارة عملية إجراء الخدمات الخاصة بإجراء الخدمات الخاصة بإدارة وتنفيذ آليات المراقبة (صحيفة Excel والتقرير الكمي). بمرور الوقت سيسمح هذا بتتبع دقيق للعقود.	

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	تقوم عليها الخدمات الاستشارية؛ الاحتفاظ بسجلات واضحة للانتقال من مركز الموظف إلى مركز الخبراء الاستشاريين ومحتوى دور المراقبة للحيلولة دون استمرار أدوار الموظفين ومسؤولياتهم بشكل غير لائق.			
(FS) 2024/13 (2025/13)	**ونوصي بأن تكفل المنظمة** (WMO)**، علاوة على الاعتماد الرسمي للقواعد، الامتثال الجوهري لهذه القواعد ورصدها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لفعالية عملية الاختيار والفائدة الفعلية لأنشطة الخبراء الاستشاريين فيما يتعلق باحتياجات المنظمة** (WMO)**، فضلا عن درجة الرضا الذي تحقق بشكل فعال.** **وفي هذا الصدد، يجب إيلاء اهتمام خاص لضمان التنفيذ العملي للأحكام المعتمدة (وتحديدا المذكرتان** 7 و15 **لعام** 2024**)، مع التركيز على:** **- حدود مدة العقود: ضمان الامتثال للحدود الموضوعة لمدة العقد من خلال تنفيذ ضوابط أكثر صرامة على تجديد**	**وتقبل الإدارة هذه التوصية. ستثني الإدارة المديرين عن الاستعانة المستمر بنفس المستشار. ستعمل الإدارة على تعزيز استخدام المستودع المركزي لاحتواء جميع تقييمات الأداء الموقعة والمعتمدة وتتبع عقود** SSA**.**	**قيد الإنجاز** **منذ نوفمبر** 2025**، يمكننا تتبع مدة العقود في** Quantum**.** **قبل نوفمبر، تم الاحتفاظ بالتعقب في مجلدات** SharePoint **مع توثيق جميع العقود والمدد ونطاقات الدفع.** طلبت الموارد البشرية من مديري العقود تقديم نماذج التقييم الخاصة ب SSA إلى الموارد البشرية و FIN في نهاية العقد الاستشاري. ستقوم الموارد البشرية بتتبع المواقف التي يكون فيها الأداء ضعيفا لتمكين تحديد المشكلات السابقة لمدير التوظيف.	قيد الإنجاز

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	العقود وتمديدها وتعديلاتها، لا سيما بالنسبة للاستشاريين التعاقدين على مدى فترات طويلة. ولضمان الاختيار التنافسي والامتثال للمبادئ التي تقوم عليها الخدمات الاستشارية، ينبغي أن يكون الاستخدام المتكرر لنفس الخبير الاستشاري محدودا. ولهذا الغرض، ينبغي تنفيذ آلية تعقب مناسبة لمنع الإخلال غير المقصود أو الأخطاء الإدارية المتعلقة بمدة العقد. وفي حالات إدخال تعديلات جديدة، ينبغي إجراء إعادة تقييم لدور الخبير الاستشاري ومهامه والحاجة إلى عملية اختيار تنافسية جديدة، وينبغي أن يقتصر الاستخدام المتكرر لنفس الخبير الاستشاري على المواعيد الزمنية المنصوص عليها في سياسة الخبراء الاستشاريين؛ - تقييمات الأداء المعتمدة: فرض تقديم تقييمات الأداء المعتمدة لجميع الاستشاريين، مع ضمان إجراء هذه التقييمات أثناء كل مهمة وعند			

ترجمة غير رسمية
تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	إنجازها، مع الوثائق والتوقيعات المناسبة من جميع الأطراف ذات الصلة. وينبغي تسجيل هذه التقييمات في مستودع مركزي مرئي أمام الإدارة التنفيذية والمديرين على النحو المنصوص عليه في الوثيقة رقم 15/2024 (الفقرة 4.6.38) - تتبع سجل العقود: قم بتحديث الإجراءات الداخلية لتتبع سجل عقد كل استشاري بشكل شامل، مما يضمن تسجيل ومراقبة جميع التعديلات وفترات العقد والتمديدات والمهام الموكلة بوضوح. وسوف يعزز ذلك الشفافية والمساءلة والتماشي مع الاحتياجات التشغيلية للمنظمة (WMO).			
(FS) 14/2024 (2025/14)	ونوصي بأن تشرع الإدارة في مفاوضات مع البرنامج الإنمائي من أجل إدخال تدابير لاحتواء التكاليف في العقد، بما في ذلك وضع حد أقصى للتكاليف، وكذلك عند الاقتضاء، تحديد النسبة المئوية القصوى للتكاليف الإدارية غير المباشرة التي يتحملها	وتقبل الإدارة التوصية ببدء مناقشات مع البرنامج الإنمائي بشأن مذكرة التفاهم الحالية. وإذا لم تنجح المفاوضات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بشأن الحدود القصوى للتكاليف، ستواصل المنظمة (WMO) الاستفادة من عملية مراقبة قوية من خلال (أ) المشاركة مع	قيد الإنجاز وقد دخلت المنظمة (WMO) في مناقشات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد ذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل لا لبس فيه أنه لن يحدد حدا أقصى للتكاليف في الاتفاق. ولمواجهة هذا الخطر، بدأت المنظمة (WMO) مناقشات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكفالة ما يلي:	قيد الإنجاز

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	البرنامج الإنمائي على المنظمة (WMO).	اللجنة التوجيهية الكمومية للتمكين من التنبؤ والمدخلات بشأن التكاليف التي تعتبر "قابلة للتقاسم" مع شركاء الكم ب) مواصلة وزيادة عمليات التنبؤ والمراقبة الصارمة بالتكاليف وزيادتها؛ ج) تحديد أولويات طلبات المنظمة (WMO) المتعلقة بتعديل الوظائف الكمومية.	- يتم تقديم نفقات التنبؤات للعام المقبل مسبقا بوقت كاف (تلقت المنظمة (WMO) تقديرات لنفقات عام 2026 أدرجت في اعتمادات الميزانية) قدرة المنظمة (WMO) على الطعن في الخدمات و/ أو إجراء تغييرات في النطاق استنادا إلى النفقات المتنبأة (مثل خفض استخدام تخزين البيانات). كما كفلت المنظمة (WMO) المراقبة المستمرة للنفقات الفعلية للتخطيط للموارد المؤسسية مقابل النفقات المزمعة للمشروع والمرحلة التشغيلية لضمان إمكانية تحديد أي مشاكل ومعالجتها في الوقت المناسب. من المتوقع أن تكون هذه القضية على جدول أعمال قمة الكم لعام 2026، المتوقع عقدها في الربع الأول من عام 2026.	
(FS) 15/2024 (2025/15)	ونوصي بأن تشرع الإدارة في مفاوضات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إدخال بند في مذكرة التفاهم يحافظ على حق المنظمة في الوصول إلى سجلاتها والاحتفاظ بها في حالة إنهاء الاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	وتقبل الإدارة التوصية ببدء مناقشات مع البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بمذكرة التفاهم الحالية فيما يتعلق بضمان الحق في الوصول إلى السجلات ذات الصلة والاحتفاظ بها في حالة انتهاء الشراكة مع البرنامج الإنمائي.	قيد الإنجاز وقد دخلت المنظمة (WMO) في مناقشات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن هذه المسألة، وهناك اتفاق واسع النطاق على إمكانية إدراج هذه الشروط في مذكرة تفاهم معيارية منقحة أو معدلة لتقديم الخدمات. والمفاوضات جارية بشأن نص محدد.	قيد الإنجاز

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
(FS) 2024/16 (2025/16)	**ونوصي بأن تشرع الإدارة في مفاوضات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لضمان إمكانية الحصول على الضمانات بشأن الضوابط الداخلية التي تعتمد عليها المنظمة (WMO) ويمكن دعمها داخل المنظمة (WMO) وآليات الرقابة التابعة للمنظمة (WMO). ويمكن تحقيق ذلك من خلال آليات مختلفة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر: (أ) إشراك البرنامج (UNDP) كيانا خارجيا في تقديم تقرير سنوي مستقل ومفصلا عن تصميم وفعالية الضوابط الداخلية التي تعتمد عليها المنظمة (WMO)، (ب) إضافة بند في اتفاق مستوى الخدمة و/ أو مذكرة التفاهم يتيح للمراجعين الخارجيين والداخليين الاضطلاع بعملهم في مجال المراجعة، مثلا من خلال توفير النفاذ المباشر إلى مجالات تخطيط الموارد في المنظمة المتعلقة بإدارة بيانات المنظمة والخدمات المقدمة إلى المنظمة، أو ج) آليات أخرى من هذا القبيل.**	**والإدارة تقبل التوصية وقد استهلت بالفعل هذه المناقشات. وقد طلبت المنظمة (WMO) بالفعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي تضغط بنشاط، لضمان توافر الشفافية فيما يتعلق بالضوابط الداخلية التي تعتمد عليها المنظمات الشريكة – ولا سيما فيما يتعلق بالضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات على بيئة الكم ومعالجة المرتبات، التي أسندت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بتنفيذ مشروع Quantum (Quantum).**	تنفيذ تجري مناقشات مهمة مع جميع المنظمات الشريكة في Quantum على هذه الجبهة. وتشمل المناقشات لجان مراجعة الحسابات، ومراجعي حسابات خارجيين لمختلف الكيانات، ومجلس مراجعة الحسابات (مراجعو الحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ومراجعة الحسابات الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **وسيلزم استخلاص عملية فعالة فيما بين الأطراف تنطوي على الأرجح على قدر كبير من الاعتماد على التفاعل مع كيانات مراجعة الحسابات التابعة للمنظمات وتقاسم الوثائق فيما بينها للوفاء رسميا بهذه المتطلبات.** في 6 آذار/ مارس 2026، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطاب تأمين سلبي موقعا من صفحة واحدة من المدير المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2025 يقدم فيه تأكيده بشأن الرقابة الداخلية على توفير خدمة كوانتوم كخدمة وخدمات معالجة المرتبات.	**حلت محله توجيهات جديدة (16/2025، الرقابة العامة في تكنولوجيا المعلومات)**

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
(FS) 17/2024 (2025/17)	ونوصي بأن تقوم المنظمة (WMO)، تماشيا مع استعراضها للتعليمات الدائمة للسفر، بتبسيط عملية استرداد البدل (DSA) لتحديد جوانب الكفاءة المحتملة التي يجب تنفيذها، والحد في الوقت ذاته من تلك الحالات مثل عمليات إعادة حساب البدل (DSA) التي تحدث على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، ينبغي إجراء تحليل، بما في ذلك استعراض أفضل الممارسات داخل الأمم المتحدة، لتقييم فعالية الممارسة الحالية المتمثلة في تقديم سلف بنسبة 100٪ للبدل (DSA) مع مراعاة تواتر عمليات إعادة حساب البدل (DSA) وحجم المستحقات غير المسددة التي قد تنشأ.	وتقبل الإدارة التوصية وستنظر، في إطار استعراض التعليم الدائم الخاص بشؤون السفر، في تبسيط عملية استرداد البدل (DSA) من أجل تحديد الكفاءات المحتملة بما في ذلك إعادة حساب البدل (DSA). كما ستجري الإدارة استعراضا لأفضل الممارسات داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلف المقدمة بنسبة 100 في المائة للبدل (DSA).	تنفيذ وتم إجراء استعراض لتحديد أفضل الممارسات داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بدفع الدفعات المقدمة للبدل (DSA)، وبعد مناقشات مع قسم الشؤون المالية، تم الاتفاق على الإبقاء على الدفعة المقدمة بنسبة 100٪ للأسباب الرئيسية التالية: 1) سيؤدي تقسيم الدفعة المقدمة إلى مضاعفة تكاليفنا الإدارية، بما في ذلك الرسوم المصرفية. (2) قد لا يتمكن المشاركون من أقل البلدان نموا من التمويل المسبق لسفرهم إلى مراكز العمل باهظة الثمن، مما قد يؤدي إلى استبعاد بعض الدول الأعضاء.	مغلقه
(FS) 18/2024 (2025/18)	ونوصي بتمديد عملية الاسترداد من خلال تنفيذ حظر تلقائي في النظام أو إعداد تنبيه لإخطار معدي السفر والموظفين الماليين في بداية العملية. سيساعد ذلك في تتبع المبالغ المستحقة لأطراف ثالثة، وتقليل المدفوعات المتأخرة، ومنع المزيد من المدفوعات غير الضرورية.	وتقبل الإدارة هذه التوصية. النظام الجديد، Quantum / UNALL، لديه مراقبة آلية تتعلق بالمعاملات المنشأة حديثا بحيث يمنع تلقائيا أي مدفوعات للبدل (DSA) إذا كانت هناك مطالبتان للنفقات المعلقة (أكثر من 60 يوما) متعلقة بطلب السفر المقدم في البداية في UNALL. وبالإضافة إلى ذلك، ستنظر المنظمة	تنفيذ يحتوي نظام UNALL الجديد على تحكم آلي يمنع أي مدفوعات بدل الإقامة اليومي إذا كانت هناك مطالبتان بالنفقات المعلقة (منذ أكثر من 60 يوما) متعلقة بطلبات السفر المقدمة في البداية في UNALL.	مغلقه

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
		في إمكانية تنفيذ الحظر (WMO) **الأوتوماتي في النظام، كجزء من شبكة** UNALL**، مع مراعاة المطالبات المعلقة المتعلقة بالسفر المقدمة في النظام السابق.**	**وإضافة إلى ذلك، ترسل إخطارات إلى موظفي المنظمة** (WMO) **ومعدي السفر (للمشاركين الخارجيين) لتذكيرهم بالمطالبات المعلقة.**	

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
(FS) 2024/19 (2025/19)	ونوصي بأن تعالج على الفور الفجوة المعرفية الواردة في الفصل 10 من التعليمات الدائمة الحالية (SI). ونوصي على وجه التحديد بتعديل النظام الدولي للوحدات ليشمل التوجيه المناسب بشأن المسائل الموضوعية المتعلقة باتفاقيات الاختصاص الطويلة الأجل والعطاءات المصغرة وأشكال أخرى من الاشتراء التعاوني. ونوصي بالإضافة إلى ذلك بأن تولي المنظمة (WMO) الاهتمام للتأثير المحتمل على المنافسة المرتبطة بإجراءات العطاءات الصغيرة. من الضروري التفكير بعناية للتأكد من أن فوائد العطاءات المصغرة تفوق أي قيود محتملة على المنافسة.	وتقبل الإدارة التوصية وستستعرض الفصل 10، التعليمات الدائمة لإدراج إرشادات بشأن المسائل الموضوعية المتعلقة باتفاقيات الأجل الطويلة الأمد، والعطاءات المصغرة، وأشكال أخرى من التعاون. وسيتحقق ذلك مع مراعاة مبدأ الاعتراف المتبادل الذي أوصت به وحدة التفتيش المشتركة.	**قيد الإنجاز** **وأضيف إلى الفصل 10 تذييل جديد يتعلق بالاتفاقات الطويلة الأجل واستخدام الاتفاقات الطويلة الأجل الخاصة بالأطراف الثالثة. ويشرح التذييل طبيعة هذا النوع الفريد من الاتفاقات ويقدم معلومات عن كيفية استخدامها. يتم توفير المعلومات حول البائع الفردي والبائعين المتعددين LTAs وآلية ممارسة العطاءات الثانوية التي يجب اتباعها بين حاملي LTA المتعددين. وتحدد المبادئ التوجيهية الخطوات اللازمة التي ينبغي اتخاذها عند إنشاء الاتفاقيات الطويلة الأجل وآلية لإلغاء الخدمات والسلع بموجب الاتفاقات الطويلة الأمد. وستستكمل المبادئ التوجيهية بشأن اتفاق الأجل الطويل الأجل بالمبادئ التوجيهية بشأن تعاون الأمم المتحدة المرفقة أيضا بالفصل 10 الجديد. وستقدم هذه المبادئ التوجيهية تفسيرات حول كيفية الاستفادة من الاتفاقات الطويلة الأجل لوكالات الأمم المتحدة الأخرى.**	**قيد الإنجاز**

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
(FS) 20/2024 (2025/20)	ونوصي بترتيب التدريب المناسب للموظفين المرخص لهم في كل إدارة من إدارات المنظمة (WMO) لزيادة الوعي بمشاركة المنظمة (WMO) في الخطة الإستراتيجية (SP)، وبالتالي زيادة احتمال إيلاء الاعتبار الواجب لاعتبارات الخطة الإستراتيجية في تمارين البروتوكول المنخفض (LVP) كلما كان ذلك ممكنا. ونوصي أيضا بأن ينظم قسم الشعبة التدريبية السنوية على الاشتراكات الإستراتيجية لبناء قدرات المستطلبين، وتطوير ثقافة الاشتراك الاستراتيجي وتعزيز التعاون بين قسم الاجتماعات القطبية والمستطلبين. ونرى أن التعاون بين جميع وحدات المنظمة (WMO) وأدوارها المشاركة في أنشطة الشراء أمر لا غنى عنه من أجل التنفيذ التدريجي والسليم للخطة الإستراتيجية، ولذا يلزم لأي من هذه الوحدات والموظفين تعليمها بشأن الخطة الإستراتيجية والتعاون وفقا لذلك.	**وتتسق هذه التوصية مع المناقشات الأوسع نطاقا الجارية في إطار نظام الأمم المتحدة الموحد فيما يتعلق بالمشتريات المستدامة، كما تعكس المخاوف التي أثارتها الدول الأعضاء. بيد أنه في حالة عدم وجود موقف حكومي دولي متفق عليه بشأن هذه المسألة، تحيط المنظمة (WMO) علما بهذه التوصية وستواصل مراقبة التطورات في هذا الموضوع.**	**لا توجد تحديثات جديدة**	**الجاريه**[1]

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
(FS) 21/2024 (2025/21)	نوصي بأن تتضمن التعليمات الدائمة المتعلقة بالمشتريات إرشادات حول تنفيذ الخطة الإستراتيجية والتعليمات المناسبة حول كيفية تعزيز الاستدامة - عندما يكون ذلك ممكنا - في المناقصات التي يتم إجراؤها وفقا للمرجع المرجعي 113.17 (الاستثناءات من المنافسة). ويمكن تحقيق ذلك من خلال توضيح أنه - على الرغم من أن معظم عمليات الشراء المستندة إلى FRR 113.17	**وتتسق هذه التوصية مع المناقشات الأوسع نطاقا الجارية في إطار نظام الأمم المتحدة الموحد فيما يتعلق بالمشتريات المستدامة، كما تعكس المخاوف التي أثارتها الدول الأعضاء. بيد أنه في حالة عدم وجود موقف حكومي دولي متفق عليه بشأن هذه المسألة، تحيط المنظمة (WMO) علما بهذه التوصية وستواصل مراقبة التطورات في هذا الموضوع.**	**لا توجد تحديثات جديدة**	**جار [انظر الملاحظة رقم 1]**

[1] موقف فريق المراجعين الخارجيين في الرسالة الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة (تشرين الثاني/ نوفمبر 2025) "17. (..) *ويود فريق التنسيق الفني (TG-Panel) أن يسلط الضوء مرة أخرى على أن تقارير الاستدامة التي تقدمها كيانات الأمم المتحدة تظل غير متسقة وغالبا ما تكون غير كاملة. وعلمت لجنة الثلاثاء أن اللجنة الرفيعة المستوى قررت الآن عدم اعتماد معيار تقارير الاستدامة الخاص بالهيئة الحكومية الدولية للقطاع العام (IPSASB) وهذا أمر مثير للقلق نظرا لقيادة الأمم المتحدة العالمية في المسائل المتعلقة بالمناخ. وهذا ينطوي على خطر عدم تحفيز الهيئات على تحمل المسؤولية عن آثارها البيئية. ويشجع الفريق مجلس الرؤساء التنفيذيين على إعادة النظر في هذا القرار*".

رد الأمين العام (16 آذار/ مارس 2026) "*تقارير الاستدامة ونعترف بقلق الفريق إزاء قرار عدم اعتماد معيار الاستدامة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB) في هذه المرحلة. أكدت المناقشات الأخيرة داخل FBN أن منظومة الأمم المتحدة تعترف تماما بقيمة تعزيز تقارير الاستدامة. وفي الوقت نفسه، لاحظت الكيانات أن التنفيذ الكامل لمعيار الإفصاح المتعلق بالمناخ الذي أصدره مؤخرا المعهد الدولي للمعايير المحاسبية الدولية للمعايير المحاسبية الدولية (IPSASB) سيتطلب استثمارا كبيرا في نظم البيانات وقدرات الموظفين وتطوير منهجياتهم، لا سيما في العمليات الإنسانية والإنمائية التي تواجه قياسات معقدة للانبعاثات النهائية. في ضوء هذه الاعتبارات، شددت FBN على أهمية اتباع نهج مرحلي ومتناسب وقائم على الأدلة، مدعوما بتقييمات واضحة للتكاليف وتدابير انتقالية وتنسيق وثيق مع IPSASB والهيئات الرقابية لضمان أن يكون أي تبني مستقبليا ممكنا من الناحية التشغيلية ومستداما ماليا. يوفر العمل الجاري بالفعل من خلال "تخضير اللون الأزرق" والفريق العامل المعني بالنطاق 3 أساسا مهما لضمان الاتساق وقابلية المقارنة بين الكيانات. وستعيد اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالأرصاد الجوية الرفيعة المستوى النظر في هذه المسألة في الوقت المناسب، مع مراعاة الآثار المترتبة على الموارد والاتساق على نطاق المنظومة. وفي الوقت نفسه، لا نزال ملتزمين بالشفافية من خلال استراتيجية مجلس الرؤساء التنفيذيين لإدارة الاستدامة والتعزيز المستمر لمبادرة "تخضير اللون الأزرق"*.

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	(الاستثناءات من المنافسة) لا تسمح بإدراج معايير تقييم جديدة، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لعوامل الخطة الإستراتيجية إذا/ متى أمكن. يتضمن ذلك حالات piggybacking وعلى وجه الخصوص من العديد من البائعين LTAs. وفي الواقع، إذا أنشأت المنظمة (WMO) عدة اتفاقات طويلة أجل مع بائعين مختلفين لنفس السلع أو الخدمات، يمكن عند الحاجة إصدار أوامر شراء إلى بائع الاتفاق الطويل الأجل بسجلات مؤكدة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية أو تبدي نوعا ما من الاهتمام للمسائل البيئية و/ أو الاجتماعية.			

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
(FS) 22/2024 (2025/22)	ونوصي بما يلي - عندما تكون عملية الشراء عند المسألة (أ) ذات قيمة كبيرة (أي أعلى من عتبة العطاءات الرسمية) و ب) أسفرت عمليات المناقصات التي تجريها المنظمة (WMO) عن عرض واحد أو عرضين فقط، ج) لا توجد ظروف سوقية - معروفة للمنظمة (WMO) - تبرر مصلحة الموردين الضعيفة - ترسل نماذج استقصاءات للموردين المحتملين. ونرى أنه - على الرغم من أن بعض الموردين قد لا يجيبون دائما أو لا يقدمون ملاحظات دقيقة - إلا أن استخدام هذه الدراسات الاستقصائية يمكن أن يعزز العلاقات مع الموردين ويحسن سلسلة التوريد.	وتقبل الإدارة التوصية وستجري استقصاءات للموردين شريطة استيفاء الشروط الثلاثة التالية: (1) بالنسبة للمشتريات التي تتجاوز عتبة المشتريات للمناقصات الرسمية (2) إذا كانت عملية العطاءات قد أسفرت عن عرض واحد أو عرضين فقط و (3) ظروف السوق لا تبرر هذا الرد السيئ.	**تنفيذ** **وقد أعد الاستبيان واستخدم بانتظام لبحث أسباب عدم مشاركة الموردين في مناقصات المنظمة** (WMO)**.**	**مغلقه**
(FS) 23/2024 (2025/23)	ونوصي ببذل جميع المساعي المعقولة لضمان أن تكون الإجراءات المذكورة واضحة ودقيقة ومصممة خصيصا لتلائم الحالة قيد التنفيذ دون تقييد المنافسة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إجراء تقييم شامل للاحتياجات التي تسعى المنظمة (WMO) إلى تلبيتها من خلال	وتقبل الإدارة التوصية وستنقح الفصل 10 (المشتريات) لإضفاء الطابع الرسمي على دور ومسؤوليات الإدارة المقدمة للطلب في الجزء المتعلق بالمشروع (TS) من عملية الشراء.	**قيد الإنجاز** **ووضعت مبادئ توجيهية بشأن كيفية صياغة الاختصاصات والمواصفات الفنية، وستدرج كتذييل جديد للفصل العاشر.**	**قيد الإنجاز**

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	عملية الشراء ذات الصلة وإجراء فحص مزدوج دقيق للتأكد من أن هذه الاحتياجات تنعكس بالفعل بوضوح وبشكل كامل في الفترة الفنية. نوصي بأن تقوم إدارة الطلبات بصياغة TS وتدقيقها للتأكد من الوضوح والاكتمال والدقة قبل إطلاق عملية العطاءات بواسطة PCM.			
(FS) 24/2024 (2025/24)	ونوصي بأن تكفل المنظمة (WMO)، بفضل الوثائق المناسبة، التمييز بوضوح وفصل فعال بين أدوارها وواجباتها المختلفة، مع تجنب التداخل المحتمل في المسؤوليات، مع دعم مواءمة دور المراقب مع موقعه في البند الثاني.	وواصلت المنظمة (WMO) تحسين إطار وعمليات المراقبة الداخلية بشكل عام، وكان أحد العناصر الرئيسية لهذا إنشاء دور المراقب ووظيفته. لقد صممت إدارة المنظمة (WMO) وظيفة المراقب على نحو يتماشى مع أفضل ممارسات الرقابة الداخلية، بما في ذلك الفصل الواضح بين المهام وبما يتماشى مع أطر الرقابة الداخلية القائمة. يلعب المراقب المالي دورا رسميا في الرقابة من الخط الثاني ضمن نموذج الخطوط الثلاثة، دون التدخل في مسؤوليات المعاملات (الخط الأول)، مما يحافظ على الاستقلال عن الأنشطة التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، يقود كل وحدة تحت المراقب من قبل رئيس، مما يضمن خطوط سلطة	قيد الإنجاز وفي آذار/ مارس 2025، تم تحديث القواعد المالية واستعرضها المجلس التنفيذي وأحاط بها علما في دورته التاسعة والسبعين في حزيران/ يونيو 2025. وعززت هذه التنقيحات دور المراقب المالي وعمله. لا يمتلك المراقب سلطة الموافقة على المعاملات في العمليات الكمومية المالية (خارج الدور العادي لموظف التصديق للمناطق الواقعة تحت مسؤوليته). هذا يزيد من ترسيخ الفصل بين الواجبات. تم نشر تحديث للفصل 5 من التعليمات الدائمة، الذي أضفى طابعا رسميا على العديد من التغييرات بسبب إدخال منصب المراقب المالي في أكتوبر 2025 وستجري تعديلات إضافية على الفصل 5	**قيد الإنجاز**

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
		متميزة دون تداخل في المسؤولية. سترصد المنظمة (WMO) فعالية وظيفة المراقب وتضمن تحسينها المستمر حسب الحاجة.	والقواعد المالية، من خلال إصدار مذكرة خدمة، لتوضيح النص المتعلق بدور مراقب المراقب في وظائف السطر الثاني من خلال الاستعاضة عن عبارات من "تعيين" أو "إنشاء" إلى "الموافق" أو "الترخيص".	
(FS) 25/2024 (2025/25)	ونوصي بإنشاء سجل مركزي للاستثناءات، مع التعريف المناسب للاستثناءات التي يتعين تتبعها وضمان التحديثات المستمرة، وذلك بالاستفادة من إمكانات نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد والأدوات الأخرى ذات الصلة.	وتقبل الإدارة التوصية وستستعرض السياسة والعمليات المتعلقة بتتبع ومراقبة استثناءات الإدارة.	**تنفيذ** **تم نشر** SN 18/2025 **حول توثيق الاستثناءات في سبتمبر** 2025**. ويشمل تعاريف الاستثناءات ومتطلبات التتبع. يتم وصف عملية تتبع الاستثناءات والاستفادة من أداة الموافقة الجديدة ووظائف تخطيط موارد المؤسسات.**	**حلت محلها توصية جديدة (رقم** 15/2025**)**
(FS) 26/2024 (2025/26)	ونوصي بأن تحدد المنظمة (WMO) وتضفي طابع رسمي على العملية المتعلقة بالخزينة المجمعة في سياسة أو إجراء محدد أو مبادئ توجيهية تشغيلية محددة، لأغراض توزيع الفوائد بين الحسابات المصرفية على وجه التحديد	وتقبل المنظمة (WMO) هذه التوصية وتؤكد أن السياسة والتوجيهات التشغيلية ذات الصلة المتعلقة بتوزيع الفوائد ستدرج في تحديث التعليمات الدائمة بشأن الإدارة المالية الجارية حاليا.	**تنفيذ** **تم توثيق عملية الفوائد والرسوم المصرفية وأرباح / خسائر الصرف وتنفيذها اعتبارا من يناير** 2025 **في** Quantum**.**	**مغلقه**
(FS) 3/2023 (2024/3)	نوصي بربط الاستراتيجيات المالية والتقييم الوقائي لاحتياجات المهارات والقوى العاملة وتوظيف المستشارين.	وتقر الإدارة هذه التوصية التي تم معالجتها في عام 2024 من خلال إصدار الرقم الوطني 2024/7 (توظيف الخبراء	**تنفيذ** **وبالنظر إلى الضوابط قيد التنفيذ ومستوى الأهمية المحورية المنخفض بوجه عام، نعتقد**	مغلقه

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
		الاستشاريين).	**أن روح التوصية قد تم الوفاء بها تماما. وعلاوة على ذلك، ونظرا إلى أهمية التجميع الكامل للموارد البشرية للموظفين غير محددي المدة، فإن تخطيط هذه الموارد على مستوى مصنف لن يحقق زيادة مادية في الدقة ولا الرقابة وسيشكل عبئا إداريا. واستعرض مكتب التخطيط والبصيرة والأداء عملية اتفاق الخدمة الخاصة (SSA) ونفقاته ومبرراته الموضوعية للحاجة إلى الاستشارات المتعاقد عليها. وقدم التقرير إلى فريق الإدارة العالمية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2024. وفي الوقت نفسه، عزز قسم الموارد البشرية الضوابط المتعلقة بتعيين الخبراء الاستشاريين المقننة في مذكرتي الخدمة 2024/7 و2024/15. وتتضمن الخطط التشغيلية السنوية تقديرا لمتطلبات الخبراء الاستشاريين قبل بداية العام، وتراقب النفقات ذات الصلة على مدار العام لضمان اتساقها مع الخطط ولتحديد الاختلافات الكبيرة التي قد تحدث. وتستكمل أنشطة AOP قبل بداية العام، وعلى أساس التركيز على النتائج بدلا من الأنشطة. وعلى هذا النحو، فإن الموارد البشرية للموظفين غير محددي المدة تجمع معا (بما في ذلك الخبراء الاستشاريون**	

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
			والموظفون ذوو العقود القصيرة الأجل) لأغراض التخطيط، وتشكل هذه الموارد أقل من 5 **في المائة من إجمالي الميزانية العادية المقررة. وفي وقت التنفيذ، يكون التحديد النهائي لما إذا كان الأمر يحتاج إلى خبراء استشاريين أو موظفين بعقود قصيرة المدة أو طريقة أخرى للتنفيذ. وتخضع اختصاصات الموظفين ذوي العقود القصيرة الأجل أو الخبراء الاستشاريين للاستعراض والموافقة لضمان توافق المهام مع الطريقة التعاقدية.**	
(FS) 4/2023 (2024/4)	ونوصي بأن تجري المنظمة (WMO) مراجعة شاملة لإطار المساءلة والرقابة الداخلية من أجل تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة لمختلف وظائف المنظمة (WMO) وتوزيعها على مختلف المناصب والأشخاص بحيث تكفل التمييز بوضوح والفصل الفعلي بين خطوط الدفاع الثلاثة.	وتقبل الإدارة التوصية وهي بصدد استعراض تطبيق آلية خطوط الدفاع الثلاثة لضمان الفصل الفعال والواضح بين الواجبات.	**نفذ جزئيا** **تم تشغيل وظيفة وحدة التحكم منذ نوفمبر** 2024**، مع دمج مدير الرقابة الداخلية في عام** 2026**.** **وستجرى مراجعة للوحدة في عام** 2026	قيد الإنجاز
(FS) 2023/5 (2024/5)	ونوصي بأن تصدر المنظمة (WMO) سياسة إيجارية تستفيد من شأنها: ط) يضمن أن جميع التكاليف والمخاطر - بما في ذلك تلك المتعلقة بالأمن	وتقبل الإدارة التوصية وستصدر سياسة إيجارية تعزز التوجيهات والإجراءات القائمة مع معالجة أي ثغرات أو غموض على النحو الذي يحدده فريق المراجعة.	**قيد الإنجاز** **يتم تطوير إعادة الشحن للمستأجرين وتنفيذها اعتبارا من عام** 2025 **لإعادة الشحن مع دليل على تنفيذ السياسة.**	قيد الإنجاز

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	وتحديد الهوية والمراقبة والحماية لجميع الأشخاص في المبنى واستخدام المساحات المشتركة، فضلا عن التكاليف المتغيرة مثل المرافق والتأمين وما إلى ذلك - يتم تحديدها وحسابها ومراقبتها وتغطيتها ماليا من خلال الإيجار. ثانيا) وضع مبادئ توجيهية واضحة ومعايير شفافة بشأن المجالات الحساسة من حيث الشفافية الحقيقية والمتصورة للمنظمة، بما في ذلك أهلية المستأجرين والشروط الاقتصادية واللوجستية المطبقة على فئات مختلفة من المستأجرين.		**في حالة سياسة الإيجار، تم صياغتها وسيتم تنفيذها عند التفاوض على العقد التالي مع المستأجرين أو عند وصول مستأجر جديد إلى المبنى.**	

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
9/2023/9 (9/2024) (FS)	ونوصي بما يلي: ط) تعزيز المعارف والمسؤوليات في مجال إدارة العقود، وتقدير ميزانية العقود وعمليات الإدارة؛ 2) يراقب PCM عن كثب العقود التي تحصل على زيادة في NTE، من أجل تحديد أسباب مثل هذه الظواهر ومنعها ومعالجتها بشكل صحيح في الوقت المناسب.	وتقبل الإدارة هذه التوصية.	قيد الإنجاز تم ترتيب دورات تدريبية متواصلة لتعزيز المعرفة بإدارة العقود. ووضعت مبادئ توجيهية لإدارة العقود وألحقت بها في الفصل 10 الجديد كتذييل جديد. **خطة العمل:** يجري حاليا وضع نسخة محدثة من الفصل 10 قيد عملية الموافقة وستتضمن معلومات إضافية عن إدارة العقود والمسؤوليات. وستستمر التدريبات طوال عام 2026	قيد الإنجاز
2023/12/2023 (FS) (2024/12)	ونوصي المنظمة (WMO) بأن: ط) اعتماد سياسة حماية البيانات والخصوصية بما يتماشى مع سياسات الأمم المتحدة؛ 2) تحديث جميع القواعد والسياسات الداخلية المتأثرة لاحقا، بما في ذلك الموارد البشرية والمشتريات والمالية وتكنولوجيا المعلومات والمؤتمرات والسفر، وما إلى ذلك.	وتقبل الإدارة هذه التوصية. وحصلت المنظمة (WMO) على سياسة الأمم المتحدة المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية في آذار/ مارس 2024. واستنادا إلى السياسة الواردة من الأمم المتحدة، ستعد المنظمة (WMO) سياسة لحماية البيانات والخصوصية في عام 2024.	قيد الإنجاز وقد بدأ تنفيذ مشروع في كانون الثاني/ يناير 2026، حيث يدعم اليونسكو المنظمة (WMO) في إعداد السياسات والإجراءات ذات الصلة والجهود الأولية ذات الصلة لتنفيذ وظائف حماية البيانات. تمت الموافقة على سياسة حماية البيانات ويجري تنفيذها، التي يشترك في قيادتها المراقب والمستشار القانوني، وتركز على استكمال جرد البيانات والتنفيذ الأولي للعمليات الأساسية بحلول يونيو 2026.	قيد الإنجاز
13/2023 (FS) (2024/13)	ونوصي بأن تستفيد المنظمة (WMO) من نظام التخطيط الجديد للموارد	وتقبل الإدارة هذه التوصية. وقد تم اختيار البرنامج الكمي للموارد المؤسسية مع	**تنفيذ**	مغلقه

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	المؤسسية بإعداده على نحو يسمح له بزيادة الأتمتة في إجراء المعاملات، ولا سيما أكثرها صلة من الناحيتين المالية والتشغيلية على حد سواء، كتلك المتعلقة بكشوف المرتبات والسفارات والأصول. وهذا من شأنه أن يقلل من المخاطر التشغيلية التي تنطوي عليها العمليات اليدوية، ويعزز فعاليتها في مراقبتها والتخفيف منها، كما أنه سيخفف العبء التشغيلي الواقع على الموظفين المشاركين في المعاملات اليدوية، وبالتالي تحرير الموارد وساعات العمل التي يمكن إعادة تخصيصها وإعادة تركيزها على الضوابط.	التركيز على تحسين الأتمتة في جميع العمليات، حيثما أمكن، من خلال الاستفادة من وظائف Oracle السحابية القياسية وعمليات الأتمتة التي ينفذها البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بتنفيذها الأولي. هذه الأتمتة هي عنصر أساسي في المشروع.	**تم إجراء تحسينات كبيرة في استخدام الأتمتة في العديد من العمليات التجارية نتيجة لتنفيذ تخطيط موارد المؤسسات. وتشمل بعض الأمثلة المحددة ما يلي:** **- أتمتة إنشاء الفواتير للاستشاريين** **- أتمتة عملية الدفع دون تدخل يدوي في المنصات المصرفية بناء على عمليات إنشاء موردين منفصلة** **- تنفيذ معالجة الدفع من مضيف إلى مضيف** **- الاستعانة بمصادر خارجية لكشوف المرتبات مما أدى إلى الأتمتة وتحسين التحكم في تحديثات أسعار الصرف وتحديثات جدول الرواتب ومراجعة التفاصيل المصرفية وما إلى ذلك.** **- إلغاء حسابات كشوف المرتبات اليدوية لبعض المكاتب التي لم يتم إنشاؤها في** Oracle **- الأتمتة المركزية لتحديث معدلات البدل** (DSA) **العالمية.** **كجزء من التحسينات المستمرة لاستخدام الأتمتة، سيتم تنفيذ أتمتة تخصيص تكاليف الموظفين المشتركة وأتمتة تكاليف دعم البرنامج طوال دورة حياة عملية الشراء إلى الدفع خلال عام** 2026**.**	

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
(FS) 14/2023 (2024/14)	ومن منظور استشرافي، واستنادا إلى الاقتراحات/ التوصيات الواردة في تقرير المراجعة السابقة وما تمت ملاحظته، فإننا نوصي بما يلي: - استكمال تحليل تأثير الأعمال (BIA)، بما في ذلك سيناريوهات التعطيل لتكنولوجيا المعلومات، على النحو الموصى به في "تدقيق الأمن السيبراني لعام 2023 - التوصية رقم 9"؛ - إغلاق جميع الاقتراحات/التوصيات المفتوحة أو المغلقة جزئيا ضمن المهل الزمنية المحددة (الربع الثاني والربع الثالث والربع الرابع من عام 2024) ("تدقيق الأمن السيبراني لعام 2023 - التوصيات رقم 1 و2 و3 و5 و6 و7" و"تدقيق الأمن السيبراني لعام 2023 - الاقتراحات رقم 2، 5").	وتقبل الإدارة هذه التوصية. واعتمد نظام إدارة المرونة التنظيمية في تشرين الأول/ أكتوبر 2023؛ وبناء على هذا الإطار، سيتم إجراء تحليل لآثار الأعمال (BIA) في عام 2024 للعمليات التنظيمية الهامة بما في ذلك سيناريوهات التعطيل لتكنولوجيا المعلومات. وستكتمل توصيات مراجعة الحسابات للعام السابق خلال عام 2024.	**تنفيذ** 1. **أكمل تحليل تأثير الأعمال** (BIA)، **بما في ذلك سيناريوهات التعطيل لتكنولوجيا المعلومات، على النحو الموصى به في "تدقيق الأمن السيبراني لعام** 2023 **- التوصية رقم** 9**".** 2. **أغلقت جميع الاقتراحات/التوصيات المفتوحة أو المغلقة جزئيا ("تدقيق الأمن السيبراني لعام** 2023 **- التوصيات رقم** 1 **و** 2 **و** 3 **و** 5 **و** 6 **و** 7**" و "تدقيق الأمن السيبراني لعام** 2023 **- الاقتراحات رقم** 2، 5**").**	مغلقه
2023/15 (مالي) (2024/15)	من منظور استشرافي، في ضوء الإدخال القادم لنظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد اعتبارا من عام 2025، نوصي بما يلي: ط) تحسين إطار التطوير من خلال إدراج الترابط بين أدوار/عمليات التنظيم	وتقبل الإدارة هذه التوصية. سيتضمن تنفيذ حل Quantum ERP فحصا لفصل الواجبات من خلال الوصول الوظيفي القائم على الدور وتوفير المسؤولية.	**تنفيذ** **يتم التحكم في المسؤولية والوصول في** Quantum **عبر عملية رسمية لتوفير الدور - IDAM. وفي إطار هذه العملية، لا يمكن إسناد مسؤوليات غير متوافقة إلى نفس الفرد. وقد تم إنشاء الدور وتعريفه استنادا إلى الأدوار التي**	مغلقه

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	وحقوق الوصول الممنوحة في النظام (الأدوار/الملامح/التراخيص وما إلى ذلك)؛ ii)أن يتم وصف إطار SoD المنقح المستند إلى الاقتراح أعلاه ضمن إجراء يفصل العملية بأكملها: - من الفصل "الوظيفي" إلى "النظامي" بين الواجبات؛ - من تحديد / تحديث قواعد SoD والضوابط التعويضية إلى التخفيف من مخاطر "التوافق المتوسط".		**استخدمها البرنامج (والتي قيمتها المراجعة الداخلية للبرنامج** (UNDP) **على أنها منفصلة فعليا)، وعدلت حيثما كانت مطلوبة للاختلافات في العمليات التجارية في المنظمة** (WMO)**.** **وقد نفذت مصفوفة عدم التوافق في إطار مجموعة الإدارة الدولية للبيانات** (IDAM) **التابعة للمنظمة** (WMO)**.** **وتمت الموافقة على الوثائق النهائية للأدوار والضوابط الداخلية ذات الصلة في كانون الثاني/ يناير** 2026**.**	

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
(FS) 16/2023 (2024/16)	ومن منظور استشرافي، واستنادا إلى الملاحظات التي أبديت بشأن النظام الحالي وفي النظر في التنفيذ المرتقب لنظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد في عام 2025، نوصي بما يلي: تعزيز الفصل في الواجبات بين الجهات الفاعلة المشاركة في العملية؛ - فرض الإتمام الإلزامي لجميع الحقول ذات الصلة في سجل الأصول لضمان دقة البيانات وسلامتها. - أتمتة تصنيف الأصول على أنها "رسملة" أو "غير رسملة" بناء على عتبات القيمة المحددة مسبقا.	وتقبل الإدارة هذه التوصية. سيتضمن تنفيذ حل Quantum ERP فحصا لفصل الواجبات، بما في ذلك في عملية إدارة الأصول، من خلال الوصول الوظيفي القائم على الأدوار وتوفير المسؤولية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم فحص نظام Quantum ERP الجديد للتأكد من أن جميع الحقول ذات الصلة بالأصول ستصبح إلزامية وأن العملية تصنف الأصول بشكل مناسب على أنها رسملة أو غير ضمن سجل الأصول.	**تنفيذ** **في Quantum، هناك أدوار محددة لإنشاء الأصول ومحاسبة الأصول.** **يؤدي اختيار أحد الأدوار إلى اعتراض النظام للآخر، ومن ثم لا يمكن أن يكون لكلا الدورين في نفس الوقت من قبل نفس المستخدم. أيضا في كل دور، تقتصر الإجراءات التي يمكن للشخص القيام بها على هذا الدور.** **إذا لم تكتمل الحقول الإلزامية، فلن يقوم النظام بحفظ المعاملة، وسيطالب المستخدم بإدخال جميع المعلومات الإلزامية.** **يتم تصنيف "الحروف الكبيرة" و "غير المكتوبة بالأحرف الكبيرة" يدويا.**	حلت محله بتسجيل جديد (رقم 3/2025)

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
(FS) 17/2023 (2024/17)	ومن منظور استشرافي، وفي ضوء تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد في عام 2025، نوصي بما يلي: تنفيذ أتمتة العمليات التنظيمية التي تنفذ حاليا يدويا لضمان توافر بيانات كافية لإجراء التحليل الكمي للمخاطر؛ تنفيذ أداة لإجراء تقييمات للمخاطر. تنفيذ نهج تنبؤي في تقييم المخاطر.	وتقبل الإدارة هذه التوصية. ويتضمن مشروع تخطيط الموارد في المنظمة أتمتة العمليات لتحسين المراقبة الداخلية وتعزيز توافر البيانات لتحليل المخاطر والأداء. وبالإضافة إلى ذلك، حددت متطلبات لوحدة أو أداة لإدارة المخاطر؛ ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه الأداة سيعتمد على توافر الموارد. وتنفيذ النهج التنبؤي في إدارة المخاطر يتوقف على توفر البيانات ووجود أداة لإدارة المخاطر.	**تقترح المنظمة** (WMO) **إنهاء هذه التوصية: يشمد مشروع تخطيط الموارد في المنظمة أتمتة العمليات لتحسين المراقبة الداخلية وتعزيز توافر البيانات لتحليل المخاطر والأداء. وبالإضافة إلى ذلك، حددت متطلبات لوحدة أو أداة لإدارة المخاطر؛ ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه الأداة سيعتمد على توافر الموارد. وتنفيذ النهج التنبؤي في إدارة المخاطر يتوقف على توفر البيانات ووجود أداة لإدارة المخاطر.** **وبالنظر إلى الأولويات والوضع المالي، فضلا عن النهج القوي بشكل عام إزاء إدارة المخاطر، يقترح إغلاق هذه التوصية مع السماح للمنظمة** (WMO) **بالنظر في تنفيذ هذا الغرض في المستقبل.**	مغلقه
(FS) 18/2023 (2024/18)	ومن منظور استشرافي، استنادا إلى التوصيات الصادرة في تقرير المراجعة السابق وما لوحظ على النظام الحالي، وفي ضوء تنفيذ التخطيط للموارد المؤسسية الجديد في عام 2025، نوصي بما يلي: ط) أن تصبح الخطوات في عملية كشوف المرتبات التي تتم حاليا يدويا (مثل تحديث جداول المرتبات وأسعار	وتقبل الإدارة هذه التوصية. كما تم الاتفاق عليه في التوصية الشاملة أعلاه، فإن أحد أهداف تنفيذ Quantum ERP هو أتمتة العمليات لتحسين التحكم الداخلي وكفاءة العملية. ولا يزال هذا مجال تركيز رئيسي لخطة التنفيذ.	**تنفيذ** **وأدخلت تحسينات كبيرة في استخدام الأتمتة في عمليات كشوف المرتبات نتيجة لتنفيذ تخطيط موارد المؤسسات وما يتصل بذلك من استعانة بمصادر خارجية. وتشمل بعض الأمثلة المحددة ما يلي:** **- الاستعانة بمصادر خارجية لكشوف المرتبات مما أدى إلى الأتمتة وتحسين التحكم في تحديثات أسعار الصرف وتحديثات جدول**	مغلقه

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	الصرف) مؤتمتة بشكل كاف؛ ii) إعداد ضوابط آلية ملائمة لمنع الأخطاء ولإدارة الأنشطة بكفاءة أكبر (مثل إعداد المكونات في حالة البيانات الرئيسية المكررة، والحقول الإلزامية المطلوبة لتحديد هوية الموظفين، وما إلى ذلك) في النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسات.		**الرواتب ومراجعة التفاصيل المصرفية وما إلى ذلك.** **- تحسب الآن كشوف مرتبات جميع موظفي المنظمة** (WMO) **عن طريق نظام** Quantum **ولا يوجد تدخل يدوي.**	

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
(FS) 2023/19 (2024/19)	ومن منظور استشرافي، استنادا إلى ما لوحظ على النظام الحالي، وفي ضوء التنفيذ المرتقب لنظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد في عام 2025، نوصي بما يلي: أتمتة الخطوات في العمليات التي تؤدى حاليا يدويا (مثل تحديث التكاليف المعيارية وبدل الإقامة اليومي (DSA) للسفر) لتبسيط التشغيل؛ تنفيذ ضوابط آلية لمنع الأخطاء وتعزيز الكفاءة (مثل منع عمليات إلغاء المساهمات الطوعية) داخل النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسات.	وتقبل الإدارة هذه التوصية. وقد تم اختيار البرنامج الكمي للموارد المؤسسية مع التركيز على تحسين الأتمتة في جميع العمليات، حيثما أمكن، من خلال الاستفادة من وظائف Oracle السحابية القياسية وعمليات الأتمتة التي ينفذها البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بتنفيذها الأولي. هذه الأتمتة هي عنصر أساسي في المشروع.	**تنفيذ** **وفيما يتعلق بتخصيص الأموال، تحسنت مراقبة الميزانية من خلال تحسين تنفيذ جدول الحسابات. وأصبحت الرقابة الآن أكثر أتمتة فيما يتعلق بإعداد مراقبة الميزانية استنادا إلى نوع الميزانية (المخصص أو النقدي) ويتيح قدرا أكبر من المرونة في الإبلاغ (ميزانية فترة المشروع مقابل التوافر النقدي). ولا يسمح بتجاوز الميزانية إلا من قبل عدد محدود جدا من الأشخاص، مما يضمن تحكما قويا لهذه العملية الآلية واستخدامها.** **ونظام السفر مؤتمت بالنسبة للبدل** (DSA)**، الذي يقوم البرنامج الإنمائي بتحميله تلقائيا على الجميع** (UNALL)**. وفيما يتعلق بالتكاليف المعيارية، تحتاج المنظمة** (WMO) **أولا إلى التحقق من البيانات، وتصحيحها عند الضرورة، قبل أن تطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحميلها على شبكة** UNALL**.**	حلت محلها تصريح جديد (rec.5/2025، n. 6/2025، n.7/2025)
(FS) 6/2022 (2023/6)	وبالنظر إلى أهمية الإيرادات التي يحققها المستأجرون بالنسبة للمنظمة (WMO)، نوصي بما يلي: (1) تطبيق جميع البنود التعاقدية الحالية في العقود الجارية التي يمكن أن تدر إيرادات	وتقبل الإدارة التوصية وتشير إلى أنها تنفذ بالفعل تماما جميع البنود الواردة في العقود القائمة المتعلقة باسترداد التكاليف من الآن فصاعدا، وتماشيا مع مفهوم وجود قوالب نموذجية قياسية (التوصية رقم 4) ستحدد	**نفذ جزئيا** **تم الانتهاء من المناقشات مع بعض المستأجرين خلال الربع الأول من عام** 2026 **لضمان أن ترتيبات الإيجار المستقبلية ستحتوي على معلومات كافية بشأن أسعار الإيجار وتطويرها.**	قيد الإنجاز

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	إضافية، مثل إهلاك الأثاث المقدم للمستأجرين؛ 2) ستقوم المنظمة (WMO) بتقييم وتطبيق أسعار السوق لإيجارات مساحات المكاتب عندما تنظر في تجديد الاتفاقات وإضافة اتفاقات جديدة مع كيانات غير تابعة للأمم المتحدة.	الإدارة معدفين منفصلين (مفروشين وغير مفروشين) للكيانات غير التابعة للأمم المتحدة. وستشمل التكلفة التكميلية للإيجار المفروش عنصرا لاستخدامه واستهلاكه بطريقة شفافة. وهذا من شأنه أن يعكس أيضا ممارسة السوق القياسية لمثل هذه القضايا.	**وبالإضافة إلى ذلك، ستتضمن البنود التعاقدية المتعلقة باسترداد تكاليف التشغيل الجارية التكاليف التي تعتبر ذات صلة.** **وأدرجت أسعار مختلفة للعقود المفروشة وغير المفروشة للكيانات غير التابعة للأمم المتحدة في نماذج الإيجار التي أعدت استجابة للدورة المالية الرابعة لعام** 2022-FS-4، **وتوفر على وجه التحديد خيارا متميزا مفروشا أو غير مفروش.**	
(FS) 7/2022 (2023/7)	ونحن نقر بأن شروط الإيجار قد تختلف من جهة لأخرى، ومع ذلك، بعد أن اكتشفنا خلال مراجعتنا أن الإدارة لم تجر تحليلا منهجيا وفعالا للتكاليف للفوائد عندما منحت ظروفا أفضل للمكاتب المستأجرة في المنظمات التابعة للأمم المتحدة في المنظمة (WMO)، نوصي بالتالي بأن تعد الإدارة داخليا وثيقة تلخص جميع التكاليف والمنافع، المواد وغير المادية، الناتجة عن كل عقد إيجار محدد: بهذه الطريقة، سيكون لدى FIN إمكانية النظر فيما إذا كانت هذه المبالغ تحتاج إلى إفصاح مناسب وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	وتقبل الإدارة التوصية وتعد وثيقة داخلية تحدد أي منفعة (مادية أو غير مادية) تحققها المنظمة (WMO) من المشاركة في مكان واحد مع أحد كيان الأمم المتحدة الذي تلقى شروطا إيجارية مواتية. وستقيم هذه الوثيقة لمعرفة ما إذا كان يمكن أن تنعكس هذه الفوائد وفقا لإجراءات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وكيف يمكن أن تنعكس هذه الفوائد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	**تنفيذ** **وقد أعد تحليل لجميع اتفاقات الإيجار لتحديد الشروط المختلفة فيما يتعلق برسوم الإيجار والمرافق وتحديد الأساس المنطقي للمنظمة** (WMO) **والفوائد التي تحققها من أجل هذه الاتفاقات.** **ولم تحدد أي فوائد مادية للمنظمة يمكن أن تعترف بها المنظمة** (WMO) **كإيرادات طبقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام** (IPSAS)**. ويرد في البيانات المالية لعام** 2025 **وصف عام للفوائد غير المادية المحددة.**	مغلقه

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
2022/2022/8 (FS) (2023/8)	ومع التسليم بالقيود المحتملة التي تعلنها الإدارة بأن الدول الأعضاء و/ أو الكيانات الأخرى التي تمول المنظمة (WMO) قد تقتضي من المنظمة (WMO) استخدام نماذج اتفاقات محددة، فإننا نعتقد أن الافتقار إلى قوالب محددة و/أو إرشادات داخلية قد ينشأ عن مخاطر تطبيق شروط مختلفة على فئة مماثلة من المساهمات واحتمال عدم وجود حماية قانونية فعالة لحقوق المنظمة (WMO) وحصاناتها. ولذلك، نوصي بأن تقوم الإدارة بتنسيق الاتفاقات، حيثما أمكن، من خلال نماذج محددة، وإعداد توجيهات داخلية لضمان أن تتسم شروط التمويل بالشفافية في الاتفاقات المستقبلية وإلى أي مدى تخضع لتنقيحات المكتب القانوني لحماية مصالح المنظمة (WMO).	وفي حين أن عملية الاستعراض الرسمي للاتفاقات مع الكيانات الخارجية المحددة في الفصل 12 من التعليمات الدائمة، فإن المنظمة (WMO) ستضع توجيهات داخلية لاتفاقات الاشتراكات لتوفير معلومات تتعلق بالعناصر التي ينبغي تضمينها في تلك الاتفاقات، ولا سيما فيما يتعلق بضمان الحماية القانونية المناسبة والفعالة لحقوق المنظمة (WMO) وحصاناتها. وتجدر الإشارة إلى أن مساهمات الاتحاد الأوروبي تخضع لشروط الاتحاد الأوروبي (يتم تقديم النزاعات إلى المحاكم البلجيكية ؛ الامتيازات والحصانات المحدودة ؛ متطلبات حماية البيانات). وهذه الشروط قيد المناقشة حاليا بين المفوضية الأوروبية ومنظومة الأمم المتحدة (الشبكة القانونية للأمم المتحدة).	**تنفيذ** **أعد نموذج اتفاق المساهمة ووزع على المركز كنموذج:** Contribution-Agreement-Template.docx (sharepoint.com) **تم تنسيق إعداد النموذج بين المستشار المالي والمستشار القانوني لضمان تحديد المخاطر ذات الصلة والنظر فيها.** **وقد خدم النموذج غرضا مزدوجا هما:** **1. تقديم نموذج لاستخدامه عندما لا يكون لدى المتبرع اتفاق قياسي يطلبه** **2. تقديم التوجيه للموظفين فيما يتعلق بالشروط الرئيسية التي نريد الحصول عليها في الاتفاقية وتجدر الإشارة إلى أن الجهات المانحة، في معظمها، دائما تقريبا، تحتاج إلى استخدام اتفاقاتها الداخلية. ومن ثم، لا توجد إمكانية حقيقية "لمواءمة" جميع اتفاقات الاشتراكات من خلال نماذج محددة.** **ونتيجة لذلك، نفذت المنظمة (WMO) عددا من العمليات لإدارة المخاطر الكامنة:** **• هناك عملية مراجعة قوية قبل الاتفاق حيث توجد إمكانية لإجراء مراجعة غير رسمية للشروط والاتفاقات قبل تعميمها رسميا للموافقة عليها. ويتضمن ذلك شروط تمويل واستعراض**	مغلقه

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
			قانوني، وهو يجري الاضطلاع به كلما وجدت جهة مانحة جديدة أو عندما تكون هناك اتفاقات معقدة •توجد عملية الاستعراض الرسمية كما هي محددة في الفصل 12 للاتفاقات مع الكيانات الخارجية. يتضمن هذا دائما القانون والتمويل والمراقب لضمان مراعاة الشروط والمخاطر. • لدينا قاعدة بيانات يمكن البحث فيها عن الاتفاقيات القائمة لتحديد الاتفاقيات التي تم إبرامها بالفعل والتي تعمل كسوابق وتقديم إرشادات للمستخدمين. • تم تطوير التدريب والإرشادات حول استخدام العقود وشروط العقود الرئيسية وما إلى ذلك وهي متاحة لجميع الموظفين في المركز الداخلي. مع إشارة محددة • هناك عملية مراجعة قوية قبل الاتفاق حيث توجد إمكانية لإجراء مراجعة غير رسمية للشروط والاتفاقات قبل تعميمها رسميا للموافقة عليها. ويتضمن ذلك شروط تمويل واستعراض قانوني، وهو يجري الاضطلاع به كلما وجدت جهة مانحة جديدة أو عندما تكون هناك اتفاقات معقدة	

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
			•توجد عملية الاستعراض الرسمية كما هي محددة في الفصل 12 للاتفاقات مع الكيانات الخارجية. يتضمن هذا دائما القانون والتمويل والمراقب لضمان مراعاة الشروط والمخاطر. • لدينا قاعدة بيانات يمكن البحث فيها عن الاتفاقيات القائمة لتحديد الاتفاقيات التي تم إبرامها بالفعل والتي تعمل كسوابق وتقديم إرشادات للمستخدمين. وقد عملت منظومة الأمم المتحدة مع المجلس التنفيذي لضمان أن تحظى الاتفاقات القياسية، التي تتسم بمرونة محدودة، بشروط وحماية ملائمة. وتقوم المنظمة (WMO) باستعراض هذه الاتفاقات وفقا لما تقدم قبل إبرام أي اتفاق.	

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
(FS)/2022/9 (2023/9)	ونظرا إلى تنوع المساهمات الطوعية ومكونات التكلفة ذات الصلة لهذه المساهمات، نوصي أيضا بأن تكون هناك عمليات أو أن تكون منفذة لتقييم التكاليف المزمعة، بما في ذلك التكاليف المباشرة وتكاليف الدعم الفني وتكاليف الدعم الإداري، وكفالة كفايتها للوفاء بالنتائج المرجوة. وهذا من شأنه أن يقلل من خطر الحاجة إلى استخدام موارد من الميزانية العادية لدعم أنشطة المساهمات الطوعية دون تعويض ملائم من الميزانية العادية.	الإدارة تقبل التوصية ويجري تعزيز عمليات إدارة المشاريع التي تحدد الخطوات الرئيسية التي يتعين اتخاذها لاستخدام التكاليف في المشاريع بفعالية وكفاءة في جميع مراحل دورات الحياة لضمان تقليل مخاطر الاعتماد على الدعم المحتمل من مجلس البحوث. ستكفل العمليات المعززة استرداد التكاليف غير المباشرة الكافي من خلال معدل تكلفة دعم البرامج المستخدم وسيضمن أن يكون الحساب الخاص للمركز PSC هو مصدر تمويل التكاليف ذات الصلة وليس الميزانية العادية. وفي المرحلة الأولى، تستعرض المنظمة (WMO) أفضل الممارسات في جميع أنحاء الأمم المتحدة لتحديد النهج ذات النطاق المناسب. وسيعقب ذلك تنقيح آخر للإطار التنظيمي لإدارة المشاريع ليشمل عمليات واسعة النطاق رئيسية لتيسير تحسين تحديد الموارد المالية للمشاريع، وإدارتها ومراقبتها.	**تنفيذ** **وترصد ميزانية المشاريع والإبلاغ المالي باستمرار التكاليف المباشرة وتكاليف الموظفين وتكاليف دعم البرامج بدعم من خلال تحسين التتبع والتحليل الماليين.** **تتماشى هذه الممارسات مع التعليمات الدائمة المحدثة ويتم تطبيقها عبر محفظة المشروع.** **التوجيه الرسمي من شأنه أن يعزز الممارسات القائمة** **ويرجى الرجوع إلى المعلومات الواردة في التصريح** 2025-03 (FS2024-03)**.**	يحل محلها تصريح جديد (انظر التوصية رقم 5/2025)
(FS) 14/2022 (2023/14)	وخلال المراجعة، لاحظنا أن التعليمات الدائمة الصادرة عن المنظمة (WMO)، الفصل 10 (المشتريات وإدارة العقود)،	وتقبل الإدارة التوصية وستواصل مراجعة التعليمات الدائمة للمشتريات لتتماشى مع أفضل الممارسات داخل نظام الأمم المتحدة	**تنفيذ** **وقد أدرج الاجتماع الاثني عشر مؤشرا للخطة الإستراتيجية في جميع مناقصاته التنافسية لعام**	مغلقه

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	بصيغتها المعدلة في عام 2022، قد تضمنت موضوع الشراء المستدام، ولكن هناك حاجة لزيادة النظر في استدامة المشتريات، ونوصي بالتالي بما يلي: 1) ينبغي أن تنفذ المنظمة (WMO) استراتيجية شراءات تنظيمية سنوية بشأن الشراء المستدام 2) أثناء عملية الشراء محاولة تنفيذها، وخلال عملية الشراء، قدر الإمكان، المؤشرات الاثني عشر للشراء المستدام (ungm.org) التي اعتمدها الفريق العامل التابع لشبكة المشتريات التابعة للهيئة الرفيعة المستوى كلغة الرصد (HLCM).	الموحد فيما يتعلق بالاستدامة	2024، **والتي يمكن استرجاع قائمتها من المنصة الإلكترونية لآلية الأمم المتحدة العامة للأرصاد الجوية** (UNGM) **المتاحة على** www.ungm.com**.** **وقد صيغت فقرة ومبادئ توجيهية بشأن الاشتراء القائم على القيمة تشير إلى إدراج اعتبارات مستدامة في عملية تقديم العطاءات التي تقوم بها المنظمة** (WMO)**، وهي في انتظار موافقة الإدارة.**	
2021/2021/8 (FS) (2022/8)	ونوصي بأن تقوم الإدارة بإجراء دراسة دقيقة للمخاطر والآثار المحتملة للموارد المالية للمنظمة (الخسارة المحتملة) للإجراءات التصحيحية للتلوث، على النحو المبين في سجل الأراضي في جنيف، وتقديم تقارير إلى أصحاب المصلحة إذا كانت هناك تكاليف إضافية بسبب هيئة جنيف.	وسيجرى التحقيق المطلوب وسيرفع إبلاغ المجلس التنفيذي بأي مسؤولية محتملة تنجم عن ذلك.	**تنفيذ** **ومن أجل تحديد ما إذا كان هناك أي تحديد للقطعة رقم** 5039 **التابعة للمنظمة** (WMO) **كمصدر للتلوث، أجرت** Finance **تحقيقا في البوابة الإلكترونية للمواقع الملوثة (**SITG | Carte Interactive**). وعند دراسة العنصرين المحددين للتلوث المحتمل، لوحظ أن تواريخ آخر حالات تلوث هي إحالات (تاريخ الذكر)** 1990 (31033) و1980 (40012)**.**	مغلقه

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
			ونظرا إلى أن المنظمة (WMO) **لم تبدأ في تشييد مبنى المقر الرئيسي للمنظمة** (WMO) **قبل عام** 1994**، فمن المستحيل أن تكون المنظمة** (WMO) **مسؤولة عن التلوث المحدد في البوابة الإلكترونية ولا توجد مؤشرات أخرى على احتمال حدوث تلوث. تنص المادة** 17.2 **من قانون السطح على أنه لا يمكن اعتبار المنظمة** (WMO) **مسؤولة إلا عن أي تلوث جديد ينشأ عن المنظمة** (WMO)**. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يثبت المنتدى الدولي للمعلومات البحرية أن المنظمة** (WMO) **هي مصدر التلوث. وعلاوة على ذلك، ليست المنظمة** (WMO) **على علم بأي تلوث إضافي، ولم يبلغ معهد البحوث الفيدرالية للبعثات** (FIPOI) **المنظمة** (WMO) **بأي حدث من هذا القبيل.** **على هذا النحو، لا يلزم إجراء أي إفصاح محاسبي أو مالي يتعلق بالتلوث المحتمل في هذه المرحلة. تم إبلاغ هذا بالفعل من قبل** Finance **إلى** EA**.**	

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
(FS) 4/2020 (2021/4)	ونوصي بتنفيذ إطار تنظيمي واضح بالإشارة إلى قوائم الموقعين المصرح لهم بتشغيل جميع الحسابات المصرفية، سواء للإجراءات الداخلية أو للعلاقات الخارجية مع المؤسسات المالية. وعلاوة على ذلك، نوصي بإبلاغ المكاتب المعنية والمصارف بهذا الإطار بوضوح.	وتقبل المنظمة هذه التوصية، وقد شرعت بالفعل في عملية صارمة لتنقيح قوائم الموقعين من البنوك، وتأكيد أن المصارف قد حدثت قوائم التوقيعات وفقا للتعليمات التي قدمتها المنظمة (WMO).	**تنفيذ** **تم إغلاق حساب البنك النيجيري بحلول نهاية عام** 2025 **وتم نشر القائمة النهائية للموقعين على البنك كمذكرة الخدمة** 11/2025**.**	مغلقه

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

المرفق الثاني - متابعة الاقتراحات الصادرة عن مكتب مراجعة الحسابات **(Corte dei Conti)** ***في تقرير المراجعة للسنة المالية*** **2023**

ن.	اقتراح مقدم من Corte dei Conti	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
(FS) 3/2023 (2024/3)	ونقترح أن تعزز المنظمة (WMO) نهجها القائم على خفض الانبعاثات في سياسة السفر، بهدف تشجيع العمل عن بعد والمشاركة عبر الإنترنت في المناسبات، وبالتالي خفض الأسفار، لا سيما السفر، لا سيما السفر، الذي له أثر مالي وبيئي كبير.	وتقبل الإدارة هذا الاقتراح وستضع سياسة تتعلق بتخطيط السفر، بما في ذلك عدد الحاضرين في كل اجتماع. وينطبق الشيء نفسه على العمل عن بعد والمشاركة عبر الإنترنت في الأحداث والاجتماعات. وبعد الموافقة على السياسة، ستوضع خطة تنفيذ.	تنفيذ وتتناول سياسة السفر الحالية بالفعل هذه التوصية. تقتضي الفقرات 6.1.3 (أ) و 6.2.5 و 6.2.35، وكذلك البند 3 (أ) من المرفق الأول، مجتمعة استكشاف بدائل السفر وجها لوجه - بما في ذلك المؤتمرات بالفيديو وغيرها من طرق المشاركة عن بعد - والتأكد من عدم كفايتها قبل الإذن بالسفر الرسمي، وتفضيل وسائل النقل منخفضة الانبعاثات حيثما أمكن ذلك. ونعتبر أن هذه التوصية مغلقة.	مغلقه

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

المرفق الثالث – متابعة التوصيات الصادرة في مراجعة الأمن السيبراني

ن.	التوصيه	تاريخ الانتهاء المستهدف	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
تدقيق الأمن السيبراني لعام 2023 - التوصية رقم 2	فيما يتعلق ب "ID.RA.2 - خطة معالجة المخاطر"، نوصي بإنشاء معيار لأمن المعلومات وتنفيذ حل لمنع فقدان البيانات يمكن الأدوات الآلية من تصنيف المعلومات. ونوصي أيضا بتقييم إمكانية إجبار المستخدمين على تطبيق تصنيف البيانات لجميع الوثائق.	الربع الرابع من عام 2024	**تنفيذ** **تحديث حتى 3 تموز/ يوليو** 2025 (CISO)**:** **وقد وافقت الإدارة على معيار حساسية أمن المعلومات وتصنيفها ومناولتها، ونشر في مركز المنظمة** (WMO). **يتم تنفيذ حل الحماية من** Microsoft Information Purview **بما يتماشى مع معيار حساسية أمان المعلومات والتصنيف والمعالجة لتزويد المستخدمين بالقدرة على تصنيف رسائل البريد الإلكتروني والمستندات وحمايتها. يتضمن تنفيذ حل** Microsoft Information Purview Protection **أيضا ميزات منع فقدان البيانات مثل التشفير أو الحد من التوزيع.** **لذلك، فإننا نضع علامة على التوصية على أنها مكتملة.**	مغلقه
تدقيق الأمن السيبراني لعام 2023 - التوصية رقم 5	فيما يتعلق بسلسلة توريد الأمن السيبراني، أحاطنا علما بأنه بالنسبة لعمليات الاستحواذ الجديدة على تكنولوجيا المعلومات، يتم إجراء تقييمات للموردين، وأنه تم تنفيذ مراجعة سنوية لامتثال البائعين. ونوصي بتحديد إجراء محدد، بدعم من مكتب المشتريات، يتضمن متطلبات أمنية وامتثال محددة في العقود، وإشراك فريق أمن المعلومات في تقييم الاحتياز، فضلا عن مراجعة دورية	الربع الثاني من عام 2024	**تنفيذ** **أبريل** 2025**:** **تمت إضافة استبيان الأمن السيبراني إلى طلبات تقديم العروض، ومراجعة** CISO **كجزء من تقييم الاستحواذ. أكدت المشتريات أن بنود الأمان مدرجة في العقد، وتمت إضافة استبيان الأمن السيبراني إلى طلبات تقديم العروض.** **وقدمت الأدلة إلى مراجعي الحسابات.** https**://:**f**:/**wmoomm.sharepoint.com**/**s**/**ControllerandManageme ntServices**/**3o9ARSDK3_Ei7xAGponmhDsIYp3RL2LHEBPiHk7**?**e**=**pvkFGa**&**zhfnaiA	مغلقه

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	تاريخ الانتهاء المستهدف	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	للموردين.		**ولذلك، فإننا نوصي بإنهاء هذه التوصية** **تحديث اعتبارا من** 30/09/2024**:** **اكمال. أكدت المشتريات أن بنود الأمان مدرجة في العقد، وأضيف استبيان التأمين الإلكتروني إلى طلبات تقديم العروض.**	
تدقيق الأمن السيبراني لعام 2023 - التوصية رقم 6	فيما يتعلق بالتدريب والتوعية بأمن المعلومات، نوصي بالتخطيط وإجراء تدريب على الأمن السيبراني، بمشاركة الإدارة العليا والأشخاص الرئيسيين، لمحاكاة سيناريو الأمن السيبراني للكوارث	الربع الثاني من عام 2024	**تنفيذ** **التحديث اعتبارا من** 1 **تموز/ يوليو** 2025 (CISO)**:** **تم إجراء طاولة الأمن السيبراني في** 11 **يونيو بمشاركة أشخاص رئيسيين. الأدلة في المكتبة المشتركة.**	مغلقه

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	تاريخ الانتهاء المستهدف	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
تدقيق الأمن السيبراني لعام 2023 - التسجيل رقم 9	وعلى الرغم من أن معظم نظم تكنولوجيا المعلومات التي تستخدمها المنظمة (WMO) تدار أو تخضع لجهات خارجية، فينبغي للمنظمة (WMO) أن تزيد من حوكمة الأنشطة في مجال استمرارية الأعمال ومحيط التعافي من الكوارث، على الأقل من أجل مراقبة الموردين. لذلك، نوصي باستكمال صياغة خطة التعافي من الكوارث وإجراء تحليل لاستمرارية الأعمال في سيناريوهات التعطيل (على سبيل المثال، لا يوجد أشخاص ولا مرافق ولا موردون ولا مبنى ولا خدمات تكنولوجيا معلومات).	الربع الثالث من عام 2023	**تنفيذ** **تم تحديث خطة الحد من مخاطر الكوارث، وأكملت تكنولوجيا المعلومات تحليل الاستمرارية لسيناريوهات تعطيل (أي لا يوجد أشخاص ولا مرافق ولا موردين ولا خدمات تكنولوجيا المعلومات وما إلى ذلك) لأنظمتها الحيوية. سيتم بعد ذلك تضمين هذا التحليل في BIA الأكبر الذي يتم إجراؤه على مستوى المنظمة. الأدلة في المكتبة المشتركة.**	مغلقه

المرفق الرابع – متابعة التوصيات الصادرة عن مراجعة المكاتب الإقليمية

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
2024-R.O.-رقم 1	ونوصي بتنفيذ تحليل للمخاطر يخص المكاتب الإقليمية، وإيلاء الاعتبار من حيث السلامة والتكنولوجيا والصحة وبروتوكول للطوارئ المحدد على أساس	وتقر الإدارة هذه التوصية، التي نفذت جزئيا في عام 2022. وأجري تحليل للمخاطر الخاصة بالمكاتب الإقليمية وأدمجه في	قيد التقدم وتم تأجيل التنفيذ إلى عام 2026 كمتابعة للتحول في الأمانة، بما في ذلك تعيين منصب مدير التنسيق الإقليمي. وتشمل الخطوات	قيد الإنجاز

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	الواقع الإقليمي الفردي.	مصفوفة المخاطر والرقابة لتحقيق الهدف الإستراتيجي 4.1. بعد اعتماد إطار نظام إدارة المرونة التنظيمية (التعليمات الدائمة، الفصل 17) في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، ستشرع المنظمة (WMO) في وضع خطط تحليل لآثار الأعمال واستمرارية الأعمال، بما في ذلك ما يتعلق بالمكاتب الإقليمية.	المتوخاة: استعراض تحليل مخاطر الهدف الاستراتيجي 4.1 وتقييم مخاطر لكل مكتب تسمية عمان. الجدول الزمني: بحلول نهاية عام 2026	
2024-R.O-2 رقم	ونوصي أيضا بتحقيق توحيد الإدارة الإدارية على أرض الواقع والمساءلة، بما في ذلك من خلال تعليمات التشغيل الإدارية المخصصة لحقائق إقليمية محددة.	وتقبل الإدارة هذه التوصية. وتعد المنظمة حاليا مبادئ توجيهية تشغيلية محددة للمكتب الإقليمي سيجري استعراضها وتوزيعها داخليا.	قيد التقدم تحديث المبادئ التوجيهية التشغيلية للمكتب الإقليمي وقد أنجز حاليا الانتهاء من العناصر المعلقة المتعلقة بتنفيذ التخطيط للموارد المؤسسية، والتي تتعلق أساسا بالعنصر المالي من التعليمات. الجدول الزمني: بحلول نهاية عام 2026	قيد الإنجاز
2024-R.O-3 رقم	ونوصي بزيادة مشاركة المكاتب الإقليمية في التحديد الدقيق للمعايير والأنماط الواضحة والخطية لتخصيص الموارد المالية.	وتقر الإدارة هذه التوصية التي نفذت بالفعل في عام 2024. وخلال عملية تخصيص الميزانية لعام 2024، شارك مديرو المكاتب الإقليمية في تحليل الخطة التشغيلية لتحديد احتياجاتهم التشغيلية. ونتيجة لذلك، سجلت توزيعات محددة في Oracle لضمان رؤية المخصصات المقدمة للمكاتب الإقليمية ومراقبتها. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يزال	تنفذ من خلال زيادة المشاركة في الخطة التشغيلية السنوية وتخصيص الموارد. (الأدلة في AOP وأي أدلة إضافية على تورط المكاتب الإقليمية - رسائل البريد الإلكتروني)	مغلقه

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
		هناك عنصر استراتيجي في عملية تخصيص الميزانية من جانب مدير البحوث، والإدارة التنفيذية، من أجل تخصيص الموارد المحدودة المتاحة.		
2024-R.O.-4 رقم	ونوصي بتنفيذ تقرير مرحلي إقليمي لمراقبة وتعزيز الصلة بين المخصصات الإقليمية والأهداف المخصصة للمكاتب الإقليمية. ونوصي أيضا بمراقبة ضمان استمرارية الأعمال أثناء الإصلاح.	وقد نفذت هذه التوصية، أساسا، مع إجراء مراجعات متجددة منتظمة للأداء البرنامجي (بما في ذلك الهدف الإستراتيجي 4.1). وتسلط الاستعراضات الضوء على التقدم المحرز في العمل الإقليمي (الإنجازات والتحديات على حد سواء)، وتستخدم مؤشرات الأداء الرئيسية، وتستند إلى منهجية راسخة تشمل إجراء استعراض للمكتب وإجراء مقابلات مع وحدات التنفيذ. وعلى الرغم من التنفيذ، توافق الإدارة على أنه من الممكن تعزيز الصلة بالتخصيص والتنفيذ الإقليميين مع النظام الجديد للتخطيط للموارد المؤسسية.	تنفذ من خلال عملية الاستعراض المتجدد وإدخال تحسينات.	مغلقه
2024-R.O.-5 رقم	ونوصي بأن يكون من الممكن تحديد وجود المنظمة (WMO) بوضوح على أنه منفصل عن الكيان الوطني أو غيره، حرصا على حيادية مهام وكالة تابعة للأمم المتحدة	وتقبل الإدارة هذه التوصية. وتعالج فرقة العمل التابعة للمجلس التنفيذي والمعنية بالاستعراض الشامل للآليات والنهج الإقليمية للمنظمة (WMO) هذه المسألة، بهدف اقتراح توصيات للموافقة عليها الدورة الاستثنائية للمؤتمر لعام 2025.	قيد التقدم أنهت فرقة العمل التابعة للمجلس التنفيذي والمعنية بالاستعراض الشامل للآليات والنهج الإقليمية للمنظمة (WMO) عملها في الربع	قيد الإنجاز

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
			الأول من عام 2025 واقترحت توصيات بشأن اختيار مواقع المكاتب. وفور وصول المدير الجديد لمكتب التنسيق الإقليمي (RCO)، ستدرج هذه التوصية في عمل المكتب الإقليمي (RCO) وسينسق المدير مع المديرين الإقليميين لتحديد نهج يتسم بالكفاءة والفعالية في التنفيذ.	
2024-R.O-. رقم 6	نوصي بالسعي إلى تقليل التكاليف غير الضرورية (مثل ارتفاع نفقات استخدام بطاقة الخصم مسبقة الدفع) والنظر في خصوصيات المكاتب الإقليمية التي تبحث عن حلول فعالة من حيث التكلفة وفعالة.	وتقبل الإدارة التوصية وستراجع استخدام بطاقة الخصم المدفوعة مسبقا من Swiss Bankers في المكاتب الأصغر مثل ساموا مع التركيز على ضمان وجود إرشادات مناسبة لتقليل التكاليف المرتبطة بذلك وضمان الاحتفاظ بتوثيق جميع التصاريف. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إجراء مراجعة في الماضي وأن بطاقة Swiss Bankers هي حل فعال لإدارة الاحتياجات النقدية المحدودة للعديد من المكاتب الإقليمية.	تم تنفيذه - حدد التحليل الذي تم إجراؤه أن البطاقات المدفوعة مسبقا تؤدي إلى حل الدفع الأكثر فعالية من حيث التكلفة والتحكم فيه للحد من الحسابات المصرفية والمبالغ النقدية الكبيرة في الميدان، حيث يمكن أن يمثل الموقعون المزدوجون تحديا.	مغلقه
2024-R.O-. رقم 7	ونوصي، في حالة عدم اتخاذ قرار بشأن تغيير مكان المكاتب الإقليمية، بتقديم المقر الرئيسي الدعم للمفاوضات مع البلد المضيف لاتفاقية RAM لتحديث الاتفاق بما يتماشى مع أهداف الإصلاح، وتحسين	وتقبل الإدارة هذه التوصية. وسيسترشد توقيت ونطاق هذه المناقشة بالتقدم المحرز في فرقة العمل التابعة للمجلس التنفيذي وتوجهها.	قيد التقدم وتجري مناقشات مع السلطات الوطنية بشأن الحيز المحدود للمكتب الإقليمي، حيث وعد نائب وزير خارجية باراغواي بإعطاء الأولوية للتحل. وتقوم المنظمة (D/RAM) بالمتابعة حاليا. في حين أنه من المتوقع	قيد الإنجاز

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	استقلالية المكتب الإقليمي للاتحاد الإقليمي RAM وظهوره والحيز المتاح.		وجود مساحة إضافية على أقل تقدير بحلول مارس 2026، فمن المحتمل أن يمتد نقل كامل لمكتب RAM إلى ما بعد هذا التاريخ. (معلومات إضافية مقدمة من Josefina حول مكتب باراغواي - 50 مترا مربعا إضافيا، إلخ).	
2024--.R.O رقم 8	ونوصي أيضا باعتماد إطار للمشاركة في الأحداث والأنشطة والمبادرات بين المقر والوجود الإقليمي في مناطق المسؤولية الجغرافية وتعزيز مواءمة هذا الإجراء بين الميدان والمقر الرئيسي.	وتقبل الإدارة هذه التوصية، التي بدأ تنفيذها بالفعل من خلال توسيع نطاق اجتماع مجلس الإدارة من خلال ضم المديرين الإقليميين.	تنفيذ ويضمن إدراج مديري المكاتب الإقليمية في فريق الإدارة العالمية تعزيز تدفق المعلومات بما يؤدي إلى وضوح المشاركة في الفعاليات. وسوف يكون المدير الجديد لمكتب التنسيق الإقليمي مسؤولا مباشرة إلى الأمين العام، مما يضمن أن مشاركة الأعضاء وتقديم الخدمات متجاوبة ومتوافقة مع الأولويات الإقليمية. ويهدف التغيير إلى الارتقاء بوضع القضايا الإقليمية، مع تمكين المكاتب الإقليمية للمنظمة (WMO) من تمكينها من توفير مزيد من الاستقلالية والقدرة التشغيلية وتمكينها من تقديم دعم مصمم خصيصا يتماشى مع الأولويات الخاصة بكل إقليم. ويشمل ذلك نشر مديري المشاريع في الميدان لحشد	مغلقه

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
			الموارد، وقيادة المبادرات والعمل بصورة استباقية مع الشركاء الإقليميين والعالميين. وبدأ الأمين العام ثلاث جلسات إحاطة إقليمية للبعثات الدائمة في جنيف. وسيستمر هذا النشاط في المناطق المتبقية. ويعقد MS اجتماعات شهرية مع المديرين الإقليميين وممثلي المنظمة (WMO)، فضلا عن الإدارات الفنية لتحسين التنسيق بين المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية.	
2024--.R.O رقم 9	ونوصي باستكمال إجراء الجرد الذي توفره التعليمات الدائمة وإدارة الأصول للمكاتب الإقليمية والتمثيلية بمزيد من التعليمات المفصلة والطرائق التشغيلية. ينبغي أن يراعي تنوع الظروف الميدانية وأن يكفل تحديث وموحدة القائمة العامة بشكل مستمر.	وتوافق الإدارة على التوصية وستقوم دوريا بتعزيز التدريب والعمليات المتعلقة بإدارة المخزون والأصول	قيد التقدم وستعرض المبادئ التوجيهية بالتفصيل الكيفية التي ينبغي أن تدير بها المكاتب الإقليمية المخزون. تقوم FMCS بتطوير ورقة تتبع مخزون في SharePoint لتسهيل المشاركات من المكاتب الإقليمية. وسينظر في المعلومات المتعلقة بالأصول الثابتة وكذلك موقع الأصل (البلد / المدينة / المبنى / الطابق/). سيتم استخدام نفس الاستمارة واستكمالها لتسجيل عمليات تسليم البضائع على مدار العام في الوقت الفعلي. وسيساعد نهج الخدمة الذاتية هذا في ضمان تحديث قوائم الجرد العامة للمكاتب الإقليمية.	قيد التقدم

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
			وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم الخدمات لإدارة المخاطر بوضع توجيهات إضافية ووحدة تدريبية منقحة لإدارة قوائم الجرد تتناول كلا من هذا الجانب وأي عمليات منقحة تنجم عن الانتقال إلى النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسة.	
2024-R.O.-رقم 10	ونوصي بإجراء استعراض مشترك شامل يشمل المديرين المعنيين بالأرصاد الجوية الزراعية (D/MS) وS/D وI/D فضلا عن المديرين الإقليميين، لتعزيز وتبسيط آلية الاتصال هذه بين المقر الرئيسي ومكاتب الإقليم.	وتقر الإدارة هذه التوصية، التي نفذت في عام 2024 من خلال الاشتراك في وضع خطط عمل سلفة للموظفين المعنيين.	تنفذ من خلال المشاركة في وضع خطط عمل سلفة للموظفين المعنيين.	مغلقه
2024-R.O.-رقم 11	نوصي بتنفيذ إجراءات تنقل الموظفين أو إعادة تعيينهم توضح أسبابا فنية وتنظيمية وإنتاجية. وهذا سيكفل الاتساق مع الاحتياجات الملموسة للمكاتب الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بأن يتسم إطار إجراءات التنقل بالشفافية وأن يظهر بوضوح العواقب المترتبة على الآفاق الوظيفية والدرجات والآثار المالية لتشجيع مشاركة الموظفين.	وستستعرض الإدارة إمكانية وضع نظام للتنقل يتكيف مع المتطلبات التشغيلية للمنظمة (WMO) والفائدة المحتملة التي يمكن أن تتحقق لها.	تجاوزتها الأحداث ولدى المنظمة (WMO)، بصفتها منظمة فنية محورها المقر الرئيسي، عدد محدود من الملفات الوظيفية المناسبة للتنقل الجغرافي. واستنادا إلى الهيكل الحالي للمكاتب الإقليمية، تقرر أن أكثر المناصب ملاءمة للتنقل هي منصبي مدير المشاريع ومديري البرامج. وجرى دعم ذلك أيضا في الوثائق الداعمة للتحول الذي شهدته المنظمة (WMO) في عام	تحل محلها الأحداث

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
			2025، والتي نصت في الفقرة 28 (من الوثيقة INF/Cg-Ext(2025). (1)4): "مكتب التنسيق الإقليمي: سيرفع مكتب التنسيق الإقليمي المنشأ حديثا تقاريره مباشرة إلى الأمين العام، مما يكفل أن تكون مشاركة الأعضاء وتقديم الخدمات متجاوبة ومتوافقة مع الأولويات الإقليمية. ويهدف التغيير إلى الارتقاء بوضع القضايا الإقليمية، مع تمكين المكاتب الإقليمية للمنظمة (WMO) من تمكينها من توفير مزيد من الاستقلالية والقدرة التشغيلية وتمكينها من تقديم دعم مصمم خصيصا يتماشى مع الأولويات الخاصة بكل إقليم. ويشمل ذلك نشر مديري المشاريع في الميدان لحشد الموارد، وقيادة المبادرات والعمل بشكل استباقي مع الشركاء الإقليميين والعالميين". ويرد تحديد ذلك في الفقرات من 35 إلى 43 من مرفق نفس الوثيقة. وهذه المناصب، خلافا للملامح الفنية ذاتها التي تشتد الحاجة إليها في المقر، يمكن إسنادها إلى المكاتب الإقليمية للمنظمة (WMO) وبالتالي دعم الخدمات الإقليمية للأعضاء، وفي نفس الوقت، تتيح فرصا	

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
			للتنقل الجغرافي بين الأقاليم وبين المقر والأقاليم. وفي عام 2025، أنشئت عدة وظائف من هذا القبيل وعين ثلاثة موظفين في المكاتب الإقليمية. ولا تزال المناصب الأخرى شاغرة حاليا (سيتم شغل الرتبة 2 لسلاح الجو الملكي البريطاني قريبا). وفي المستقبل، يمكن استخدام مجموعة الوظائف هذه للتناوب الإقليمي وللمهام القصيرة والطويلة الأجل لموظفي المقر من أجل "التعرض الميداني".	
2024-R.O.-12 رقم	ونوصي بتعزيز قدرات مشاريع الوجود الإقليمي الملموس ومواءمة تحديد المهام والأنشطة بين المكتب المركزي والفرق الميدانية في نفس المنطقة.	وتقبل الإدارة هذه التوصية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن جهودا ملموسة قد بذلت في عام 2023 سعيا إلى تبسيط إدارة المشاريع في المنظمة (WMO)، وتعزيز قدرات جميع مديري المشاريع بما في ذلك أولئك الموجودين في المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي. ومن المقرر إجراء مزيد من الاستعراض والتبسيط لنهج المنظمة (WMO) إزاء المشاريع بحلول عام 2024، بما في ذلك وظائف المكاتب الإقليمية في إدارة المشاريع وتحسين تنسيق المشاريع والاتصال مع المقر الرئيسي.	تنفيذ وقد نفذت التوصية من خلال تعزيز التنفيذ وتنسيق المشاريع على المستوى الإقليمي. وينشر مديرو المشاريع في المكاتب الإقليمية، وتشارك الأفرقة الإقليمية بنشاط في تصميم المشاريع وتنفيذها. ويجري التخطيط المشترك بين المكاتب الإقليمية والإدارات الفنية على نحو تشغيلي، مدعوما بإطار برنامجي إقليمي منقح يتضمن أدوار ومسؤوليات واضحة.	مغلقه

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
			وقد أدت هذه التدابير إلى تحسين ملكية المشاريع وتنسيقها وتنفيذها على الصعيد الإقليمي.	
2024-R.O.-13 رقم	وتماشيا مع التعليمات الثابتة، نوصي بأن يقوم مدير المشروع، في حالة الصناديق الاستئمانية، بإعداد ومشاركة تخطيط المشتريات المتعلق بالمشتريات التي يجب أن تجريها المنظمة (WMO) فيما يتعلق بأنشطة الصناديق الاستئمانية والمتعلقة بالمشتريات التي يقوم بها الشركاء المنفذون.	وتقبل الإدارة هذه التوصية. وتجدر الإشارة إلى أن الإشارة المحددة إلى إعداد خطط الشراء واضحة في الإطار التنظيمي القائم حاليا (الفصل 13 من التعليمات الدائمة، المحدث في كانون الأول/ ديسمبر 2023).	تنفيذ عززت المنظمة (WMO) تخطيطها للمشتريات وتعزيز مساءلة الشركاء المنفذين. يتم تشغيل مسار عمل مخصص للمشتريات، مع تخطيط ومراقبة خطوط أنابيب المشتريات بشكل منهجي. وتعمل هذه التدابير على تحسين الكفاءة والحد من الاختناقات وتعزيز المساءلة في تنفيذ المشاريع.	مغلقه
2024-R.O.-14 رقم	ونوصي بتعزيز نهج المساءلة في تفويض أنشطة الشراء إلى الشركاء المنفذين، ولا سيما لتحسين موثوقية المعلومات المتعلقة بترتيبات التنفيذ التي يفوض فيها نشاط الشراء إلى الشركاء المنفذين، وإمكانية تتبعها وحسن توقيتها ونوصي أيضا بتنفيذ مراقبة وتقييم إجراءات الشراء المعمول بها لدى الشركاء المنفذين.	وتقبل الإدارة التوصية، مشيرة إلى أن الأمانة بصدد وضع الصيغة النهائية لعملية العناية الواجبة، والتي ستتناول تعزيز المساءلة ومراعاة إدراج مسؤوليات الشراء في إطار الترتيبات التنفيذية. وهذه ليست ممارسة حالية. وتقبل الإدارة هذه التوصية، مشيرة إلى أن إطار العناية الواجبة سيتناول إجراءات الشراء التي يتعامل معها الشركاء المنفذون	تنفيذ يطبق إطار تقييم الشركاء المنفذين، بما في ذلك وحدة تقييم القدرات الشرائية، قبل الاتفاقات المالية، مما يكفل الإشراف المتسق على ممارسات الشراء التي يتبعها الشركاء. وترتبط هذه التوصية أيضا بعام RA 2024. 13 يرجى الاطلاع على التفاصيل المذكورة أعلاه.	مغلقه

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	التوصيه	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
2024-R.O.-15 رقم	ونوصي بمواصلة أنشطة التدريب على المكاتب الإقليمية وإجراء تحديثات بشأن إجراءات الشراء، في جميع المكاتب الإقليمية، باستخدام أساس منتظم وإعداد تعليمات واضحة لتحسين امتثال المكاتب الإقليمية لدليل المشتريات.	وتوافق الإدارة على التوصية. وستواصل الإدارة التدريب على المشتريات وستكفل أن يتناول التدريب المستقبلي تحديثات إجراءات الشراء	تنفيذ تم توفير دورات تدريبية للموظفين الجدد المعينين في المجالات المتعلقة بشراء LVP وكيفية إنشاء طلبات الشراء في Quantum.	مغلقه

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

المرفق الخامس – متابعة الاقتراحات الصادرة عن مراجعة المكاتب الإقليمية

ن.	اقتراح مقدم من Corte dei Conti	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
2024-R.O اقتراح 1	نقترح وضع سياسات وإجراءات للمساعدة على تحقيق استراتيجية اتصالات إقليمية فعالة ومتسقة ولإدارة تعرض المنظمة وسمعتها في هذا المجال.	وتقبل الإدارة الاقتراح الذي سيجري متابعة هذا الاقتراح كجزء من جهود الإصلاح لزيادة كفاءة وفعالية المكاتب الإقليمية. وتتضمن استراتيجية الاتصالات المؤسسية للمنظمة (WMO) الإشارة إلى احتياجات المكاتب والاتحادات الإقليمية وتعزيز الرسائل بشأن مبادراتنا الأساسية الواردة في الخطة الاستراتيجية. وسينصب تركيز إضافي على تعزيز الخصوصية الإقليمية والتدريب كجزء من استراتيجية الاتصالات الشاملة.	قيد الإنجاز وبوجه عام، ستعد المنظمة (WMO) استراتيجية الاتصالات الخاصة بها التي ستشمل قسما للاتصالات الإقليمية. أوصت فرقة العمل التابعة للمجلس التنفيذي والمعنية بالاستعراض الشامل للآليات والنهج الإقليمية للمنظمة (WMO) بتعيين موظفين للاتصالات في هيكل التوظيف الإقليمي وبزيادة الدعم للاتصالات الإقليمية من مقر المنظمة (WMO). وفي نهاية عام 2025، أعد أحد الخبراء الاستشاريين استعراضا شاملا للاتصالات والمشاركة على الصعيد العالمي. وأدرج الاستعراض عناصر تتصل باستراتيجية الاتصالات الإقليمية ضمن استراتيجية الاتصالات الشاملة. وسيدرج تنفيذ الاستعراض الذي أجراه الخبير الاستشاري وهذه التوصية في خطة العمل الشاملة لقسم الاتصالات والمشاركة العالمي المنشأ حديثا عندما يصل الفريق في بداية عام 2026. ونتيجة لذلك، تم اعتماد استراتيجية الاتصالات في المنظمة (WMO) (2025-2027). ويتوقف توقيت وفعالية هذا التنفيذ على توافر الموارد الكافية.	قيد الإنجاز
2024-R.O اقتراح 2	نقترح تحسين عملية تقييم الأداء من خلال تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف، وعند تحديد الأهداف من المهم أن	وتوافق الإدارة جزئيا على هذا الاقتراح. وبدأ العمل بإطار جديد لتقييم الأداء في عام 2021. وتدعم	تنفيذ وحدثت عملية إدارة الأداء بعد تنفيذ التخطيط الجديد للموارد المؤسسية، وتتماشى مع إطار الكفاءات للمنظمة (WMO)، مما يتيح عملية تقييم منظمة وموضوعية. وأطلعت جميع الموظفين إرشادات مفصلة تماما عن العملية بشأن كيفية الإعداد	مغلقه

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	اقتراح مقدم من Corte dei Conti	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	تكون واقعيا وأن تأخذ بعين الاعتبار أي عوامل خارجية قد تؤثر على قدرة الوجود الإقليمي على تحقيق أهدافه.	السياسة والإرشادات المرتبطة بها الموظفين والمديرين بوضع أهداف واقعية وقابلة للتحقيق تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. وينبغي ألا يحدد الموظفون أهدافا غير قابلة للتحقيق، ولا ينبغي للمديرين أن يوافقوا عليها. وستكرر الإدارة العملية وتحديد الأهداف لجميع الموظفين، بمن فيهم الموظفون في المكاتب الإقليمية.	السليم لخطط العمل الفردية. وتساعد هذه الإرشادات المديرين على فهم العوامل الخارجية التي قد تؤثر على الموظفين العاملين في المناطق، ومراعاتها https://wmoomm.sharepoint.com/sites/Hub/SitePages/PERFORMANCE-MANAGEMENT.aspx	
2024-R.O. اقتراح 3	ونقترح تعزيز جميع الإجراءات الممكنة واتخاذ مبادرات مناسبة لتجنب تداخل التدخلات، مع تعزيز التنسيق من أجل التنمية الفعالة للبعثة الإقليمية. في سياق اتفاقيات التنفيذ (IA)، نقترح تقييم ما إذا كان نظام قواعد OMM يسمح بحوار كاف مع المعايير	وتعرب الإدارة عن تقديرها لهذا الاقتراح. وتجدر الإشارة إلى أن المنسقين الفنيين قد عينوا في المكاتب الإقليمية. وإحدى وظائفهما الرئيسية هي ضمان تنسيق تخطيط وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالخدمات والهياكل الأساسية في الأقاليم. ومن ثم، فهي تشكل اتصالا في اتجاهين لضمان أن تكون	قيد الإنجاز وفيما يتعلق بالتخطيط للأنشطة المقررة لعام 2025، ثمة خطط لتعزيز التخطيط المشترك ستدعى فيه المكاتب الإقليمية إلى إدماج المناقشات الجارية بشأن الأنشطة التي ستنفذ في إطار جميع الأهداف الطويلة الأجل. وقد وضعت الأمانة برنامجا إقليميا منقحا يميز بين أدوار الأعضاء (البلدان) والاتحادات الإقليمية واللجان الفنية والأمانة لكي تستعرضه اللجنة (TCC) ويعتمدها المجلس التنفيذي في دورته الثمانين (EC-80) (2026). وتحدث عدة دورات من دورات الاتحادات الإقليمية برامج عملها الإقليمية مع تحديد هوية واضحة للأشخاص/المؤسسات المسؤولة.	قيد الإنجاز

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	اقتراح مقدم من Corte dei Conti	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
	الوطنية لتطوير الأهداف التي ترغب OMM في تحقيقها.	المكاتب الإقليمية على علم بما تعتزم تنفيذها الإدارات الفنية والعكس بالعكس. ويشارك المنسقون الفنيون في تخطيط أنشطة إدارة الخدمات والبنية التحتية وأنشطة المكاتب الإقليمية. وعلى الرغم من هذه الجهود، يلزم وضع إطار تخطيطي رسمي بمشاركة المكاتب الإقليمية.		
2024-R.O. اقتراح 4	ونقترح أن تعزز وحدات التنفيذ داخل المنظمة (WMO) إبلاغ إدارة المشتريات والعقود (PCM) وإدارة خدمات الأعضاء والتنمية (MSD) بمتطلبات مشترياتها، ولا سيما إدارة هذا الجانب في التنبؤ بتنفيذ تخطيط الموارد المؤسسية الجديد (ERP).	وتقبل الإدارة هذا الاقتراح وتعمل على تحسين الإبلاغ عن الاحتياجات المتعلقة بالمشتريات. وقد تم بالفعل تحديث الفصل 13 من الأمر الدائم لتوسيع نطاق المتطلبات للحصول على هذه المعلومات.	لا توجد تحديثات جديدة.	الجاريه

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ن.	اقتراح مقدم من Corte dei Conti	التعليقات الواردة من الأمين العام في تاريخ تقرير المراجعة	الحالة حسب ما أبلغت عنه إدارة المنظمة (WMO)	الوضع حسب تقييمه من قبل Corte dei Conti
2024-R.O. اقتراح 5	نقترح التحقق، بشكل منتظم ودوري، من استخدام النثريات النثرية للتحقق من عدم وجود نفقات يتم تكبدها باستخدام النثر النقدي بدلا من أمر الشراء أو اتفاقية طويلة الأجل (LTA).	وتقبل الإدارة هذه التوصية. النفقات من المصروفات النثرية منخفضة جدا. ومع ذلك، ستتم مراجعة إجراءات تسجيل استخدام النثر النثري والتقارير ذات الصلة لتحديد آلية فعالة لتحديد ما إذا كان ينبغي استخدام الاتفاق الطويل الأجل أو أمر الشراء.	تنفيذ وفقا للقواعد واللوائح المالية للمنظمة (WMO)، ينبغي أن تكون جميع النفقات مشفوعة بأمر شراء. ومن ثم بالنسبة لنفقات النثرات النثرية، هناك أمر شراء بناء على فئة الإنفاق المطلوبة ولن يدفع إلا مقابل مكتب المشروع. كما تقوم MS بتدريب المساعدين الإداريين الجدد (السكرتارية) وتشدد على الاستخدام المناسب للمصروفات النثرية والتحقق من الاتفاقيات والإجراءات الطويلة الأمد القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، توفر المبادئ التوجيهية التشغيلية للمكاتب الإقليمية أيضا إرشادات بشأن المسائل الأخيرة.	مغلقه

ترجمة غير رسمية

تُرجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).